مجلة القُلزم

العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

ISSN: 1858 - 9839 ردمك

علمية دولية محكمة ربع سنوية
تصدر عن مركز ودراسات حوض البحر الأحمر ـ السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة ـ اليمن

في هذا العدد :

☐ مخاطر القروض البنكية وكيفية الحد منها (دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بولاية كسلا – السودان (مايو 2021م ـ أغسطس 2021م)
د.عادل إدريس محمد علي ـ د. محمد عثمان علي عمر

☐ معوقات القطاع الزراعي بولاية نهر النيل ـ السودان (دراسة ميدانية على مشروع الكمير طيبة الزراعي)
د. المعتز مصطفى عثمان أبوجوخ

☐ الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة الإدارية ودورها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)
أ.سعيد محمد عيسى بابكر – أ.د. عبد الرحمن البكري منصور

☐ آلية الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين السودانيين (دراسة ميدانية وصفية تطبيقية في الفترة من يناير 2023 إلى يناير2024م)
أ. منصور على عبد الله إبراهيم ـ د. المهدي سليمان المهدي

العدد الثاني والعشرون - صفر 1446هـ - سبتمبر 2024م

مجلة القُلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية - العدد الثاني ولعشرون- صفر 1446هـ- سبتمبر 2024م

ISSN: 1858 - 9839 ردمك

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم:Alqulzum Journal for economic and social studies
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2023
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي
الخرطوم - السودان.
ردمك: 1858-9995
الخرطوم- السودان

مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

هيئة التحرير

المشرف العام

د. علي قاسم إسماعيل عثمان

رئيس جامعة الحضارة-اليمن

رئيس هيئة التحرير

أ.د.حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د.عوض أحمد حسين شبا

التدقيق اللغوي

أ.الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الهيئة العلمية و الإستشارية

أ.د. حسن كمال الطاهر- جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. إيمان أحمد محمد علي - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص- جامعة الجزيرة- السودان

د. الهام عبد الرحمن إسماعيل- جامعة الزعيم الأزهري- السودان

د. عباس مبارك محمد خلف الله الكنزي- جامعة الزعيم الأزهري-السودان

د. أميمة محمد السيد أبو الخير- جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد حسن فضل المولى - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. عصام السيد بريمة - جامعة الزعيم الأزهري- السودان

د. التاج مختار التاج مختار - كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا-السودان

د. جلال الدين موسى محمد موره- جامعة الدلنج- السودان

د. عبد التواب عبد الله مهيوب علي- اليمن

د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الراية- جامعة عبد الطليف الحمد (مروي التكنولجية) - السودان

د. محمد الخير فايت فضل المولى- جامعة جدة- المملكة العربية السعودية

د. إبراهيم إسماعيل علي الناشري - اليمن

د. منيرة محمد ساتي - جامعة بيشة اللملكة العربية السعودية

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١

بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات الاقتصادية والاجتماعية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة - اليمن. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

مخاطر القروض البنكية وكيفية الحد منها (دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بولاية كسلا – السودان (مايو 2021م - أغسطس 2021م).....(7-26)

د.عادل إدريس محمد علي- د. محمد عثمان علي عمر

معوقات القطاع الزراعي بولاية نهر النيل- السودان (دراسة ميدانية على مشروع الكمير طيبة الزراعي)....(27-56)

د. المعتز مصطفى عثمان أبوجوخ

الاتجاهات. المعاصرة للمحاسبة الإدارية ودورها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية).....(57-80)

أ.سعيد محمد عيسى بابكر – أ.د. عبد الرحمن البكري منصور

آلية الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين السودانيين(دراسة ميدانية وصفية تطبيقية في الفترة من يناير 2023 إلى يناير2024م).....(81-110)

أ. منصور على عبد الله إبراهيم - د. المهدي سليمان المهدي

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

القارئ الكريم:

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك العدد التاسع عشر من مجلة القُلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية مع جامعة الحضارة (اليمن).

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد الثاني والعشرون من المجلة بعد أن نجحت المجلة بواسطة هيئتها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها في إصدار واحد وعشرون عدداً ، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدي كبير يقوم على التطوير والتحديث والمواظبة.

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد وهو أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويكون إضافة حقيقية للمكتبة السودانية والعربية.

مع خالص الشكر للجميع؛؛؛؛

هيئة التحرير

مخاطر القروض البنكية وكيفية الحد منها
(دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بولاية كسلا – السودان (مايو 2021م - أغسطس 2021م)

د.عادل إدريس محمد علي
أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة كسلا

د. محمد عثمان علي عمر
أستاذ مساعد -قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة كسلا

المستخلص:

تناول البحث مخاطر القروض البنكية وكيفية الحد منها، حيث كان الهدف من البحث هو التعرف على مخاطر الإقراض ومحاولة تقليل المخاطر والتعرف على كيفية تقديم طلبات الإقراض والعوامل المساهمة في قبول الطلب من حيث نوعية الضمانات الى نوع الاستثمار،واستخدم في البحث المنهج التحليل الوصفي والإحصائي التحليلي في جمع وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام برنامج SPSS، وتوصل الباحثون الى عدد من النتائج أهمها: أن عجز العميل عن السداد يؤدي الى تشويه سمعة البنك، وان تنويع الضمانات يؤدي الى تقليل المخاطر، وتوصل الباحثون الى عدد من التوصيات من أهمها: المسؤولية المجتمعية للبنك تحثه على المساهمة في المجتمع ويفضل أن يذلل البنك عقبات الإقراض بما يضمن حصول العميل المناسب للقرض المناسب.

الكلمات المفتاحية:مخاطر،القروض البنكية،الضمانات.

The risks of bank loans and how to reduce them -a field study on a sample of banks operating in Kassala state -Sudan (May2021-Augest 2021)

Dr.Adil Idris Mohamed Al
Dr. Mohammed Osman Ali Omer

Abstract:

The research dealt with the risks of bank loans and how to reduce them. The aim of the research was to identify the risks of lending and try to reduce the risks and identify how to submit loan applications and the factors contributing to the acceptance of the application in terms of the quality of guarantees to the type of investment. The research used the descriptive and analytical statistical approach in Collect and analyze data and information using SPSS. The researchers reached a number of results, the most important of which are: that the customer's inability to pay leads to tarnishing the bank's reputation, and that diversifying guarantees leads to reducing risks, and the researchers reached a number of recommendations, the most important of which are: the bank's social responsibility urges it to contribute to society, and it is preferable for the bank to overcome the obstacles to lending. This ensures that the right customer gets the right loan.

Keywords: Risks, bank loans, guarantees.

الفصل الأول:

1-1 : المقدمة:

جاء الإسلام قبل أربعة عشر قرناً وعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل وتمليك وسائل الإنتاج للفقراء، ثم جاءت المصارف الإسلامية في النصف الثاني من القرن الماضي بمناهج تتيح للفقراء النشطين الحصول على الأموال على أن يشاركهم المصرف الإسلامي فيما ينجم من خسائر.[1].يُعتبر الائتمان المصرفي نشاط غاية في الأهمية لما له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه، فمثلاً يجد المتتبع للنمو في مختلف دول العالم ان دولة كألمانيا الإتحادية قد تعرضت للدمار الشامل ثم تم تعميرها وتطويرها وإرتقاء هيكلها عن طريق الائتمان المصرفي المدروس، كما أن النهضة اليابانية تعزو بالكامل الى كفاءة الجهاز المصرفي الياباني محلياً وعالمياً.[2].ولكن يعتبر الائتمان أداة حساسة تؤدي الى أضرار بالغة الأهمية اذا لم يحسن إستخدامه مثال لذلك مشكلة الرهن العقاري 2008م في الولايات المتحدة الأمريكية، فالإئتمان المصرفي في حالة إنكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وفي كلا الحالتين لها أثار بالغة الخطورة والتعقيد وتسبب إختلالات هيكلية.[3].

1-2 مشكلة البحث:

بالرغم من سياسات ومنشورات بنك السودان المركزي وعملية الرقابة الداخلية لازالت مخاطر القروض قائمة، وتتمثل المشكلة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. إلى أي مدى يمكن أن يؤدي تنويع الضمانات إلى تقليل المخاطر؟
2. إلى أي مدى يمكن أن يؤدي حصول البنك على معلومات حقيقية عن العميل إلى تخفيض المخاطر؟
3. هل إخفاء العميل للمعلومات الشخصية يؤدي إلى زيادة المخاطر؟
4. في حالة عجز العميل عن السداد، ماهي الحلول المثلى؟
5. هل يمكن تسوية وتحويل المخاطر مع العميل المتعثر إلى طرف آخر؟

1-3أهداف البحث:الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو:

1.التعرف على المخاطر التي تواجهها البنوك في إسترداد القرض وتكلفة الإقراض.
2. كيفية الحد من المخاطر من جهة البنك إلى أقصى حد ممكن.
3.كيفية تقديم الضمانات المناسبة من الإفراد طالبي التمويل.
4.كيفيةالتعرف على العميل وكيفية الحصول على معلومات حقيقية عنه.

1-4 أهمية البحث:

يتوقف نمو وتطور الدول بمقدار ما تقدمه البنوك من خدمات إئتمانية وتعتبر المخاطر المصرفية للإئتمان هي أكبر محددات نمو وتطور الاقتصاد.

1.4.1الأهمية العلمية:

- إثراء مكتبة الجامعة بمعلومات حديثة عن مخاطر الإقراض في الجهاز المصرفي بصورة خاصة ولاية كسلا.
- تسليط الضوء على مخاطر الائتمان في بنوك ولاية كسلا.

2.4.1 الأهمية العملية:

1.النتائج التي تتوصل إليها نتائج البحث ستساعد في تخفيف حدة المخاطر.

2.مساعدة متخذي القرار في البنوك العاملة بولاية كسلا، بإتخاذ القرارات الرشيدة التي من شأنها رفع مكانة البنك ماديا ومعنويا.

3.تشجيع العملاء على الاقتراض وفق أسس وضوابط معينة.

1-5 فروض البحث:

1. تنويع الضمانات يؤدي إلى تقليل المخاطر.
2. يؤدي حصول البنك على معلومات حقيقية عن العميل إلى تخفيض المخاطر.
3. تكلفة الإقراض تؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.
4. عجز العميل عن السداد يؤدي إلى تشويه سمعة البنك.

1-6 منهجية البحث:

تم إستخدام المنهج الاستقرائي الوصفي والإحصائي التحليلي في جمع وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام برنامج إلـ SPSSوذلك للحصول على النتائج من خلال إستخدام أسلوب الاستبيان.

1-6-1 مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: استخدام أسلوب الاستبيان والمصادر الثانوية: التقارير الدورية لبنك السودان ،المجلات العلمية.

1-7 حدود البحث:الحدود المكانية:

ولاية كسلا. **الحدود الزمانية**: مايو- اغسطس 2021م.

1-8 الدراسات السابقة:

(1-8) الباحث: هند محمد محمد السيد(2014م)

العنوان: دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف (دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني 2012-2002م)، *ماجستير(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).تناول البحث مشكلة الدراسة هل تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي، هل تتأثر الديون المتعثرة بوجود ضمانات الممنوحة، ماهي أثر الضمانات الممنوحة على الأداء المالي للمصارف؟، وكان الهدف الرئيس من البحث هو التعرف على أثر الديون المتعثرة على الأداء المالي والدور الذي تلعبه الضمانات كمتغير وسيط، ومن الفرضيات تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي للمصارف، تبع الباحث المنهج الوصفي في دراسة الحالة ومن ثم جمع وتحليل البيانات، ومن أهم النتائج يستخدم البنك الضمان العقاري بصورة أكبر من أنواع الضمانات الأخرى، وذلك لثبات قيمته وسهولة تسييله، تعدد الضمانات لدى البنك ساهم في تحسن نسب السيولة والربحية وذلك لسهولة تسييل هذه الضمانات،ومن أهم التوصيات ضرورة تطوير أسس وضوابط منح التمويل ولا تستخدم فقط في توضيح السقوف الائتمانية للتحكم في كمية النقود المعروضة وضبط حجم السيولة بالمصارف لتشمل تحقيق التمويل المصرفي، ضرورة إيجاد سياسات واضحة للتعامل مع الديون المتعثرة حتى لا تؤثر على نسب الربحية بالبنك، ضرورة التحقق من المستندات في الضمان العقاري حتى لا يكون فيها أي تزوير.

(2-8) الباحثون: اباذر حامد إبراهيم، سامح ميرغني عبد الجبار، الأمين حسن الأمين، عبد الجليل محمد عبد الجليل، علاء الدين محمد أحمد..(2015)العنوان: دور الائتمان المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة البنك الزراعي السوداني – حلفا الجديدة) *بكالوريوس 2015م كلية الشرق الأهلية بكسلا.تتمثل المشكلة في مدى الحرية المتاحة لإدارة البنوك واتخاذ القرار الائتماني، سياسة السلطات النقدية والائتمانية في المساندة المصرفية، السياسة النقدية والائتمانية العامة ودورها في دعم ثقة الجهاز المصرفي، سياسة الضمان الائتماني المصرفي، ومن أهداف البحث ، تحقيق أكبر قدر من التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الأغراض التمويلية التي تقوم بها المصارف وطريقة عرض والطلب لأسعار السلع والخدمات التمويلية،ومن الفرضيات انه كلما تمتعت إدارة البنوك بجدية أكبر في اتخاذ القرار الائتماني كلما زادت الثقة في هذه الإدارات، تم اتباع المنهج الاستقرائي لوصف الحقائق وتحليل البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، ومن النتائج التي توصل لها الباحثون المرونة في تفعيل السياسة النقدية والائتمانية أدت الى زيادة التمويل، ومن التوصيات نوصي بالتوجه التام نحو تخطيط وتنظيم محددات الطلب وعرض الائتمان المصرفي،

نوصي بتوسيع النشاطات الاقتصادية ومعالجة القصور الذي يعاني منه هذا المجال وبقية العمل على استخدام وارد الائتمان المصرفي المتاح.

(3-8) الباحث: طارق أبو القاسم احمد (2016) :

العنوان: دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية (1438ه-2016م) *دكتوراة(جامعة الرباط الوطني).تتمثل المشكلة في ظهور الحاجة الى مقياس أداء بطاقة الأداء المتوازن نتيجة لمحاولة تقليل وقياس مخاطر الائتمان المصرفي من خلال ذلك يمكن للباحث التعبير عن مشكلة البحث في الاتي:

ما هي الحاجة الى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف السودانية؟ ،هل تؤثر بطاقة الأداء المتوازن على قياس مخاطر الائتمان في المصارف السودانية؟ ،ما مدى توافر المقومات اللازمة لتطبيق مقياس بطاقة الأداء المتوازن في المصارف السودانية؟ ،وتهدف هذه الدراسة الى تحقيق بعض الأهداف مثل تحديد أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقليل مخاطر الائتمان للمصارف السودانية، تقدم الدراسة دليلا علميا من خلال تسليط الضوء على مقياس بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية وذلك من خلال توفير المعلومات الكافية التي تحتاجها الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية والرقابية وتقليل مخاطر الائتمان، الفرضيات الفرضية الأولى: يؤثر البعد المالي لبطاقة الأداء المتوازن على تقليل مخاطر الائتمان ،الفرضية الثانية: يؤثر بعد العمليات الداخلية لبطاقة الأداء المتوازن على تقليل مخاطر الائتمان المصرفي لمصارف تجارية سودانية، الفرضية الثالثة: يؤثر بعد العملاء لبطاقة الأداء المتوازن على تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، الفرضية الرابعة:يؤثر بعد التعلم والنمو لبطاقة الأداء المتوازن تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، واعتمد الباحث على المناهج البحثية التاليةالمنهج الاستنباطي: لتحديد طبيعة المشكلة، المنهج التاريخي: لاستعراض الدراسات السابقة، المنهج الوصفي التحليلي: وذلك في دراسة الحالة لوصف الظاهرة وتحليل واختبار الفرضيات،ومن نتائج البحث الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن في تقويم أداء المصارف يسهم في الحد من المخاطر المصرفية لتركيزها على الجوانب المالية وغير المالية. ومن التوصيات ان تفعيل دور إدارة المخاطر في المصارف السودانية يسهم في الحد من المخاطر.

1-9 التعليق على الدراسات:

تناولت الدراسات السابقة مشكلة تأثير الديون على الأداء المالي، مدى الحرية المتاحة لإدارة البنوك في إتخاذ القرار الإئتماني، هل تؤثر بطاقة الأداء المتوازن على قياس مخاطر الائتمان في المصارف السودانية؟ بينما الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على المخاطر التي تواجهها البنوك في إسترداد (القرض وتكلفة الاقراض) بالإضافة إلى إنخفاض الربحية جراء تدهور قيمة الجنيه السوداني، وكيفية الحد من المخاطر من جهة البنك والأفراد طالبي التمويل.

الفصل الثاني:

الإطار النظري:

2-1 مفهوم القرض المصرفي:

يختلف مفهوم القرض المصرفي من باحث لأخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره.

القرض اصطلاحا:

باللغات الأوربية أصل كلمة قرض Credit جاءت من الكلمة اللاتينية Creditum المشتقة من الفعل اللاتيني Credere الذي يعتقد Croire.[4] **القرض لغة**:هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.(Mourgues).أو هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الإفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا على المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى انه يمكن ان يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية.[5].

2-2- القروض بالمفهوم القانوني:

كل فعل تقوم من خلاله مؤسسة مهيأة لهذا الغرض بوضع مؤقتاً مجموعة من الأموال في متناول شخص طبيعي او معنوي لحساب هذا الأخير تعهدا بالإمضاء.[6].

2-3 القرض بالمفهوم الاقتصادي:

هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي لأفراد، لمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا.[7].

كما يمكن القول إن القروض هي أفعال الثقة بين الإفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ما هو الدائن (ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح الأموال(بضاعة، نقود) إلى شخص أخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانها أو لآخرين وذلك مقابل ثمن او تعويض هو الفائدة، ويتضمن القرض الذي يعطى لفترة هي أصلا محدودة في الزمن، الوعد من طرف المدين تسديده بعد إنقضاء فترة يُتفق عليها مسبقا بين الطرفين، وهناك الكثير من الأمور التي تدفع البنك الى القيام بهذا الفعل، فالقرض قبل كل شيء هو الغاية من وجوده. ويقوم البنك أيضا بهذا الفعل

نظرا للملاءة المالية للمدين او الزبون، فالبنك عندما يقوم بإقراض شخص معين، فهو يثق في ان هذا الشخص مستعد وقادر على القيام بعملية التسديد متى ما حل تاريخ الاستحقاق، وهو ملتزم بدفع ثمنه إكتساب حق استخدام هذه الأموال وفق الشروط والصيغ المتفق عليها. [8].

2-4 : مفهوم المخاطر:

2-4-1 : تعريف المخاطر:

1/في اللغة:

مأخوذة من الخطر: الإشراف على الهلاك وخوف التلف خاطر بنفسه، يخاطر: أشفي بها على خطر يهلك او نيل ملك، أو فعل ما يكون الخوف فيه أغلب. الخطر: السبق الذي يتراهن عليه، يقال: خطره على كذا، وخطر الرجل الحي: قدره ومنزلته، يقال: رجل خطير: أي ذو شأن.[9]

2/مفهوم المخاطر في الأدبيات المالية:

لإيجاد مفهوم المخاطرة يحتاج التعريف لمفهوم واضح يستخدمه الناس حتى في محادثاتهم العادية فإذا قال المتحدث: هناك مخاطرة في أمد ما، فهم المستمع انه يحدثه عن وضع عدم التيقن بحدوث النتائج المطلوبة[10]. واحتمال أن يكون المال أمر غير محبب إلى النفس، وهذا بالضبط ما يقصد بالمخاطرة في لغة الدراسات المالية، فهي تشير إلى الوضع الذي يواجه فيه أكثر الاحتمالات قابل للوقوع، ومن الجلي أن الحالات التي يواجه فيها إحتمالا واحداً هي حالات انعدام الخطر.[11].

مفهوم المخاطر من الموضوعات محل الجدل والنقاش سواء من جانب علماء المحاسبة أو خبراء التمويل حيث يجمع البعض على أن المخاطر هي فرصة تكبد أذاً أو تلف أو ضرر أو خسارة مستقبلاً أو إحتمال النقص في الأصل.[12].

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية:

1.3 منهج الدراسة:

استخدام المنهج الاستقرائي الوصفي والإحصائي التحليلي ببرنامج ال(SPSS) في جمع وتحليل البيانات والمعلومات وذلك للحصول على النتائج باستخدام أسلوب الاستبيان.

2.3مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك والمصارف العاملة بولاية كسلا حيث إرتفع عدد فروع المصارف العاملة بالولاية من 24 فرعاً بنهاية 2017م إلى 26 فرعاً بنهاية عام 2018م موزعة على مدن الولاية المختلفة. حيث مدينة كسلا بها 17 فرع 14 منها بنوك تجارية وثلاث بنوك متخصصة، حلفا الجديدة بها ستة فروع ثلاث منها بنوك تجارية وثلاث بنوك متخصصة، خشم القربة وبها بنك واحد تجاري، اروما وبها بنك واحد متخصص، ود الحليو وبها بنك متخصص واحد.وكانت مجموعة العينة الدراسة تتمثل في ستة بنوك تم إجراء الدراسة عليها وهي (بنك امدرمان الوطني، بنك الخرطوم،البنك الزراعي،بنك العمال،بنك النيل وبنك الجزيرة) .[13].وعليه للخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان عمل البحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على العمر، المؤهل العلمي،التخصص العلمي،المركز الوظيفي وسنوات الخبرة.وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

3-3 التحليل :جدول (1) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة
29 واقل	25	49.0
30-39	19	37.3
40-49	4	7.8
50 فأكثر	3	5.9
الإجمالي	51	100.0

المصدر بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (1) يتضح أن اعمار أفراد العينة اغلبهم وبنسبة 49 % في سن 29 فاقل، ويليهم الأعمار ما بين الثلاثين والأربعين، واقل عدد من الإفراد يتركز حول 50 فأكثر ويليهم ما بين الأربعين والخمسين بأربعة أشخاص.

جدول (2) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي	1	2.0
دبلوم وسيط	1	2.0
بكالوريوس	21	41.2
دبلوم عالي	9	17.6
ماجستير	17	33.3
دكتوراه	2	3.9
الاجمالي	51	100.0

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال SPSS.

من الجدول (2) يتضح ان حملة البكالوريوس هم أكثر أفراد العينة بنسبة بلغت41.2 %حيث حصلت على أعلى تكرار21،وان حملة الدبلوم والشهادة الثانوية هم اقل أفراد العينة بمقدار2 %.

جدول (3)يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
إدارة إعمال	6	11.8
محاسبة وتكاليف	21	41.2
اقتصاد	13	25.5
دراسات مصرفية	3	5.9
أخرى	8	15.7
الإجمالي	51	100.0

المصدر بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (3) يتضح أن أصحاب تخصص محاسبة وتكاليف هم أكثر أفراد العينة بنسبة بلغت 41.2 % بتكرار 21، وان متخصصي الدراسات المصرفية بلغ عددهم ثلاث وبنسبة بلغت 5.9 % وهم اقل أفراد العينة.

جدول (4)يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسةوفق متغير المركز الوظيفي.

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير إدارة	5	9.8
رئيس قسم	7	13.7
موظف	31	60.8
اخرى	8	15.7
الاجمالي	51	100.0

المصدر بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول(4) يتضح بلغت نسبة الموظفين 60.8 % وهي اكبر نسبة بتكرار 31، تليها أصحاب مراكز أخرى وبنسبة بلغت 15.7 % وتكرار8، ثم 13.7 رئيس قسم وتكرار 7،وأقل نسبة كانت من نصيب مدير إدارة ب9.8 %وتكرار 5.

جدول رقم(5)يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 واقل	27	52.9
5-10	9	17.6
10-15	7	13.7
15-20	4	7.8
20 وأكثر	4	7.8
الاجمالي	51	100.0

المصدر بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (5) يتضح أن اكبر نسبة في سنوات الخبرة تركزت في 5واقل بنسبة بلغت 52.9 % وتكرار 27 تليها (5-10) بنسبة 17.6 % وتكرار 9 ثم 13.7 لسنوات خبرة(10-15) وتكرار 7ومن ثم (15-20)بنسبة 7.8 %واخيرا (20واكثر)بنسبة7.8 % وتعتبر اقل نسبتين بتكرار4 .

3-3-1 أداة الدراسة(البحث) -وصف الاستبانة

- الأسئلة من (Q11-Q15) خاصة بالفرضية الأولى.
- الأسئلة من (Q21-Q25) خاصة بالفرضية الثانية.
- الأسئلة من(Q31-Q34) خاصة بالفرضية الثالثة.
- الأسئلة من(Q41-Q44) خاصة بالفرضية الرابعة.

3-3-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:الرسوم البيانية، الوسط الحسابي، الوسط المرجح، اختبار كاي.

3-3-3 ثبات وصدق أداة الدراسة :

من أجل اختبار ثبات الأداة (الاستبانة) تم استخدام معامل ألفا كرنباخ على فقرات الاستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 -100).

معامل الصدق = $\sqrt{\text{Alpha}}$ أي الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

جدول (6) يوضح نتيجة اختبار الصدق والثبات (الفا كرونباخ)لفرضيات الدراسة :

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحاور الأربع	**18**	**0.76**	**0.87**

المصدر: من بيانات الباحثون من برنامج ال spss

التفسير: بلغت نسبة الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة76 % على مقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة للإجابات، وبلغ معامل الصدق 87 % ويعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

3-3-4 تطبيق أداة الدراسة:

لجأ الباحثون بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلى توزيعه على عينة الدراسة المقررة، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية(أوافق بشدة،أوافق،محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) حسب الأوزان الآتية:

جدول(7) يوضح الاوزان:

أوافق بشدة	وزنها	1
أوافق	**وزنها**	**2**
محايد	**وزنها**	**3**
لا أوافق	**وزنها**	**4**
لا أوافق بشدة	**وزنها**	**5**

المصدر:إعداد الباحثون spss 2021م.

ويمكن حساب الوسط الفرضي كالآتي:

الوسط الفرضي = مجموع الأوزان = 1 +2+ 3+4+5 = 3

ا 5

تم تحديد الحدود الفاصلة للفئات وفقاً للخطوات الإحصائية التالية: المدى يساوي أعلى درجة على المقياس ناقصاً أدنى درجة، بمعنى 5-1=4، طول الفترة يساوي المدى على عدد الفئات، بمعنى 4÷5=0.80، وبناءً على ذلك يصبح التوزيع حسب الجدول(8) التالي:

جدول (8)يوضح توزيع المتوسط وفقاً لمقياس لكرت الخماسي:

المتوسط المرجح	المستوي
من 1.00 إلى 1.79	**أوافق بشدة**
من 1.80 إلى 2.59	**أوافق**
من 2.60 إلى 3.39	**محايد**
من 3.40 إلى 4.19	**لا أوافق**
من 4.20 إلى 5.00	**لا أوافق بشدة**

المصدر: : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عن طريق برنامج الspss، 2021

5-3-3 تحليل البيانات الأساسية:

تم سؤال المبحوثين عن مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم حول العبارات الأساسية للاستبيان وأعطيت لهم خيارات تتراوح من (أوافق بشدة) الى (لا أوافق بشدة)، الجدول رقم (9) يشير إلى التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول العبارات الأساسية للاستبيان وذلك بالعدد وبالنسبة المئوية.

جدول رقم (9)يوضح التوزيع التكراري للعبارات الأساسية للفرضية الأولي (بالعدد وبالنسبة المئوية):

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	العدد	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**
	%	**%**	**%**	**%**	**%**
Q11: تمويل البنك للقرض يعبر عن الامكانية المادية والقدرة التمويلية للبنك.	**11**	**35**	**5**	**0**	**0**
	% 21.6	**% 68.6**	**% 9.8**	**0**	**0**
Q12: نوعية الضمانات تساعد في اتخاذ القرار الاقراضي، ولا تعبر عن مقدرة العميل على السداد.	**25**	**14**	**8**	**4**	**0**
	% 49.0	**% 27.5**	**% 15.7**	**% 7.8**	**0**
Q13: تنويع الضمانات تؤدي الى تقليل مخاطر القروض للبنك، ولكن لا تعني إنتفاء المخاطر.	**21**	**24**	**5**	**1**	**0**
	% 41.2	**% 47.1**	**% 9.8**	**% 2.0**	**0**
Q14: التحديات التي تواجه البنوك في قبول الإقراض هي نوع النشاط الاستثماري المراد.	**17**	**21**	**10**	**3**	**0**
	% 33.3	**% 41.2**	**% 19.6**	**% 5.9**	**0**
Q15: المخاطر تؤدي الى تقليل الطلب على الائتمان من خلال تشديد الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها البنك للحد من المخاطر	**17**	**26**	**4**	**4**	**0**
	% 33.3	**% 51.0**	**% 7.8**	**% 7.8**	**0**

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (9) أعلاه نخلص إلي الأتي:

1/نسبة (21.6 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الأولى، وأن نسبة (68.6 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (9.8 %).

2/نسبة (49.0 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثانية، وأن نسبة (27.5 %) من عينة موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (15.7 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (7.8 %).

3/نسبة (41.2 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثالثة، وأن نسبة (47.1 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (9.8 %)، ولغت نسبة غير الموافقين (2.0 %).

4/نسبة (33.3 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الرابعة، وأن نسبة (41.2 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون (19.6 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (5.9 %).

5/نسبة (33.3 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الخامسة، وأن نسبة (51.0 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت(7.8 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (7.8 %).

الجدول(10) يوضح التوزيع التكراري للعبارات الأساسية للفرضية الثانية (بالعدد وبالنسبة المئوية):

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
	%	%	%	%	%
Q21: تكلفة الإقراض لا ترتبط بالقرض نفسه، وانما تتعداه الى نوعية النشاط المراد الاستثمار فيه.	16	29	5	1	0
	31.4	56.9	9.8	2.0	0
Q22: مخاطر الإقراض لا ترتبط بنوعية وكمية الأموال المودعة لدى البنك.	13	22	6	10	0
	25.5	43.1	11.8	19.6	0
Q23: حجم القرض ليس بالضروة ان يؤدي الى زيادة المخاطر، ولكن ظروف عدم التأكد تؤدي الى ذلك.	16	24	8	3	0
	31.4	47.1	15.7	5.9	0
Q24: كل ما زادت تكاليف الإقراض كلما رغب البنك في تقليل تكاليف القرض أو اتاحة الفرصة لاستثمارات أخرى أقل تكلفة.	14	23	10	4	0
	27.5	45.1	19.6	7.8	0
Q25: تمويل القرض يحتاج الى رؤية واضحة تعبر عن مقدار المخاطر.	21	24	6	0	0
	41.2	47.1	11.8	0	0

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول رقم (10) نخلص الي الاتي:

1. نسبة (31.4 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الأولى، وأن نسبة (56.9 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (9.8 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (2.0 %).

2. نسبة (25.5 %)من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثانية، وأن نسبة (43.1 %)من عينة موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (11.8 %) وبلغت نسبة غير الموافقين (19.6 %).
3. نسبة (31.4 %)من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثالثة، وأن نسبة (47.1 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (15.7 %) ولغت نسبة غير الموافقين (5.9 %).
4. نسبة (27.5 %)من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الرابعة، وأن نسبة (45.1 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون (19.6 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (7.8 %).
5. نسبة (41.2 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الخامسة، وأن نسبة (47.1 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت(11.8 %).

الجدول (11) يوضح التوزيع التكراري للعبارات الأساسية للفرضية الثالثة (بالعدد وبالنسبة المئوية):

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
	%	%	%	%	%
Q31: يتأكد البنك من صحة معلومات العميل باستخدام مبادئ علم النفس في تقييم الأفراد.	6	22	8	14	1
	11.8	43.1	15.7	27.5	2.0
Q32: إدلاء العميل بمعلومات صحيحة لا يزيد من نسبة احتمال قبول طلب الائتمان، لأن البنك يركز على الربحية وسداد أصل القرض.	19	17	3	10	2
	37.3	33.3	5.9	19.6	3.9
Q33: المظهر الخارجي للعميل لا يؤثر في القرار الائتماني.	17	21	5	8	0
	33.3	41.2	9.8	15.7	0
Q34: دراسة الجدوى الاقتصادية تزيد من احتمال قبول طلب الائتمان.	19	21	6	5	0
	37.3	41.2	11.8	9.8	0

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول رقم (11) نخلص الي الاتي:

1. نسبة (11.8 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الأولى، وأن نسبة (43.1 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (15.7 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين(27.5 %)، وأن نسبة غير الموافقين بشدة من عينة المبحوثين بلغت (2.0 %).
2. نسبة (37.3 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثانية، وأن نسبة (33.3 %) من عينة موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (5.9 %) وبلغت نسبة غير الموافقين (19.6 %)، وأن نسبة غير الموافقين بشدة من عينة المبحوثين بلغت (3.9 %).
3. نسبة (33.3 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثالثة، وأن نسبة (41.2 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (9.8 %) وبلغت نسبة غير الموافقين (15.7 %).

4. نسبة (37.3 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الرابعة، وأن نسبة (41.2 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون (11.8 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (9.8 %).

الجدول رقم (12) يوضح التوزيع التكراري للعبارات الأساسية للفرضية الرابعة (بالعدد وبالنسبة المئوية):

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
	%	%	%	%	%
Q41: المسائلة القانونية للعميل المتعثر تسئ الى سمعة البنك.	9	24	7	9	2
	17.6	47.1	13.7	17.6	3.9
Q42: عجز العميل عن السداد يعزز عامل عدم الثقة في البنوك.	10	19	8	11	3
	19.6	37.3	15.7	21.6	5.9
Q43: يؤدي ترغيب العملاء على الائتمان زيادة في إيرادات البنك وسمعته ومن ثم مقدرته على منح الائتمان.	11	34	6	0	0
	21.6	66.7	11.8	0	0
Q44: عجز العميل عن السداد يرتبط بالوضع الاقتصادي الراهن للدولة.	12	22	6	7	4
	23.5	43.1	11.8	13.7	7.8

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول(12) نخلص الى الاتي:

1. نسبة (17.6 %)من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الأولى، وأن نسبة (47.1 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (13.7 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين(17.6 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين بشدة من عينة الدراسة (3.9 %).
2. نسبة (19.6 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثانية، وأن نسبة (37.3 %) من عينة موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (15.7 %) وبلغت نسبة غير الموافقين (21.6 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين بشدة من عينة الدراسة(5.9 %).
3. نسبة (21.6 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الثالثة، وأن نسبة (66.7 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون بلغت (11.8 %).
4. نسبة (23.5 %) من عينة المبحوثين موافقين بشدة على العبارة الرابعة، وأن نسبة (43.1 %) من عينة المبحوثين موافقين عليها، بينما نسبة المحايدون (11.8 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين (13.7 %)، وبلغت نسبة غير الموافقين بشدة من عينة الدراسة(7.8 %).

2-3الاحصاء الوصفي لجميع عبارات المحاور:

تم حساب المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول العبارات الأساسية للاستبيان وكذلك التفسير والرتبة، الجدول رقم (13) يشير إلى ذلك.

جدول رقم (13)يوضح المتوسط المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لجميع العبارات:

الرقم	العبارة	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	الفرضية الأولى			
1	Q11: تمويل البنك للقرض يعبر عن الامكانية المادية والقدرة التمويلية للبنك.	1.88	553.	موافق
2	Q12: نوعية الضمانات تساعد في اتخاذ القرار الاقراضي، ولا تعبر عن مقدرة العميل على السداد.	1.82	974.	موافق
3	Q13: تنويع الضمانات تؤدي الى تقليل مخاطر القروض للبنك، ولكن لا تعني إنتفاء المخاطر.	1.73	723.	موافق بشدة
4	Q14: التحديات التي تواجه البنوك في قبول الإقراض هي نوع النشاط الاستثماري المراد.	1.98	883.	موافق
5	Q15: المخاطر تؤدي الى تقليل الطلب على الائتمان من خلال تشديد الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها البنك للحد من المخاطر	1.90	885.	موافق
	الفرضية الثانية			
1	Q21: تكلفة الإقراض لا ترتبط بالقرض نفسه، وانما تتعداه الى نوعية النشاط المراد الاستثمار فيه.	1.82	684.	موافق
2	Q22: مخاطر الإقراض لا ترتبط بنوعية وكمية الأموال المودعة لدى البنك.	2.25	1.055	موافق
3	Q23: حجم القرض ليس بالضروة ان يؤدي الى زيادة المخاطر، ولكن ظروف عدم التأكد تؤدي الى ذلك.	1.96	848.	موافق
4	Q24: كل ما زادت تكاليف الإقراض كلما رغب البنك في تقليل تكاليف القرض أو اتاحة الفرصة لاستثمارات أخرى أقل تكلفة.	2.08	891.	موافق
5	Q25: تمويل القرض يحتاج الى رؤية واضحة تعبر عن مقدار المخاطر.	1.71	672.	موافق بشدة
	الفرضية الثالثة			
1	Q31: يتأكد البنك من صحة معلومات العميل باستخدام مبادئ علم النفس في تقييم الأفراد.	2.65	1.074	محايد
2	Q32: إدلاء العميل بمعلومات صحيحة لا يزيد من نسبة احتمال قبول طلب الائتمان، لأن البنك يركز على الربحية وسداد أصل القرض.	2.20	1.249	موافق
3	Q33: المظهر الخارجي للعميل لا يؤثر في القرار الائتماني.	2.08	1.036	موافق
4	Q34: دراسة الجدوى الاقتصادية تزيد من احتمال قبول طلب الائتمان.	1.94	947.	موافق
	الفرضية الرابعة			
1	Q41:المسائلة القانونية للعميل المتعثر تسئ الى سمعة البنك.	2.43	1.100	موافق
2	Q42:عجز العميل عن السداد يعزز عامل عدم الثقة في البنوك.	2.57	1.204	محايد
3	Q43: يؤدي ترغيب العملاء على الائتمان زيادة في إيرادات البنك وسمعته ومن ثم مقدرته على منح الائتمان.	1.90	575.	موافق
4	Q44:عجز العميل عن السداد يرتبط بالوضع الاقتصادي الراهن للدولة.	2.39	1.218	موافق

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول رقم (13) يتضح الاتي: بلغ المتوسط المرجح للعبارات جميعها 1.88، 1.82، 1.73، 1.98، 1.90، 1.82، 2.25، 1.96، 2.08، 1.71، 2.65، 2.20، 2.08، 1.94، 2.43، 2.57، 1.90، 2.39.على التوالي وهي جميعها تقع في المدى 1 الى 2.57 مما يعني ان المبحوثين يوافقون على هذه العبارات.

3-2-1اختبار فرضيات الدراسة:

3-2-1-1: تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: جدول (14) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الأولى.

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	**Q11: تمويل البنك للقرض يعبر عن الامكانية المادية والقدرة التمويلية للبنك.**	**1.88**	**553.**	**29.647**	**2**	0.000
2	**Q12: نوعية الضمانات تساعد في اتخاذ القرار الاقراضي، ولا تعبر عن مقدرة العميل على السداد.**	**1.82**	**974.**	**19.667**	**3**	0.000
3	**Q13: تنويع الضمانات تؤدي الى تقليل مخاطر القروض للبنك، ولكن لا تعني إنتفاء المخاطر.**	**1.73**	**723.**	**30.804**	**3**	0.000
4	**Q14: التحديات التي تواجه البنوك في قبول الإقراض هي نوع النشاط الاستثماري المراد.**	**1.98**	**883.**	**14.804**	**3**	0.002
5	Q15: المخاطر تؤدي الى تقليل الطلب على الائتمان من خلال تشديد الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها البنك للحد من المخاطر.	1.90	885.	27.196	3	0.000

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (14) نلاحظ أن بالنظر الى القيم الاحتمالية لكل العبارات نجد انها اقل من 0.005، وهذا يعني ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الإجابات المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد،.....).اي ان الإجابات افراد العينة لا تتحيز الى عبارة دون الاخرى، وبالرجوع الى الأوساط الحسابية اقل من الوسط الفرضي(3) وهذا يعني ان معظم افراد العينة تتحيز الى عبارة الموافق. ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.974-0.553)وهذا يشير الى تجانس الإجابات.وهذا يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: جدول رقم (15) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الثانية.

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	**Q21: تكلفة الإقراض لا ترتبط بالقرض نفسه، وانما تتعداه الى نوعية النشاط المراد الاستثمار فيه.**	**1.82**	**684.**	**37.078**	**3**	0.000
2	**Q22: مخاطر الإقراض لا ترتبط بنوعية وكمية الأموال المودعة لدى البنك.**	**2.25**	**1.055**	**10.882**	**3**	0.012
3	**Q23: حجم القرض ليس بالضروة ان يؤدي الى زيادة المخاطر، ولكن ظروف عدم التأكد تؤدي الى ذلك.**	**1.96**	**848.**	**19.980**	**3**	0.000
4	**Q24: كل ما زادت تكاليف الإقراض كلما رغب البنك في تقليل تكاليف القرض أو اتاحة الفرصة لاستثمارات أخرى أقل تكلفة.**	**2.08**	**891.**	**14.961**	**3**	0.002
5	Q25: تمويل القرض يحتاج الى رؤية واضحة تعبر عن مقدار المخاطر.	1.71	672.	10.941	2	0.000

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول (15) نلاحظ وبالنظر الى القيم الاحتمالية لكل العبارات نجد انها اقل من 0.005، وهذا يعني ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الإجابات المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد،.....).اي ان الإجابات افراد العينة لا تتحيز الى عبارة دون الاخرى، وبالرجوع الى الأوساط الحسابية اقل من الوسط الفرضي(3) وهذا يعني ان معظم افراد العينة تتحيز الى عبارة الموافق. ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.672-1.055) وهذا يشير الى تجانس الإجابات. وهذا يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: جدول (16) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الثالثة.

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	**Q31:يتأكد البنك من صحة معلومات العميل باستخدام مبادئ علم النفس في تقييم الأفراد.**	**2.65**	**1.074**	**25.569**	**4**	0.000
2	**Q32: إدلاء العميل بمعلومات صحيحة لا يزيد من نسبة احتمال قبول طلب الائتمان، لأن البنك يركز على الربحية وسداد أصل القرض.**	**2.20**	**1.249**	**23.804**	**4**	0.000
3	**Q33: المظهر الخارجي للعميل لا يؤثر في القرار الائتماني.**	**2.08**	**1.036**	**13.235**	**3**	0.004
4	Q34: دراسة الجدوى الاقتصادية تزيد من احتمال قبول طلب الائتمان.	1.94	947.	16.686	3	0.001

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول رقم (16) نلاحظ و بالنظر الى القيم الاحتمالية لكل العبارات نجد انها اقل من 0.005، وهذا يعني ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الإجابات المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد،.....).اي ان الإجابات افراد العينة لا تتحيز الى عبارة دون الاخرى، وبالرجوع الى الأوساط الحسابية اقل من الوسط الفرضي(3) وهذا يعني ان معظم افراد العينة تتحيز الى عبارة الموافق. ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.947-1.249) وهذا يشير الى تجانس الإجابات. وهذا يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: جدول رقم(17) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لفقرات محور فرضية الدراسة الرابعة.

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	**Q41: المسائلة القانونية للعميل المتعثر تسئ الى سمعة البنك.**	**2.43**	**1.100**	**26.549**	**4**	0.000
2	**Q42: عجز العميل عن السداد يعزز عامل عدم الثقة في البنوك.**	**2.57**	**1.204**	**13.216**	**4**	0.010
3	**Q43: يؤدي ترغيب العملاء على الائتمان زيادة في إيرادات البنك وسمعته ومن ثم مقدرته على منح الائتمان.**	**1.90**	**575.**	**26.235**	**2**	0.000
4	Q44: عجز العميل عن السداد يرتبط بالوضع الاقتصادي الراهن للدولة.	2.39	1.218	20.471	4	0.000

المصدر: بيانات الباحثون من برنامج ال spss

من الجدول رقم(17) نلاحظ أنه وبالنظر الى القيم الاحتمالية لكل العبارات نجد انها اقل من 0.005، وهذا يعني ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الإجابات المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، ..).اي ان الإجابات افراد العينة لا تتحيز الى عبارة دون الاخرى، وبالرجوع الى الأوساط الحسابية اقل من الوسط الفرضي(3) وهذا يعني ان معظم افراد العينة تتحيز الى عبارة الموافق. ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.575-1.218) وهذا يشير الى تجانس الإجابات. وهذا يؤكد صحة الفرضية.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على مخاطر الإقراض ومحاولة تقليل المخاطر والتعرف على كيفية تقديم طلبات الإقراض والعوامل المساهمة في قبول الطلب من حيث نوعية الضمانات الى نوع الاستثمار،واستخدم في البحث المنهج التحليل الوصفي والإحصائي التحليلي في جمع وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام برنامج SPSS. هذا وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج والتوصيات وهي:

النتائج:

على ضوء نتائج التحليل السابق خلص البحث إلى النتائج الأتية :

1. أن تنويع الضمانات تؤدي الى تقليل المخاطر (تنويع المحفظة التمويلية)، تنوعت نسب الإجابة على العبارات موافق وموافق بشدة (74.5 %-90.2 %) وتراوحت القيم الاحتمالية (0.000-0.002)=sig أي أقل من القيمة الجدولية(0.005)، ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.553-0.974)وهذا يشير الى تجانس الإجابات أي صحة الفرضية الأولى.
2. حصول البنك على معلومات حقيقية من العميل تؤدي الى تخفيض المخاطر (ما يؤدي الى معرفة إمكانياته الحقيقة)، تراوحت الإجابات على عبارات الفرضية موافق وموافق بشدة بين(68.6 %-88.3 %)، وتراوحت القيم الاحتمالية بين 0.000-0.012)=sig) ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.672-1.055) وهذا يشير الى تجانس الإجاباتأي صحة الفرضية الثانية.
3. تكلفة الإقراض تؤدي الى زيادة مخاطر التمويل (زيادة أعباء القرض)،تنوعت نسب الإجابة على العبارة موافق وموافق بشدة بين (54.9 %-78.5 %)، وتراوحت القيم الاحتمالية 0.004-)=sig 0.000) ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.947-1.249) وهذا يشير الى تجانس الإجابات أي صحة الفرضية الثالثة.
4. عجز العميل عن السداد يؤدي الى تشويه سمعة البنك (الملاحقة القانونية)، تراوحت الإجابات على عبارات الفرضية بين (56.9 %-88.3 %)، وتراوحت القيم الاحتمالية 0.000-0.010)=sig) ونجد ان الانحراف المعياري يتراوح بين (0.575-1.218) وهذا يشير الى تجانس الإجابات أي صحة الفرضية الرابعة.
5. من خلال تطوير الخدمات المصرفية وأساليب التعامل الراقي مع العميل، يؤدي الى جذب الودائع المصرفية من خلال إرتياح الزبون لخدمات البنك ما يعني زيادة قدرته وإمكانياته على منح الائتمان(إستنتاج الباحث من خلال الملاحظة).

6. عدم مقدرة البنك على مقابلة السحوبات اليومية نتيجة للأحوال الاستثنائية للوضع الاقتصادي بالبلاد، تضعف مكانة البنك معنوياً لدى الجمهور، ويترتب عليه إنخفاض في الايداعات ومن ثم مقدرة البنك التمويلية ، والذي يؤدي لانخفاض ربحية البنك.

التوصيات:

1. المسؤولية المجتمعية للبنك تحثه على المساهمة في المجتمع ويفضل ان يذلل البنك عقبات الإقراض بما يضمن حصول العميل المناسب للقرض المناسب.
2. تدريب وتهيئة الموظفين في استخدام أساليب علم النفس في التعرف على العملاء (تحليل العملاء).
3. يوصي الباحثون العميل بزيادة الجهد لاقتناص الفرص المناسبة لتمويل مشاريعه واستثماراته بالطرق السليمة.
4. يوصي الباحثون بإستحداث وسيلة تنطبق وتتماشى مع أعراف وتقاليد البلد في مطالبة العميل بحقوقه(الاستعانة بالإدارة الاهلية).
5. يوصي الباحثون بتطوير إدارة المخاطر من خلال مواكبتها للتطورات التقنية وإستحداث أو إكتشاف أساليب أكثر دقة في تحديد المخاطر.
6. يوصي الباحثون بمزيد من البحوثات في الآتي:
   - دور البنوك في توطين الصناعة المحلية.
   - دور البنوك في تطوير السياحة.

الهوامش:

(1) المغربي ،عبد الحميد عبد الفتاح (2004م)، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى.

(2) عمر محمد احمد إبراهيم(2014م)، أثر المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

(3) جمال قاسم حسن(2019م)، **القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية، صندوق النقد العربي**، الامارات العربية المتحدة، العدد 56.

(4) شاكر القزويني(2000م)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص:95

(5) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي(2004م)، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى. ، ص:104-103

(6) مصطفى رشدي شيحة(1985م)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة العربية، مصر. ص:213.

(7) الطاهر لطرش،(2003م) تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ، ص:55

(8) القاموس المحيط مجلد1.ص399.

(9) حمد دواس قلعة(1998م)، معجم لغة الفقهاء، إدارة النفائس للطباعة والنشر، لبنان.

(10) سامي الويلم(2004م)، إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، المعهد المصرفي، السعودية.

(11) اباذر حامد إبراهيم، سامح ميرغني عبد الجبار، الأمين حسن الأمين، عبد الجليل محمد عبد الجليل، علاء الدين محمد أحمد..(2015) دور الائتمان المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة البنك الزراعي السوداني – حلفا الجديدة) *بحث بكالوريوس كلية الشرق الأهلية بكسلا.

(12) عزة مصطفى عزالدين مصطفى(2008م)، ،قياس سلوك الودائع المصرفية في المصارف السودانية دراسة حالة بنك البركة السوداني في الفترة (2006-1984م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

(13) منير إبراهيم هندي(2002م)، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، مصر. ص:135

4.التقارير:

(1) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2019م.

(2) العرض الاقتصادي والاجتماعي 2018-2014،وزارة المالية والقوى العاملة،ولاية كسلا.

5. المجلات العلمية:

(1) جمال قاسم حسن(2019م)، **القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية، صندوق النقد العربي**، الامارات العربية المتحدة، العدد 56.

(2) حمد علي العربي بن عيد(1992م)، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة مجلد 9.

6. المراجع باللغة الإنجليزية:

(3) Michelle Mougues, **Lmonnaie systeme financeieret edition**, economica, theorie monttaire.without date.

(4) Amour Ben Halima, **Partique des techniques bancairs**, edition pahleb, Alger, 1997.

معوقات القطاع الزراعي بولاية نهر النيل- السودان
(دراسة ميدانية على مشروع الكمير طيبة الزراعي)

د. المعتز مصطفى عثمان أبوجوخ
أستاذ الاقتصاد المساعد- جامعة شندي

المستخلص:

تناولت الدراسة معوقات القطاع الزراعي بولاية نهر النيل، دراسة ميدانية على مشروع الكمير طيبة الزراعي، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي بالولاية ودراسة وتحليل المعوقات التي تواجهه. تمثلت مشكلة الدراسة في غياب رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي وعدم فعالية السياسات الزراعية المطبقة وتدهور البنية التحتية وضعف التمويل. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتغطية الجوانب النظرية، والمنهج التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة. توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: ضعف خدمات الإرشاد الزراعي وغياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة، ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة، عدم توفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافي، التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافي ولا يشمل كل العمليات الزراعية. أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق الحزم التقنية وذلك بميكنة العمليات الفلاحية واستخدام التقاوي المحسنة والإرشاد الزراعي لرفع قدرات المنتجين، تأهيل البنية التحتية واستكمال كهربة المشاريع الزراعية، توفير التمويل للإنتاج الزراعي المستهدف وتبسيط إجراءات منحة وتقليل تكلفته.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، ولاية نهر النيل، مشروع الكمير طيبة الزراعي.

Obstacles to the agricultural sector in the Nile River State - Sudan
Afield study on the ALkamer Taiba agricultural Project

Dr.Almoataz Mustafa Osman Abugoukh Assistant Professor of Economics – Shendi Univresity

Abstract:

The study handled the obstacles to the agricultural sector in the Nile River State a field study on the ALKhamir Tiba agricultural project. The study aimed to identify the reality of the agricultural sector in the state and to study and analyze the obstacles facing it. The problem of the study was the absence of a clear vision towards the agricultural sector in the state، the ineffectiveness of agricultural policies، the deterioration of infrastructure and weak financing. The study used the descriptive approach to cover the theoretical aspects and the analytical approach to test the study hypotheses. The study relied on the question-

naire as a tool for collecting data from sample members. The study reached a number of results، including: weak agricultural extension services and the absence of the use of modern technologies in agriculture، high various production costs in addition to multiple fees and levies on agriculture، insufficient availability of agricultural crops، and the financing granted to farmers is insufficient and does not include agricultural operations. The study recommended the need to expand the application of technical packages by mechanizing agricultural operations، using improved seeds، upgrading agricultural extension to raise the capabilities of producers، rehabilitating the infrastructure and completing the electrification of agricultural projects، providing financing for targeted agricultural production، simplifying grant procedures and reducing its cost.
Key Words: Agriculture Sector، River Nile State، ALKhamir Tiba Agricultural Project.

المحور الأول: الإطار العام للدراسة:

(1/1) المقدمة:

يُحظى القطاع الزراعي بأهمية كبيرة لدى معظم الأقطار النامية، حيث يعيش نحو70 % من سكان هذه الأقطار في المناطق الريفية، ويوفر لهم القطاع الزراعي المصدر الرئيس للدخل وفرص العمل. ولما كانت المشكلات الرئيسة التي تواجه تلك البلدان، المتمثلة في انتشار الفقر، وسوء توزيع الدخل، والنمو السكاني السريع، وارتفاع معدلات البطالة، تمتد جذرها في المناطق الريفية، لذلك يعتمد تحقيق أهداف التنمية إلى حد كبير على مدى نجاح الجهود المبذولة في تنمية القطاع الزراعي.

يُمثل القطاع الزراعي بولاية نهر النيل النشاط الاقتصادي الرئيس والقطاع الإنتاجي الأول من حيث الأهمية والانتشار ويعتمد عليه 80 % من السكان بطريقة مباشرة كمزارعين أو غير مباشرة كعمال وموظفين وتجار وغيرهم. تزخر الولاية بمقومات زراعية متنوعة تتمثل في الأراضي الزراعية الخصبة الممتدة على جانبي النيل ونهر عطبرة ووفرة واستدامة مياه الري والذي بدوره يؤدي لتنوع المواسم الزراعية وتنوع التركيبة المحصولية ولكن بالرغم من ذلك يواجه القطاع الزراعي عدداً من المعوقات والمشكلات أسهمت في تدني إنتاجيته مما انعكس سلبا على مساهمته كقطاع رائد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(1/2) مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في غياب رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل، وعدم فعالية السياسات الزراعية، وتدهور البنية التحتية، وضعف التمويل إلى جانب ذلك تأثر القطاع الزراعي بضعف وإهمال جانب البحث والتطوير والذي يلعب دوراً مهما في زيادة الإنتاج والإنتاجية وخفض التكاليف. تأسيسا على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ماهي أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل؟ وما الحلول المقترحة لمعالجتها؟

(1/3) أهمية الدراسة:

(1/3/1) الأهمية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة العلمية في كونها تتناول القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد في الولاية وتزداد أهمية الدراسة في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة على مستوى ولاية نهر النيل، بالتالي تُشكل إضافة حقيقية وإثراء للمكتبات السودانية بالمعرفة والمعلومات التي تساعد الباحثين في مجال القطاع الزراعي.

(1/3/2) الأهمية العملية:

تبرز أهمية الدراسة العملية من خلال النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة والتي يمكن لمتخذي القرار الاستفادة منها لمعالجة المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.

(1/4) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الأتي:

1. التعرف على واقع القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.
2. دراسة وتحليل المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.
3. تقديم حزمة من الحلول لمعالجة المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.

(1/5) فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة للتحقق من الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم فعالية السياسات الزراعية وضعف الإنتاج الزراعي بالولاية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدهور البنية التحتية للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي بالولاية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية التمويل المتاح للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي بالولاية.

(1/6) منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف مكونات الدراسة النظرية، والمنهج التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة.

(1/7) مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات والمعلومات على المصادر الآتية:

1. المصادر الأولية: تتمثل في الاستبيان كأداة بحثيه لتحقيق أهداف الدراسة.
2. المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات والبحوث والتقارير والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

(1/8) حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: 2023م.
2. الحدود المكانية: ولاية نهر النيل، مشروع الكمير طيبة الزراعي.

3.الحدود البشرية: المزارعين بمشروع الكمير طيبة الزراعي.

(1/9) تنظيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة لأربعة محاور، المحور الأول الإطار العام للدراسة، المحور الثاني مفهوم القطاع الزراعي، المحور الثالث القطاع الزراعي بولاية نهر النيل، المحور الرابع الدراسة الميدانية، وتشمل تحليل بيانات الدراسة والنتائج والتوصيات.

(1/10) الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة تكملة للدراسات السابقة التي سبقتها في الخوض في بعض الجوانب المرتبطة بالقطاع الزراعي ويستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة حسب التسلسل التاريخي.

(1/10/1) دراسة(أمنة بابكر حسين، 2010م)[1]

هدفت الدراسة إلى توضيح المعوقات التي تواجه إدارة المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل، ودراسة كيفية إدارتها. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف عنصر إدارة المشاريع الزراعية بالولاية، والذي يعد من أهم معوقات الأداء في القطاع الزراعي بالإضافة إلى عدم الإلمام من جانب معظم إدارات المشاريع الزراعية بمفاهيم الإدارة الحديثة والجودة ومواكبة التطورات التقنية في المجال الزراعي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : إدارة المشاريع الزراعية بالولاية لا تستخدم الأساليب الإدارية الحديثة لإدارة مشاريعها مما أدى إلى تدهور تلك المشاريع الزراعية، هنالك نقص في مؤسسات التدريب والتأهيل تعاني منه إدارة المشاريع الزراعية بالولاية، ضعف تمويل المشاريع الزراعية مما أدى إلى ظهور مشاكل متعددة في تلك المشاريع. أوصت الدراسة بضرورة تكثيف برامج الإرشاد الزراعي الموجه للمشاريع الزراعية حتى تتصف بالكفاءة، إعداد هيكل تنظيمي للمشاريع الزراعية بالولاية حتى يتم تقسيم العمل على المزارعين من غير ارتباك، عدم تغير نمط الإنتاج بالمشاريع الزراعية من موسم لأخر بطريقة عشوائية حتى لا تؤدي إلى تلف التربة. اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت على معوقات إدارة المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل بينما ركزت الدراسة الحالية على معوقات القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.

(1/10/2)دراسة (فاطمة عمر محمد، 2016م)[2]

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المزارعين في الحصول على التمويل الزراعي بولاية نهر النيل وبيان دور الحكومة في دعم وتنمية وتطوير الإنتاج الزراعي بالولاية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن التمويل الزراعي بولاية نهر النيل يواجه بعض المعوقات بعضها يتعلق بالمزارعين والبعض الأخر يتعلق بالبنك الزراعي السوداني باعتباره الممول الرئيسي للقطاع الزراعي. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، والإحصائي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل الزراعي، ضعف الإيرادات المالية للبنك الزراعي مما يشكل عقبة للتمويل الزراعي، صغر حجم الحيازات المملوكة للمزارعين والغالبية العظمى منها تأتي عن طريق الإرث. أوصت الدراسة بضرورة العمل على خفض تكاليف التمويل الزراعي، توفير الخدمات الإرشادية والمساعدة الفنية للمزارعين والتي تؤدي

بدورها لتحسين معدلات الإنتاج كما ونوعاً، نشر الوعي الادخاري وتوعية المزارعين بمفهوم الادخار والعمل على تشجيع الميل للادخار والحد من الاستهلاك. اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت على التحديات والمعوقات التي تواجه المزارعين في الحصول على التمويل الزراعي بينما ركزت الدراسية الحالية على المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بشكل عام.

(1/10/3)دراسة (قمر الدولة عبد المطلب احمد، 2017م)[3]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في السودان ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك التعرف على واقع ومشكلات الاستثمار الزراعي. تمثلت مشكلة الدراسة في التدهور والتدني المريع الذي عانى منه القطاع الزراعي نتيجة الإهمال وعدم الاهتمام به وعدم توفير التمويل اللازم له وعدم تطوير قنوات الري والحفاظ على التربة واستجلاب مدخلات القطاع الزراعي بشتى أنواعها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي. أهم ما توصلت إليه الدراسة، ضعف التمويل وشح الإمكانات وعدم استجلاب المدخلات الزراعية أدى إلى تدني الإنتاجية وضعف إيرادات القطاع الزراعي، وكذلك ارتفاع الأسعار المستمر أدى إلى زيادة تكلفة المدخلات الزراعية مما انعكس سلبا على تطوير أداء القطاع الزراعي وضعف عائداته. أوصت الدراسة بضرورة وضع السياسات التمويلية وفق الخطط والرؤى المستقبلية التي تدفع بالقطاع إلى الجودة وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتوفير التمويل اللازم والتوسع في التمويل الزراعي عبر كل البنوك. اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت على واقع القطاع الزراعي في السودان بشكل عام ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والمشكلات التي تواجه الاستثمار الزراعي بينما ركزت الدراسة على المعوقات والمشكلات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.

المحور الثاني: مفهوم القطاع الزراعي:

(2/1) ماهية الزراعة:

الزراعة بمفهومها الضيق مشتقة من الكلمتينAgre أي الحقل أو التربة، وكلمة Culture أي العناية. لذلك فان الزراعة هي العناية بالأرض. تتضمن الزراعة جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل وغيرها. وكذلك تشمل الزراعة أي عمل أخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحصول للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء. فالزراعة هي علم وفن ومهنة حذق ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية، وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش(4). تعرف الزراعة أيضاً بأنها كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج الزروع والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية [5].

(2/2) تطور الزراعة:

يمكن تحديد ثلاث مراحل في عملية تطور الإنتاج الزراعي وهي: المرحلة الأولى، وتتميز بالزراعة البدائية التي تهدف أساساً للإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر للأسرة أو القرية. المرحلة الثانية، وفيها يبدأ الاهتمام بتنويع الإنتاج الزراعي وتحقيق الفائض من أجل تسويقه في أسواق المدن. المرحلة الثالثة، وتتمثل

في ظهور المزارع الكبيرة التي تعتمد على استخدام الآلات والمعدات والتقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة، وتتميز بارتفاع الإنتاجية وتستهدف الإنتاج من أجل التسويق التجاري. وتتطلب عملية تطور الزراعة إجراء التغيرات اللازمة في الهياكل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية للمجتمعات الريفية. وغالباً ما تبدأ هذه الجهود بمعالجة مشكلة الإقطاع أو تركز ملكية الأراضي في يد قلة من كبار الملاك. فيتم تمليك صغار المزارعين مساحات تتناسب وقدراتهم على استغلالها، مع إعانتهم على تشكيل تعاونيات إنتاجية تتيح لهم تحقيق ميزات اقتصاديات الحجم في استخدام الآلات والتقنيات الإنتاجية الحديثة. ولا يجب نزع ملكيات الملاك ما لم تثبت شرعيتها، فقد فشلت سياسات الإصلاح الزراعي في العديد من الأقطار عندما بادرت بنزع الحيازات الكبيرة، ثم تبين لاحقاً أن كبار الملاك كانوا أكثر كفاءة في تعاملهم مع صغار المستأجرين من خلال ما كانوا يوفرونه لهم من تمويل وتزويدهم بمستلزمات الإنتاج، الأمر الذي عجزت عنه الإدارات الحكومية بسبب ما اتسمت به من فساد إداري، وجهل القائمين بفنون الإدارة [6].

(2/3) الأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي:

تتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات النامية من دولة لأخرى حيث تتحدد أهميته النسبية بعاملين رئيسيين هما:كم ونوعيته الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للقطاع الزراعي، ومرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد القومي[7]. ويمكن إبراز الأهمية الإستراتيجية للزراعة في الأتي:

1. يساعد نمو النشاط الزراعي في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي عموماً وذلك نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وخلق قيمة مضافة أعلى في داخل الاقتصاد المتبادل بين النشاط الزراعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة به من صناعات وصناعات تحويلية أخرى[8].
2. تؤمن الزراعة أهم حاجات الإنسان الغذائية، حوالي 90 % من المنتجات الزراعية في العالم عبارة عن منتجات غذائية وتكاد تكون الزراعة المصدر الوحيد لتأمين غذاء البشر، وتزداد أهميتها لأنها تقدم مزيداً من الغذاء لمعالجة النقص الغذائي الكمي والنوعي، الخفي والظاهر والذي يعاني منه نصف سكان العالم، كما أن الزراعة تقدم الغذاء لسكان أصبحوا يتزايدون بمعدلات كبيرة لذلك فان الحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء تعتبر أكثر إلحاحا وضرورة.
3. تشكل الزراعة مصدر الرزق وميدان العمل لنسبة كبيرة من مجموع سكان العالم، تشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة(الفاو) أن الزراعة لا تزال تحتضن أكثر من نصف سكان العالم، كما أن نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان في بلدان العالم الثالث لا تزال تتراوح وسطياً بين 55- 75 %، وتبلغ هذه النسبة في بعض الدول كافغانستان واليمن والصومال 85 % وتصل أحيانا إلى أكثر من 90 % في مالي وتشاد ونيبال أي أن الزراعة كفعالية اقتصادية واجتماعية تشكل ميدان العمل الوحيد تقريبا في هذه المجتمعات[9].
4. يلعب القطاع الزراعي الدور الرئيسي في تمويل عملية التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة. بمعنى أخر فإن تمويل عملية التصنيع تتوقف على حجم الفائض الزراعي الذي يستطيع ذلك القطاع أن يولده ويجعله متاحا خارج الزراعة.

5. يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لاحتياجات الصناعة في بداية عملية التنمية من المواد الأولية وهذا يعني أن ارتفاع الإنتاجية الزراعية سوف يترتب عليه انخفاض نفقة إنتاج هذه المواد الأولية في القطاع الزراعي. وبالتالي انخفاض أسعارها وهذا من شانه أن يؤدي إلى انخفاض نفقة إنتاج القطاع الصناعي وازدياد مستوى الأرباح في القطاع الصناعي وبالتالي زيادة حجم المدخرات المتاحة للاستثمارات الصناعية.
6. يمثل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لحصيلة الصادرات وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي في بداية عملية الإنماء الاقتصادي ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها[10].

(2/4) النظم الزراعية السائدة في الدولة النامية:

وفقاً للتصنيف الذي وضعة البنك الدولي في عام 2008م يمكن تقسيم النظم الزراعية في تلك البلدان إلى ثلاثة نظم رئيسة هي:[11].

1. اقتصاديات زراعية: وفيها يعتمد نمو الناتج المحلي الإجمالي أساساً على الإنتاج الزراعي، وذلك لأن نحو 32 % من الناتج الإجمالي لتلك الدول يأتي من الزراعة ونحو417 مليون نسمة يعيشون فيها، وأن ثلث الفقراء فيها يعيشون في المناطق الريفية، ونحو 82 % من فقراء أفريقيا يقيمون في تلك الدول.
2. اقتصاديات مرحلة التحول: وبعيش فيها نحو2.2 مليون نسمة، تصل نسبة الفقراء منهم إلى 80 % لكن نصيب الزراعة في الناتج الإجمالي لا يتعدى 7 % وتضم هذه المجموعة معظم سكان شرق وجنوب أسيا والأوسط وجنوب أفريقيا.
3. اقتصاديات النزوح إلى الحضر: وفيها تسارع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث يعيش أكثر من نصف الفقراء في المناطق الحضرية، وينخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملموس وينتشر هذا النمط في دول جنوب أمريكا والكاريبي وشرق أوربا ووسط أسيا، وبعيش فيها نحو255 مليون نسمة من سكان الريف.

(2/5) خصائص الزراعة:

1. 1. فترة الانتظار طويلة في الزراعة، بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج، حيث أن القمح مثلاً لا يثمر قبل ستة أشهر، والقطن قبل تسعة أشهر والذرة قبل ثلاثة أشهر أي أن دورة الإنتاج الزراعي طويلة بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان.
2. 2. عنصر المغامرة كبير في الزراعة وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا يمكن التحكم فيها لذلك فان العوامل الطبيعية من جفاف وفيضان وغيرها من الآفات الزراعية تجعل الزراعة عملاً فيه كثير من المغامرة والمخاطرة وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.
3. 3. تناقص نسبة الزراع: أظهرت الدراسات أن نسبة المشتغلين في الزراعة في العالم أخذه في

التناقص ويعود سبب ذلك إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، الناتج من استعمال التقدم العلمي في الزراعة مما أدى لزيادة الإنتاج الزراعي وترك فائضاً من الأيدي العاملة للاشتغال بمهن أخرى.

4. نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة، تقدر نسبة الأموال الثابتة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، وهذا يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل الإنتاج إلى إنتاج أخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يستغلها [12].
5. صعوبة تحديد كمية الإنتاج الزراعي: من الصفات المتأصلة في الإنتاج الزراعي هي تقلب كمية الإنتاج من سنة لأخرى أو من موسم إلى أخر بسبب تأثير العوامل الجوية والطبيعية، لذلك يعتبر من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمحصول السنوي للموسم وبالتالي المحصول السنوي للقطر بأكمله. فالزارع لا يستطيع أن يعرف مقدماً كمية إنتاجه بالضبط أو حتى على وجه التقريب، حيث يكون إنتاجه عرضة للأمراض والحشرات والرياح والإمطار وغير ذلك من العوامل التي ليس للإنسان سلطان مطلق عليها.
6. صعوبة التمويل الزراعي، وذلك بسبب المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها فإن تمويلها يصبح أصعب بكثير من تمويل الصناعة فالدائن يتردد في تسليف الزراع أو يطلب فائدة كبيرة مقابل استعمال رأسماله في الزراعة [13].

(2/6) لمحة عامة عن القطاع الزراعي في السودان:

(2/6/1) الأراضي الصالحة للزراعة:

يستحوذ السودان على أراضي زراعية شاسعة تقدر مساحتها بحوالي 69 مليون هكتار المستغل منها فعلياً 21 مليون هكتار وذلك حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية(14). تتميز الأراضي الزراعية في السودان بالخصوبة وتعدد البيئات المناخية مما يسمح بإنتاج أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية كذلك تقل العوائق الطبيعية التي تؤثر على الزراعة ويزخر السودان بموارد مائية كبيرة من مصادر مختلفة تشمل الأنهار، الأمطار والمياه الجوفية، مما يجعله مؤهلاً بجدارة ليصبح أحد أهم الأقطار الأفريقية والعربية لإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية. تسود في السودان ثلاثة أنواع رئيسة من الزراعة وذلك اعتمادا على أسلوب الري أو نمط الإنتاج وهي: الزراعة المروية بالري الصناعي، الزراعة المطرية الآلية والزراعة المطرية التقليدية. تتنوع المنتجات الزراعية المنتجة في القطاعات الثلاث لتشمل مجموعة من الحبوب الغذائية والزيتية بالإضافة إلى الصمغ العربي والخضر والفواكه.

(2/6/2) دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

يعتبر الاقتصاد السوداني اقتصاد زراعي في المقام الأول حيث أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي 30 %، ويمثل القطاع الزراعي العمود الفقري للنشاط السكاني، حيث يعمل بهذا القطاع أكثر من 22 % من السكان وهو ما يشكل ما نسبته 41 % من مجموع القوة العاملة بالبلاد. وتتمثل أهم منتجاته في محاصيل القطن، الصمغ العربي، الذرة، الدخن، الفول السوداني، السمسم، زهرة الشمس، بالإضافة للمنتجات الحيوانية والسمكية أيضا ترتبط معظم الصناعات المهمة القائمة ارتباطا عضويا بالقطاع

الزراعي وأن تلك الصناعات تقوم أساسا على المنتجات الزراعية والحيوانية وهي تشمل صناعات السكر، النسيج، الزيوت، المركزات والعصائر، المربات، منتجات الدقيق والخبز، الحلويات والطحينة، الألبان ومنتجاتها، وغيرها من الصناعات المرتبطة بالخامات الزراعية. إلى جانب ذلك يلعب القطاع الزراعي دوراً رئيساً في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل النقل، التخزين، التجارة، المصارف، التامين وخلافه بالتالي فهو المحرك الرئيسي للاقتصاد السوداني[15].

(2/6/3) المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي:

1. تأثير العوامل المناخية على إنتاج محاصيل الغذاء والحبوب الزيتية خاصة التي تزرع بالإمطار حيث يسهم القطاع المطري بحوالي 91 % من إجمالي المساحات المزروعة سنوياً ولذلك تعتبر كميات وتوزيع الأمطار هي العامل الرئيسي لاتجاهات الإنتاج.
2. تدني الإنتاج لكافة عوامل الإنتاج.
3. ضعف الخدمات المساندة للإنتاج من بحوث وإرشاد وصناعة تقاوي.
4. ضعف البنيات التحتية بالقطاع الزراعي(الكهرباء، الطرق الريفية، الأسواق شبكات الري).
5. تردي الأوضاع الأمنية في المناطق الإنتاجية مثل دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان.
6. ضعف معدلات التبني والتغطية لاستخدام التقانات الحديثة ومخرجات البحوث الزراعية في الإنتاج الزراعي بالقطاعين المروي والمطري.
7. ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بأسعار المنتج برغم إدخال التقانات لتخفيض التكلفة ورفع الإنتاجية.
8. ضعف التمويل.
9. انشغال الأهالي بالبحث عن الذهب الأمر الذي أثر علي العمالة الزراعية مما أدى إلى تراجع المساحات المزروعة[16].
10. غياب سياسات استخدام الأراضي.
11. ضعف التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة بالقطاع الرعوي وغياب تنظيمات المنتجين.
12. تصديق النقد الأجنبي وما يصاحبه من تأخير يؤثر سلبا على الإنتاج(17).

المحور الثالث: القطاع الزراعي بولاية نهر النيل:

(3/1) نبذه تعريفة عن ولاية نهر النيل:

تقع ولاية نهر النيل في الجزء الشمالي من السودان يحدها من الشمال جمهورية مصر العربية ومن الشرق ولاية البحر الأحمر وولاية كسلا ومن الجنوب ولاية الخرطوم ومن الغرب الولاية الشمالية. أما بالنسبة للموقع الفلكي فإن ولاية نهر النيل تقع بين خطي طول(32- 30) شرقاً وخطي عرض(22- 16) شمالا. تبلغ الولاية حوالي 124 ألف كيلو متر مربع ما يعادل 29.5 مليون فدان، وتعتبر الولاية السادسة من حيث المساحة بالنسبة لولايات السودان وبها سبعة محليات[18].

يغلب علي ولاية نهر النيل المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي وتنقسم الولاية إلى نطاقين بيئيين هما صحراوي يمتد من مدينة بربر حتى حدود الولاية شمالاً ويتميز بطقس بارد شتاءاً وحاراً صيفاً ويتراوح معدل الأمطار السنوي بين(صفر – 100) ملم، ومناخ شبه صحراوي يمتد من مدينة بربر حتى حدود الولاية الجنوبية ويتميز بطقس دافئ نسبياً وحار إلى حار جداً صيفا وبصل معدل الامطار السنوي إلى 150 ملم.

حسب الإحصاء السكاني الخامس للعام 2008م فإن عدد سكان الولاية يقدر بحوالي 1،120،441 نسمة وهم خليط من قبائل الجعلين، الرباطاب، المناصير، العبابدة، الحسانية، الشايقية، والبشارين إضافة إلى قبائل من غرب، شرق، شمال وأواسط السودان. يلعب توزيع المواد الطبيعية، خاصة موارد المياه الدور الرئيسي والأول في توزيع السكان، ففي الولاية 95 % من مجموع السكان يتركزون على ضفاف نهر النيل، في مساحة لا تتعدى 5 % من جملة مساحة الولاية(19).

جدول (1) أعداد السكان بولاية نهر النيل حسب المحليات

المحلية	عدد السكان	النسبة
ابوحمد	80،174	% 7،2
بربر	152،377	% 13،6
عطبرة	134،686	% 12،1
الدامر	284،148	% 25،1
شندي	269،446	% 24،1
المتمة	151،889	% 13،6
البحيرة	47،821	% 4،3
الجملة	1،120،441	% 100

المصدر: ولاية نهر النيل، مجلس التخطيط الإستراتيجي، الخطة الخمسية الأولى(2007- 2011)، ص17.

(3/2) الأراضي الصالحة للزراعية بالولاية:

أوضحت الدراسات التي قامت بها وزارة الزراعة بالولاية مع شركة معارج الهندسية أن جملة الأراضي الزراعية تقدر بحوالي 9،5 مليون فدان الصالح منها للزراعة حوالي 3،200،000 فدان، وتشمل أراضي عالية الخصوبة حول النيل وفي الوديان المنحدرة إلى نهري النيل وعطبرة، كما أنها تشمل الأراضي متوسطة الخصوبة في التروس العليا وهي المستهدفة بالاستثمارات الكبيرة وأغلبها أراضي حكومية مع وجود قليل من المواقع المطرية والوديان التي تستغل عرفياً بواسطة الأهالي(20).

جدول (2) الأراضي الصالحة للزراعة بولاية نهر النيل

نوع الاستغلال	المساحة/ فدان	النسبة %
أراضي تزرع بالري الصناعي	875،000	% 28
أراضي تزرع بالري الفيضي في المتوسط	210،000	% 6،5
أراضي مصدقة كمشاريع زراعية	870،000	% 27
غابات محجوزة وأحزمة شجرية وغابات مقترحة للحجز	430،000	% 13
مراعي طبيعية	400،000	% 12،5
أراضي صالحة للزراعة وغير مستغلة	415،000	% 13
الجملة	3،200،000	% 100

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، خطة عمل العام، 2020م، ص4.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأراضي الزراعية بالولاية، أراضي الجزر والجروف وهي أراضي رسوبية على ضفتي نهر النيل وعطبرة وهي قريبة من الأنهار ويسهل ريها وتتميز بأنها خصبة سلتية القوام ذات نفاذية عالية، مرتفعة الإنتاجية. وأراضي الكرو وهي بعيدة نسبيا من النيل وتقع بعد أراضي الجزر والجروف، طينية ثقيلة القوام وأقل خصوبة من أراضي الجزر وقد تعاني في بعض المناطق من الملوحة إلا أن هذه الأراضي مناسبة للتنمية الزراعية، وبرنامج التوسع الرأسي يعتمد عليها اعتمادا كلياً وبها أهم المشاريع الزراعية بالولاية. كما توجد أراضي التروس العليا وهي أراضي مرتفعة نسبياً وتقع بعد أراضي الكرو بعيداً من النيل وتحتوى على كميات أقل من المواد العضوية ويمكن أن تكون محتوية على كميات أعلى من الأملاح مما قد يستوجب التعامل معها بأساليب وطرق خاصة كاستعمال أنظمة الري المحوري،الري بالتنقيط، واستعمال أسمدة خاصة تحتوي على العناصر المفقودة من التربة وزراعة محاصيل معينة. تمثل هذه الأراضي أكثر من 90 % من الأراضي المتاحة للزراعة والتوسع الأفقي في الزراعة بالولاية يعتمد كلياً على هذه الأراضي (21).

تتباين مكليه الأراضي الزراعية للأسر بالولاية منهم من يمتلكون الأراضي ملكية كاملة وبعضهم ملكية جزئية وأُسر مؤجرة وأخرى تستخدم أرضا مشاعاً.

جدول (3) توزيع الأسر حسب ملكية الأراضي الزراعية بولاية نهر النيل

البيان	النسبة
الأسر المالكة للأراضي	% 63
الأسر المالكة جزئيا	% 6
الأسر المؤجرة للأراضي	% 22
الأسر التي تستخدم ارض مشاع	% 9

المصدر: ولاية نهر النيل، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، 2014م، ص17.

(3/3) المواسم الزراعية والتركيبة المحصولية:

تتميز ولاية نهر النيل بتعدد المواسم الزراعية للمحاصيل الحقلية، والخضروات والأعلاف، فهنالك ثلاثة مواسم زراعية محددة، هي الموسم الصيفي والشتوي وموسم الدميرة.

يُعد الموسم الشتوي الموسم الرئيسي للأنشطة الزراعية إذ تزرع فيه معظم المحاصيل التي تُعرف وتتميز بها الولاية مثل محصول القمح والمحاصيل البقولية التي تشمل الفول المصري، الحمص، الفاصوليا البيضاء، العدس والخضروات ويبدأ التحضير له من نوفمبر وينتهي في ديسمبر. ويبدأ بعده الموسم الصيفي الذي يتم التحضير له من ابريل وينتهي في مايو، وتزرع فيه الأعلاف، والخضروات الصيفية. أما موسم الدميرة فيبدأ التحضير له من سبتمبر وينتهي في أكتوبر، تُشكل الذرة الرفيعة المحصول الحقلي الرئيس في هذا الموسم إضافة إلى زراعة بعض الخضروات والأعلاف[22].

جدول (4) المواسم الزراعية والتركيبة المحصولية بولاية نهر النيل

الموسم الزراعي	مواعيد الزراعة	المحاصيل المزروعة
شتوي	نوفمبر- ديسمبر	قمح، فول مصري، فاصوليا، عدس، حمص، بصل، بطاطس، توابل، أعلاف
صيفي	ابريل- مايو	ذرة رفيعة، ذرة شامية، خضروات، أعلاف، حبوب زيتية
دميرة	سبتمبر- أكتوبر	ذرة رفيعة، ذرة شامية، خضروات، أعلاف

المصدر: ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية،2019م، ص63.

(3/4)الموارد المائية:

تُشكل المياه القاعدة الأساسية للتنمية سواء كانت تنمية زراعية ، صناعية وتشمل المياه المتاحة بالولاية المياه السطحية والمياه الجوفية:

(3/4/1)المياه السطحية:

(3/4/1/1) نهري النيل وعطبرة

يشكل نهر النيل ورافده نهر عطبرة المصدر الرئيسي لمياه الري و يجلب فيضان نهري عطبرة والنيل سنويا كميات كبيرة من الأطماء والتي لها دور كبير في تجديد خصوبة الاراضي الزراعية بالولاية.

(3/4/1/2) مياه سطحية أخرى:

تجلبها الأودية والخيران في موسم الأمطار وتتفاوت في كميتها من عام لآخر حسب معدل هطول الأمطار السنوي وهي تجري في اتجاهات مختلفة و تصب في النهاية في نهري النيل وعطبره، منها اودية كبيرة مصادرها من خارج الولاية حيث معدل الأمطار اكبر و تمتاز بكميات وفيرة وتعتبر هذه الأودية ذات أهمية قصوى وكبيرة للسكان بتلك المناطق النائية عن مصادر المياه الدائمة ويعتمد عليها الرحل إذ انها تمثل مركزا لتجمعاتهم ويعتمدون عليها في حياتهم وكمصدر لمياه الشرب لهم ومرعى لحيواناتهم وبها مناطق للزراعة المطرية وانشأت بها مشاريع حصاد المياه .

(3/4/2) المياه الجوفيـــة:

توجد المياه الجوفية بكميات كبيرة ووفيرة حيث يغطي خزان الحوض الرملي النوبي 50 % من مساحة الولاية وهو من أجود الخزانات الجوفية في العالم ويقدر المخزون من المياه الجوفية بحوالي 312مليار متر مكعب يمكن أن تكون مصدرا مهماً لاستثمار الأراضي الزراعية البعيدة عن النيل. وتشكل الصخور الرسوبية المصدر الأساسى للمياه الجوفية وتتوفر المياه في الطبقات الزلطية والرملية تحت المستوى الاقليمي للمياه الجوفية والذي يتراوح ما بين 20 –35 قدم في المناطق القريبة من نهر النيل وعطبره ويصل إلي 165 قدم في مناطق أم شديدة أما في المناطق البعيدة كسهول البطانة يصل إلي 350قدم .

تُشير أعمال الحفر الجوفي والدراسات الجيوفيزيائية والهيدروجيولجية على توفر المياه بكميات مقدرة يمكن أن تستغل في ري عشرات الآلاف من الأفدنة الصالحة للزراعة تتراوح أعماق الأبار الجوفية ما بين 300 – 650 قدم أما مناسيب المياه الثابتة فتتراوح ما بين(40 –65) قدم. يعوض المخزون الجوفي بنسبة سنوية متفاوته من فيضانات نهر النيل وعطبرة والأمطار ومجارى السيول بالأودية المهمة بالولاية، كما دلت

التحاليل الكيميائية على أن غالبية المياه المستخرجة من الطبقات الرسوبية النوبية صالحة لاستعمال الإنسان والحيوان والنبات (23).

(3/5) المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل:

تُمثل هذه المشاريع أحد أعمدة الإنتاج الزراعي بالولاية وتساهم بإنتاج العديد من المحاصيل الحقلية والذرة الرفيعة والبقوليات والتوابل والخضروات والأعلاف بالإضافة إلى إنتاج العديد من الفواكه مثل المانجو والموز بالإضافة إلى التمور للصادر والاستهلاك المحلي وتصنف المشاريع الزراعية بالولاية إلى مشاريع حكومية، مشاريع الجمعيات التعاونية، ومشاريع استثمارية.

(3/5/1) **المشاريع الحكومية**

يبلغ عدد المشاريع الزراعية الحكومية بالولاية حوالي 54 مشروع بمساحة تقدر بحوالي311،361 فدان. منها 39 مشروع عامل بمساحة 285،071 فدان، و15 مشروع متوقف بمساحة 26،290 فدان.

جدول (5) أهم المشاريع الزراعية الحكومية العاملة بولاية نهر النيل

المحلية	المشروع	المساحة الكلية/فدان	المساحة المستغلة/فدان	نسبة المساحة المستغلة/فدان
المتمة	الكمير طيبة	4559	3900	% 85.5
	كلي الضواب	8873	7000	% 78.9
	السيال	2129	1000	% 47
	جنوب المتمة	1000	1000	% 100
شندي	قندتو	5017	5017	% 100
	كبوشية	9000	4000	% 44.4
	البجراوية	665	600	% 90.2
	المسيكتاب/الجهاد	4100	2400	% 58.5
الدامر	الأمن الغذائي الدامر	10954	7070	% 35.4
	المناصير الجديدة	56300	40000	% 71
	الزيداب	20000	2000	% 10
	الكتياب	5770	5000	% 86.6
	العالياب	5600	5600	% 100

المحلية	المشروع	المساحة الكلية/فدان	المساحة المستغلة/فدان	نسبة المساحة المستغلة/فدان
عطبرة	الأمن الغذائي عطبرة	11313	5300	% 46.8
	سولا	10000	6300	% 63
	الفاضلاب	4368	3300	% 75.5
بربر	الحصا	10000	6000	% 60
	المكايلاب	14000	1100	% 7.8
	الباوقة	4500	4500	% 100
	كدباس	3000	420	% 14
ابوحمد	الأمن الغذائي ابوحمد	10000	1642	% 16.4
	كحيلة شرق	44000	8000	% 18.9
	كير الزين جنوب	3550	720	% 20.9

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، 2023.

(3/5/2) مشاريع الجمعيات التعاونية الزراعية

يبلغ عدد مشاريع الجمعيات التعاونية الزراعية حوالي41 مشروع، وتقدر المساحة الكلية القابلة للزراعة 38،162 فدان المستغل منها حوالي 15،618 فدان بنسبة 41 %. علاقات الإنتاج السائدة في العمل الزراعي هي المشاركة في تكاليف الإنتاج ومناصفة العائد بين المزارع وإدارة الجمعية.

جدول (6) أعداد ومساحة الجمعيات التعاونية الزراعية بولاية نهر النيل

المحلية	عدد الجمعيات التعاونية	عدد المساهمين	المساحة الكلية/فدان	المساحة المستغلة/فدان	نسبة المساحة المستغلة
الدامر	14	2،634	14،046	2،119	15 %
بربر	10	4،392	8،773	5،911	67 %
ابوحمد	6	13،110	2،776	425	15 %
المتمة	6	1،155	5،747	3،577	62 %
شندي	5	2،249	6،826	3،586	53 %
الجملة	41	23،540	38،168	15،618	41 %

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، 2023.

(3/5/3) مشاريع الاستثمار الزراعي:

اهتمت إستراتيجية العمل الزراعي بالولاية بتشجيع وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية للاستثمار في المجال الزراعي. يبلغ عدد المشاريع الاستثمارية الزراعة المصدقة بالولاية 418 مشروع، بمساحة كلية تقدر بحوالي 1،968،436.86 فدان، بينما تبلغ المساحات المزروعة فعلياً 43،680 فدان.

جدول (7) البيانات الإجمالية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية بولاية نهر النيل

المحلية	عدد المشاريع المصدقة	إجمالي المساحات المصدقة/فدان	إجمالي المساحات المزروعة /فدان	إجمالي المحاور بالمشاريع
ابوحمد	22	469،745.69	-	-
بربر	30	125،463.741	11،880	119
عطبرة	49	66،110	1،680	14
الدامر	150	373،162.09	3،600	17
شندي	129	227،053.929	17،280	186
المتمة	38	679،901.41	9،240	113
الجملة	418	1،968،436.86	43،680	503

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الاستثمار والصناعة والسياحة والتعدين، الإدارة العامة للاستثمار، 2023.

(3/6) المحاصيل الحقلية التي تتميز الولاية بإنتاجها:

تتميز ولاية نهر النيل بإنتاج العديد من المحاصيل التي تجود زراعتها فيها. وقدر عرفت الولاية بإنتاج العديد من المحاصيل الحقلية مثل القمح والبقوليات بأنواعها، وعلى رأسها الفول المصري، والفاصوليا، والحمص، كما تجود زراعة الخضروات بأنواعها المختلفة مثل الطماطم، البصل، البطاطس.

بالرغم من توفر كل الظروف الزراعية الملائمة إلا أن الإنتاجية لأغلب المحاصيل في حقول المزارعين تعد متدنية وقد أثبتت التجارب البحثية أنه يمكن زيادتها بمعدل كبير باستخدام الحزم التقنية والتقانات الحديثة وتوعية وإرشاد المنتج، ويوضح الجدول أدناه الفرق الكبير في الإنتاجية بين حقول المزارعين والحقول البحثية.

جدول (8) متوسط الإنتاجية لأهم المحاصيل الحقلية بولاية نهر النيل

المحصول	إنتاجية الفدان			
	حقول المزارعين	الحقول البحثية	الحقول الإيضاحية	الوحدة
القمح	0.5- 0.8	2- 2.5	1- 1.2	طن
الذرة الرفيعة	0.8- 1.2	1.7- 2	1.7- 2	طن
الفول المصري	0.7- 0.9	1.5	1.25	طن
الحمص	0.5	1.25	0.7	طن
الفاصوليا	0.5- 0.8	1.2	1	طن
البطاطس	5	8- 12	-	طن
البصل	5- 12	15- 20	-	طن
العدس	0.5	0.95	1	طن
الثوم	-	2.5- 3.5	-	قنطار
التوابل	7	-	-	قنطار

المصدر: ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية، 2019م، ص65.

(3/7) الإنتاج البستاني:

تتميز الولاية بإنتاجها البستاني من محاصيل الفاكهة كالمانجو والموالح بأنواعها المختلفة والموز،القريب فرت، البرتقال، الليمون، اليوسفي، والتمور بأصنافها المختلفة كذلك تتفرد الولاية بإنتاجها للعديد من المحاصيل البستانية. وهنالك إنتاجية عالية لأشجار الفاكهة بالولاية وذلك لملائمة المناخ وتوفر الأراضي الصالحة ووجود بنية أساسية للعمل البستاني بها وأهمها المشاتل البستانية والتي تحتفظ بها أجود أنواع الفاكهة والتمور كأصول لهده المنتجات ولهذا تحتل الولاية مكانة متقدمة على نطاق ولايات السودان(24).

جدول (9) متوسط إنتاجية الفدان لأهم المحاصيل البستانية بالولاية

المحصول	متوسط الإنتاجية للفدان بالطن
المانجو	7
النخيل	9
البرتقال	12
الليمون	3
الجوافة	3
اليوسفي	5
الموز	3
القريب فرت	9

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الزراعة والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، 2023.

(3/8) السياسات الزراعية بولاية نهر النيل:

تتمثل السياسات العامة للقطاع الزراعي بولاية نهر النيل في الأتي(25):

1. تحديث التقانات المستخدمة في الزراعة وأساليبها بحيث يتم الاهتمام بالإنتاجية الرأسية.
2. الاهتمام بالتصنيع الزراعي والسلع الزراعية المطلوبة للصادر أو اللازمة للإنتاج الصناعي.
3. ضبط استخدام الأراضي الزراعية حسب مميزاتها وقدرتها ووظائفها الإنتاجية.
4. الاهتمام بنوعية البذور المحسنة ومدخلات الإنتاج الحديثة في الزراعة تحقيقا للجودة.
5. استقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
6. ترقية الإرشاد الزراعي.
7. الاستغلال الأمثل للمخزون المائي الجوفي والسطحي وإيقاف هدره كما ونوعاً.

(3/9) التمويل الزراعي:

يُمثل الزراعي في ولاية نهر النيل أحد أهم الأضلاع في عملية الإنتاج الزراعي إذ يوفر الموارد المالية لكافة المدخلات إضافة إلى العمليات الزراعية المختلفة والتي تتطلب موارد مالية كبيرة يعجز عن توفيرها معظم المزارعين خاصة صغار المزارعين. ويمكن تقسيم تمويل القطاع إلى أربعة أنواع تتمثل في الأتي: (26)

1. تمويل زراعي مؤسسي عن طريق وزارة المالية وبنك السودان عن طريق المحافظ التي تدار بواسطة أحد البنوك المتخصصة مثل البنك الزراعي.
2. تمويل زراعي مباشر للأفراد والمجموعات عن طريق بيوتات التمويل المختلفة.
3. تمويل ذاتي بالاعتماد على الذات دون اللجوء إلى الاستدانة من أي جهة.
4. تمويل بالاستدانة من أشخاص آخرين فيما يعرف مجازاً بنظام الشيل.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

(4/1) نبذة تعريفية عن مشروع الكمير طيبة الزراعي:

يقع مشروع الكمير طيبة الزراعي بولاية نهر النيل محلية المتمة ويضم قرى الريف الشمالي(الكمير، الجوير، الصوارد، النوراب، الصفر، المغاوير، طيبة الخواض، الحريراب، الجبلان)، وتقدر مساحته الكلية بحوالي 4559 فدان، وتوجد بالمشروع بيارة حديثة لزيادة الإنتاج، كما يوجد بالمشروع امتدادات زراعية واسعة تقدر بأكثر من 2000 فدان لم يكتمل توزيعها. يعتمد مزارعي المشروع على زراعة الفول المصري والقمح بالإضافة إلى البصل حيث تمثل هذه المحاصيل معظم المساحات المزروعة، وحالياً هنالك اتجاه لبستنه 25 % من المساحة الحالية، كما يجري العمل حالياً بالتعاون مع شركة صافولا للزيوت لزراعة محاصيل زيتية في العروة الصيفية [27].

(4/2) مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المزارعين بمشروع الكمير طيبة الزراعي والبالغ عددهم حوالي (4000) مزارع. وقد اختيرت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تكونت هذه العينة من(200) مزارع، وزعت على القرى المختلفة التي يشملها المشروع، تم استرجاع(192) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (96 %).

اشتملت الإستبانة على البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة كالنوع، العمر، المستوى التعليمي، المساحة المزروعة، سنوات الخبرة. كما اشتملت الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة تمثل فرضيات الدراسة والتي احتوت على(18) عبارة. وقد طلب من أفراد العينة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمس مستويات(أوافق بشدة، أوافق، محايد- لا أوافق، لا أوافق بشدة).

جدول (10) مقاييس درجات الموافقة

درجة الموافقة	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفترة	المستوي
أوافق بشدة	4.2 - 5	0.8	درجات الموافقة
أوافق	3.40 - 4.19	0.79	
محايد	2.60 - 3.39	0.79	درجات المحايدة
لا أوافق	1.8 - 2.59	0.79	درجات عدم الموافقة
لا أوافق بشدة	1 - 1.79	0.79	

المصدر: إعداد الباحث استنادا على برنامج spss.

(4/3) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الحقائق الشخصية والديمغرافية والاقتصادية وتحديد استجابات مفردات عينة الدراسة .
2. الانحراف المعياري: لمعرفة مدى تركز وتشتت إجابات المبحوثين وهو أداة تحليلية لوصف خصائص التوزيع للمجتمع الأصلي.
3. اختبار الفا كرونباخ: لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
4. اختبار مربع كاي: لاختبار الفرضيات التي تقوم على أساس مقارنة مجموعة من التكرارات النظرية مع مجموعة التكرارات الفعلية.

ولتطبيق الطرق والأساليب المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ((SPSS والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج.

(4/5) صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التعرف على الصدق الظاهري للإستبانة من خلال عرضها علي مجموعة من الخبراء والمختصين وإعادة صياغتها وحذف بعض الفقرات ودمج بعضها بناءاً علي توجيهاتهم وخروج الاستبانة في شكلها النهائي. ويقصد بالثبات اتساق المقياس أي إذا تم إعادة توزيع الاستبيان علي عينة الدراسة تظل النتيجة ثابتة كما هي، وتم قياس الصدق الداخلي من خلال مقياس ألفا كرونباخ الموضح في الجدول أدناه.

جدول (11) نتائج اختبار الفا كرنباخ لقياس الثبات و الصدق لفرضيات الدراسة

الفرضيات	عدد العبارات	معامل الفا للثبات	معامل الفا للصدق
الفرضية الأولى	7	0.87	0.93
الفرضية الثانية	6	0.82	0.90
الفرضية الثالثة	5	0.88	0.93

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يُلاحظ من الجدول (11) أن نتائج اختبار الفا كرونباخ للثبات لكل فرضيات الدراسة تقع في المدى (0.82 - 0.88) وهي أكبر من (0.5) وهذا يدل أن هذه القيم توفر درجة عالية من الثبات في كل فرضيات الدراسة و على مستوي عبارات كل فرضية. كما يُلاحظ أن قيمة معامل الفا كرونباخ للصدق تقع في المدى (0.90 – 0.93) وهي عبارة عن الجزر التربيعي لمعامل الثبات أكبر من (0.5) مما يعني أن عبارات الاستبيان تمتاز بدرجة صدق عالية، أي أن عبارات الدراسة تقيس ما تفترض الدراسة قياسه بالفعل.

(4/6) تحليل بيانات الدراسة:

(4/6/1) النوع:

جدول (12) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	191	%99.5
أنثى	1	%0.5
المجموع	**192**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (12) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة ذكور بنسبة بلغت 99.5 % بينما بلغت نسبة الإناث 0.5 % من جملة عينة الدراسة.

(4/6/2) العمر:

جدول (13) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	49	%25.5
30 سنة - 40	67	%34.9
من 41 - 50 سنة	49	%25.5
أكثر من 50 سنة	27	%14.1
المجموع	**192**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (13) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الفئة العمرية (30 - 40) سنة بنسبة بلغت 34.9 % من عينة الدراسة، تليها الفئة العمرية (اقل من 30) سنة بنسبة بلغت 25.5 %، تليها الفئة العمرية (41 – 50) سنة وتأتي في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية (أكثر من 50) سنة بنسبة بلغت 14.1 %. وعليه فإن الإجابات تم الحصول عليها من فئات عمرية مختلفة وهو مؤشر إيجابي.

(4/6/3) المستوى التعليمي:

جدول (14) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	10	%5.2
خلوة	15	%7.8
أساس	60	%31.3
ثانوي	63	%32.8
جامعي	41	%21.4
فوق جامعي	3	%1.6
المجموع	**192**	**100 %**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (14) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي ثانوي بنسبة بلغت 32.8 %، يليه تعليم الأساس بنسبة 31.3 %، يليه الجامعين بنسبة بلغت 21.4 %، يلبه الخلوة بنسبة بلغت7.8 %، ثم الأميين بنسبة 5.2 % ويأتي في المرتبة الأخيرة المستوى فوق الجامعي بنسبة 1.6 % من جملة عينة الدراسة.

(4/6/4) مساحة الأرض المزروعة:

جدول (15) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير مساحة الأرض المزروعة

مساحة الأرض بالفدان	التكرار	النسبة %
اقل من 5 فدان	52	%27.1
من 5 - 10 فدان	112	%58.3
من 11 - 15 فدان	10	%5.2
أكثر من 15 فدان	18	%9.4
المجموع	**192**	**100 %**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (15) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة مساحة أرضهم المزروعة ما بين (5 - 10) فدان بنسبة بلغت 58.3 % يليه الذين يزرعون (اقل من 5) فدان بنسبة بلغت 27.1 % ثم الذين يزرعون (أكثر من 15) بنسبة بلغت 9.4 % ويأتي في المرتبة الأخيرة الذين يزرعون ما بين (11 - 15) فدان بنسبة بلغت 5.2 % من جملة عينة الدراسة.

(4/6/5) سنوات الخبرة في المجال الزراعي:

جدول (16) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة في مجال الزراعة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنة	44	%22.9
من 10-5 سنة	69	%35.9
من 11- 15 سنة	32	%16.7
أكثر من 15 سنة	47	%24.5
المجموع	**192**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (16) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 – 10) سنة بنسبة 35.9 %، ويأتي في المرتبة الثانية الذين سنوات خبرتهم (أكثر من 15) سنة بنسبة 24.5 %، ثم الذين

سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنة) بنسبة بلغت 22.9 %، ويأتي في المرتبة الأخيرة الذين تتراوح سنوات خبرتهم مابين(11 - 15) سنة بنسبة بلغت 16.7 % من جملة عينة الدراسة.

جدول (17) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	ضعف خدمات الإرشاد الزراعي	121	56	11	2	2	192	4.52	0.745	موافق بشدة	3
		63 %	29.2 %	%5.7	1 %	%1	%100				
2	غياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة	107	71	9	3	2	192	4.45	0.750	موافق بشدة	4
		%55.7	%37	%4.7	%1.6	%1	%100				
3	ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة	125	56	8	2	1	192	4.57	0.675	موافق بشدة	1
		%65.1	%29.2	%4.2	%1	%0.5	%100				

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
4	عدم وجود خارطة زراعية واضحة المعالم	100	62	25	5	0	192	4.34	0.802	موافق بشدة	6
		%52.1	%32.3	%13	%2.6	%0.0	100 %				
5	غياب دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية	107	62	14	8	1	192	4.39	0.863	موافق بشدة	5
		%55.7	%32.3	%7.3	%4.2	%0.5	100 %				
6	نزاعات الأراضي وعدم وضوح القوانين المنظمة للاستثمار الزراعي	95	59	30	8	0	192	4.26	0.870	موافق بشدة	7
		%49.5	%30.7	%15.6	%4.2	%0.0	100 %				
7	عدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي	129	44	16	1	2	192	4.55	0.757	موافق بشدة	2
		%67.2	%22.9	%8.3	%0.5	%1	100 %				
نتيجة الفرضية الكلية								4.44		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يتضح من الجدول (17) الآتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى(4.52) بانحراف معياري(0.745) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ضعف خدمات الإرشاد الزراعي، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 92.2 % وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الأولى.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية(4.45) بانحراف معياري(0.750) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على غياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 92.7 % وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الأولى.
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة(4.57) بانحراف معياري(0.675) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 94.3 %، وترتيبها العبارة الأولى من جملة عبارات الفرضية الأولى.
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة(4.34) بانحراف معياري(0.802) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عدم وجود خارطة زراعية واضحة المعالم كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 84.4 %، وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات الفرضية الأولى.

5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة(3.39) بانحراف معياري(0.863) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على غياب دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 88 % وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الأولى.
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة(4.26) بانحراف معياري(0.870) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على نزاعات الأراضي وعدم وضوح القوانين المنظمة للاستثمار الزراعي، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 80.2 %، وترتيبها العبارة السابعة من جملة عبارات الفرضية الأولى.
7. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة(4.55) بانحراف معياري(0.757) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 90.1 % وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الأولى.

يتضح من الجدول (17) بأن الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم فعالية السياسات وضعف الإنتاج الزراعي) حصلت على متوسط موافقة 4.44 (الموافقة بشدة) حسب مقياس ليكارت الخماسي.

جدول (18) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	عدم توفر أسواق للمنتجات الزراعية	48	41	16	44	43	192	3.20	1.53	محايد	6
		%25	%21.4	%8.3	%22.9	%22.4	% 100				
2	عدم توفر المخازن المبردة والجافة للمحصيل الزراعية	56	40	27	31	38	192	3.34	1.51	محايد	5
		%29.2	%20.8	%14.1	%16.1	%19.8	% 100				
3	عدم كفاية الخدمات الزراعية	71	56	16	14	35	192	3.69	1.49	موافق	1
		%37	%29.2	%8.3	%7.3	%18.2	% 100				
4	عدم كهربة المشاريع الزراعية	67	38	28	23	36	192	3.40	1.52	موافق	4
		%34.9	%19.8	%14.6	%12	%18.8	% 100				
5	لا توجد طرق زراعية ورعوية في كثير من مواقع الإنتاج	66	50	26	14	36	192	3.54	1.49	موافق	2
		%34.4	%26	%13.5	%7.3	%18.8	100 %				

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
6	لا يتوفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافئ	54	33	10	47	48	192	3.50	1.58	موافق	3
		%28.1	%17.2	%5.2	%24.5	%25	%100				
نتيجة الفرضية الكلية								3.44		موافق	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يتضح من الجدول(18) الآتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى(3.20) بانحراف معياري(1.53) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من عدم توفر أسواق للمنتجات الزراعية، كما نجد أن نسبة عدم التأكد على هذه العبارة بلغت 8.3 %، وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات الفرضية الثانية.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية(3.34) بانحراف معياري(1.51) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من عدم توفر المخازن المبردة والجافة للمحاصيل الزراعية، كما نجد أن نسبة عدم التأكد على هذه العبارة بلغت 14.1 % وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الثانية.
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة(3.69) بانحراف معياري(1.49) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على عدم كفاية الخدمات الزراعية، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 66.2 %، وترتيبها العبارة الأولى من جملة عبارات الفرضية الثانية.
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة(3.40) بانحراف معياري(1.52) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على عدم كهربة المشاريع الزراعية، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 54.7 %، وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الثانية.
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة(3.54) بانحراف معياري(1.49) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على عدم وجود طرق زراعية ورعوية في كثير من مواقع الإنتاج، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 60.4 %، وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الثانية.
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة(3.50) بانحراف معياري(1.58) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على عدم توفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافئ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه

العبارة بلغت 45.3 %، وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الثانية.

يتضح من الجدول (18) بأن الفرضية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدهور البنية التحتية للإنتاج للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي) حصلت على متوسط موافقة 3.44(موافق) حسب مقياس ليكارت الخماسي.

جدول (19) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافئ	129	42	15	4	2	192	4.52	0.81	موافق بشدة	1
		%67.2	%21.9	%7.8	%2.1	%1	%100				
2	لا يشمل التمويل كل العمليات الزراعية	111	63	14	1	3	192	4.45	0.78	موافق بشدة	2
		%57.8	%32.8	%7.3	%0.5	%1.6	%100				
3	إجراءات منح التمويل الزراعي معقدة	115	57	13	3	4	192	4.44	0.85	موافق بشدة	5
		%59.9	%29.7	%6.8	%1.6	%2.1	%100				
4	تأخر التمويل يشكل عائقا لشراء المدخلات الزراعية في وقتها	112	63	12	2	3	192	4.45	0.79	موافق بشدة	3
		%28.3	32.8 %	% 6.3	%1	%1.6	%100				
5	ارتفاع تكلفة التمويل الزراعي	119	50	16	4	3	192	4.45	0.86	موافق بشدة	4
		%62	%26	%8.3	%2.1	%1.6	%100				
نتيجة الفرضية الكلية								4.46		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يتضح من الجدول (19) الآتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى(4.52) بانحراف معياري(0.81) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافئ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 89.1 % وترتيبها العبارة الأولى من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية(4.45) بانحراف معياري(0.78) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن التمويل لا يشمل كل العمليات الزراعية، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 90.6 % وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة(4.44) بانحراف معياري(0.85) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن إجراءات منح التمويل الزراعي معقدة، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 89.6 %، وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة(4.45) بانحراف معياري(0.79) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن تأخر التمويل يشكل عائقا لشراء المدخلات الزراعية في وقتها، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 61.1 %، وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة(4.45) بانحراف معياري(0.86) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ارتفاع تكلفة التمويل الزراعي، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 88 %، وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الثالثة.

يتضح من الجدول (19) بأن الفرضية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية التمويل المتاح للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي) حصلت على متوسط موافقة 4.46 (الموافقة بشدة) حسب مقياس ليكارت الخماسي.

(4/7) اختبارا فرضيات الدراسة

جدول (20) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	ضعف خدمات الإرشاد الزراعي	274.30	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
2	غياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة	239.86	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
3	ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة	109.37	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
4	عدم وجود خارطة زراعية واضحة المعالم	213.96	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
5	غياب دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية	88.05	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة

6	نزاعات الأراضي وعدم وضوح القوانين المنظمة للاستثمار الزراعي	17.63	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
7	عدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي	298.57	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول (20) أن قيمة مربع كاي في جميع الحالات أكبر من القيمة الاحتمالية لها والتي تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشدة. وتأسيساً على ما تقدم يستنتج الباحث بأن الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم فعالية السياسات الزراعية وضعف الإنتاج الزراعي) قد تحققت.

جدول (21) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافئ	293.67	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
2	لا يشمل التمويل كل العمليات الزراعية	237.58	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
3	إجراءات منح التمويل الزراعي معقدة	242.06	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
4	تأخر التمويل يشكل عائقا لشراء المدخلات الزراعية في وقتها	242.12	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
5	ارتفاع تكلفة التمويل الزراعي	249.20	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول (21) أن قيمة مربع كاي في جميع الحالات أكبر من القيمة الاحتمالية لها والتي تساوي (0.000) في الغالب وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل وجود على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة وهذه الفروق لصالح الموافقين وتأسيسا على ما تقدم يستنتج الباحث بأن الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدهور البنية التحتية للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي) قد تحققت.

جدول (22) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالث

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	عدم توفر أسواق للمنتجات الزراعية	17.010	0.002	ذات دلالة إحصائية	المحايدين
2	عدم توفر المخازن المبردة والجافة للمحاصيل الزراعية	12.948	0.012	ذات دلالة إحصائية	المحايدين
3	عدم كفاية الخدمات الزراعية	64.615	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
4	عدم كهربة المشاريع الزراعية	30.448	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين
5	لا توجد طرق زراعية ورعوية في كثير من مواقع الإنتاج	43.000	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين
6	لا يتوفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافئ	26.177	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول(22) أن قيمة مربع كاي في جميع الحالات أكبر من القيمة الاحتمالية لها والتي تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشدة، وتأسيساً على ما تقدم يستنتج الباحث بأن الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية التمويل المتاح للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي) قد تحققت.

النتائج:

1. ضعف خدمات الإرشاد الزراعي وغياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة.
2. ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة.
3. غياب دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية.
4. عدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي.
5. عدم توفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافي.
6. لا توجد طرق زراعية ورعوية في كثير من مواقع الإنتاج.
7. التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافي.
8. لا يشمل التمويل كل العمليات الزراعية.
9. ارتفاع تكلفة التمويل الزراعي وتعقيد إجراءات منحة.

التوصيات:

1. التوسع في تطبيق الحزم التقنية وذلك بمكنة العمليات الفلاحية واستخدام التقاوي المحسنة وترقية الإرشاد الزراعي لرفع قدرات المنتجين.
2. العمل على تقليل تكلفة الإنتاج بتوطين صناعة المدخلات وتصميم برامج لإنتاج التقاوي بالشراكة مع القطاع الخاص، إلغاء الجبايات والرسوم المتعددة على الزراعة.
3. تفعيل دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية.
4. زيادة القيمة المضافة بتصنيع المواد الخام الزراعية وتطوير الصناعات التحويلية.
5. توفير الري للمحاصيل الزراعية وترشيد استخدام المياه وتطوير الري الحقلي.
6. تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي واستكمال كهربة المشاريع الزراعية.
7. زيادة حجم التمويل المتاح للقطاع الزراعي في الزمان والمكان وبالآجال المختلفة وبشروط ميسرة.
8. ضرورة تمويل المزارع في مراحل الزراعة الثلاث (التحضير، النظافة، الحصاد) بضمانات ميسرة.
9. تقليل تكلفة التمويل للإنتاج الزراعي المستهدف وتبسيط إجراءات منحة.

الهوامش:

(1) أمنة بابكر حسين، معوقات إدارة المشاريع الزراعية في السودان – دراسة ميدانية ولاية نهر النيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، 2010م، ص2.

(2) فاطمة عمر محمد احمد، التمويل الزراعي في ولاية نهر النيل المشاكل والحلول، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة شندي، 2016م. ص2.

(3) قمر الدولة عبد المطلب احمد وآخرون، القطاع الزراعي في السودان بين الواقع والتحديات، مجلة جامعة النيل الأبيض، العدد العاشر2017م، ص76.

(4) عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، (بغداد: مطبعة العاني، 1969م)، ص37.

(5) عبد الصاحب العلوان، وعبد الله عبادي، المدخل في الاقتصاد الزراعي، ط1،(بغداد: مطبعة المعارف، 1966م)، ص36.

(6) عبد الوهاب الأمين وفريد بشير طاهر، اقتصاديات التنمية والتخطيط، ط1، (المنامة: مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية 2007)، ص ص148- 149.

(7) إيمان عطية ناصف، اقتصاديات الموارد والبيئة، ط1، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007م)، ص81.

(8) أحمد مندو وأحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، (بيروت: الدار الجامعية، 1990م)، ص80.

(9) منير إسماعيل أبو شاور، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، ط1، (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2011م)، ص ص 27- 29.

(10) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1957م)، ص ص232- 234.

(11) 1فريد بشير طاهر، التنمية الاقتصادية، ط1، (الخرطوم: جامعة السودان المفتوحة، 2016م)، ص197.

(12) عبد الوهاب مطر الداهري، مصدر سابق، ص ص44- 47.

(13) عبد الصاحب العلوان وعبد الله عبادي، مصدر سابق، ص61.

(14) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم(42)، الخرطوم، 2022م، ص11.

(15) عبد الحميد إلياس سليمان، واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان، بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد التاسع والستون، 2013م، ص9.

(16) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الاقتصادية، العرض الاقتصادي، 2014م، ص 16.

(17) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الاقتصادية، العرض الاقتصادي، 2016م، ص59.

(18) ولاية نهر النيل، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، 2014م، ص62.

(19) ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية، 2012م، ص25.

(20) ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، 2023م، ص8.

(21) ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية، 2019م، ص53.

(22) ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، مصدر سابق، ص15.

(23) ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية، 2017م، ص ص 54- 56.

(24) ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، مصدر سابق، ص12.

(25) إستراتيجية ولاية نهر النيل(2017- 2030م)، المسودة الأولى، أكتوبر 2016م، ص121.

(26) عبد الحميد إلياس سليمان، مصدر سابق، ص17.

(27) سجلات مشروع الكمير طيبة الزراعي،2023م.

الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة الإدارية ودورها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)

أ.سعيد محمد عيسى بابكر
طالب دكتوراه – كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين

أ.د. عبد الرحمن البكري منصور
أستاذ المحاسبة – جامعة النيلين

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور كل من بطاقة الأداء المتوازن و نظام الإنتاج في الوقت بالضبط في ترشيد القرارات الإستراتيجية. مشكلة الدراسة هي الاجابة الأسئلة الفرعية التالية, هل تؤثر بطاقة الأداء المتوازن في ترشيد القرارات الإستراتيجية ؟ هل يؤثر نظام الإنتاج في الوقت بالضبط في ترشيد القرارات الإستراتيجية ؟ لتحقيق أهداف الدراسة اختبرت الدراسة علاقة بطاقة الأداء المتوازن وترشيد القرارات الإستراتيجية , نظام الإنتاج في الوقت بالضبط وترشيد القرارات الإستراتيجية اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي , استخدم الباحثان الاستبيان كأداة لجمع البيانات والبرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليلها و توصلت الدراسة إلى قبول الفرضين وخلصت الدراسة لعدد من النتائج أهمها بطاقة الأداء و نظام الإنتاج في الوقت بالضبط لهما أثر إيجابي في ترشيد القرارات الإستراتيجية اوصت الدراسة بالاهتمام بأساليب نظام الانتاج في القت بالضبط و بطاقة الأداء المتوازن لأهميتها في ترشيد القرارات.

Contemporary trends in management accounting and its role in strategic decision-making
(A field study on a sample of joint stock companies listed on the Khartoum Stock Exchange)

A.Saeed Mohamed Eissa
Prof.Abd alrhman Al bakry Mansour

Abstract

The study aimed to recognize the role of both the balanced score-card and the production system at the exact time in rationalizing strategic decisions. The problem with the study is the answer to the following questions, Does a balanced scorecard affect the rationalization of strategic decisions? Does the production system at the exact time affect the rationalization of strategic decisions? To achieve the study's objectives, the study tested the relationship of the balanced scorecard and the rationalization of strategic decisions, the production system at the exact time and the rationalization of strategic decisions. The study followed a descriptive and historical approach. The two researchers used the ques-

tionnaire as a tool for collecting data and statistical programming (SPSS) for analysis. The production system at the exact time has a positive impact on the rationalization of strategic decisions. The study recommended that attention be paid to the methods of production system at the exact time and the balanced scorecard for its importance in rationalizing Talkara

Keywrds: Just in time Balanced Scorecard,.Rationalization of Stratigic Decision

المقدمة:

تواجه المؤسسات في العصر الحديث حالة من الضغوطات والتحديات بسبب التغيرات الجوهرية السريعة في جميع الميادين، مما يجعل المؤسسة في حاجة إلى توفير أفضل وأدق المعلومات وأكثرها ملائمة ومرونة، كما يتطلب المزيد من الخبرات والمهارات العالية في الإدارة، وذلك بمدى توفر تقنيات أنظمة فعالة تساعد المسئولين والمدراء على اتخاذ قرارات الاستراتيجية سليمة تتلاءم مع مواكبة العصر تغير استراتيجيتها مما يدفع بالمؤسسة لدعم مركزها التنافسي.

تحتاج الإدارة إلى توفير معلومات مالية لمختلف المستويات الإدارية القيام بوظائفها، وبذلك تحتاج إلى أساليب وتقنيات حديثة تمكن المؤسسة من تحقيق المزايا التنافسية وتسهل عليها عملية اتخاذ القرارات الإدارية والتشغيلية.

تتناول هذه الدراسة الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية المتمثلة في (بطاقة الأداء المتوازن، ونظام الإنتاج في الوقت بالضبط) من خلال معرفة آلية كل أسلوب وما يقدمه من حلول في إدارة التكلفة الإستراتيجية والتخلص من التكاليف غير الضرورية بحسب متطلبات كل أسلوب ونتائج استخدامه للوصول إلى أهم البنود المهمة التي من الممكن الاستفادة منها في حالة استخدام أي من هذه الأساليب المذكورة للاستفادة منها في عمل الوحدات الاقتصادية المختلفة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لإدارة التكلفة

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما اثر الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية ودورها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية؟

وتتفرع عنه التساؤلات التالية:

1. هل تؤثر بطاقة الأداء المتوازن في ترشيد القرارات الإستراتيجية ؟
2. هل يؤثر نظام الإنتاج في الوقت بالضبط في ترشيد القرارات الإستراتيجية ؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بطاقة الأداء المتوازن وترشيد القرارات الإستراتيجية
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإنتاج في الوقت بالضبط وترشيد القرارات الإستراتيجية

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة في تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على دور بطاقة الأداء المتوازن في ترشيد القرارات الإستراتيجية.
2. التعرف على نظام الإنتاج في الوقت بالضبط في ترشيدالقرارات الإستراتيجية.

أهمية الدراسة :

أهمية الدراسة تعود إلى الأسباب الآتية:

أولاً/ الأهمية العلمية:

تسليط الدراسة الضوء على الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية، كما أنه تظهر أهميتها في تزويد إدارات الشركات بالمعرفة الكافية بضرورة التركيز على الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في ترشيد القرارات الاستراتيجية، كما تظهر أهمية الدراسة في تقديم المساهمة العلمية عن الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية وتزويد المكتبة العلمية بما يفيد الباحثين وطلاب العلم والمعرفة بكل ما يتعلق بالأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات الاستراتيجية.

ثانياً/ الأهمية العملية:

تنبع أهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تناولت تطبيق الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في المؤسسات بغرض المحافظة على موقعها في السوق ومواجهة التغيرات البيئية المتسارعة، ومعرفة أهم العوامل البيئية التي يتطلبها استعمال بعض أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة لغرض تطبيقها في المنشآت السودانية.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع وعرض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتتبع محاور الدراسة وصياغة مشكلة الدراسة وفرضياتها، والمنهج الاستقرائي المعتمد على المصادر الميدانية لاختبار الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالأساليب الإحصائية لتحليل نتائج الدراسة الميدانية بالإضافة إلى الاطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.

أعتمد الباحثان على بيانات نوعية تم تجميعها عن طريق الاستبيان.

ثانياً / الدراسات السابقة:

تناول الباحثان بعض الدراسات السابقة المرتبطة بالأساليب المعاصرة للمحاسبة الإدارية للاستفادة من التراكم المعرفي وتحديد الفجوة النظرية التي تناولتها هذه الدراسة من خلال الدراسات الآتية:

خلود ،(2014):

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلاتها الآتية: هل يوجد أثر لتطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد في تحقيق الأسبقيات التنافسية. هدفت الدراسة إلى: دراسة أثر تطبيق مكونات نظام الإنتاج في الوقت المحدد في تحقيق الأسبقيات التنافسية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: منها، يوجد يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد في تحقيق الأسبقيات التنافسية عند مستوى دلالة 5 %.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة بأنها تناولت نظام تخطيط الموارد (ERP)، نظام الإنتاج في الوقت المحدد(JIT)،في تحقيق الأسبقيات التنافسية. بينما تناولت الدراسة الباحثان دور الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في ترشيد القرارات الاستراتيجية.

إنعام، 2014م:

تلخصت مشكلة الدراسة في هل المعلومات التي توفرها الطرق والأساليب الحالية للمحاسبة الإدارية تتلاءم مع متطلبات وتحديات بيئة التصنيع الحديثة، هل هنالك ضرورة لاستحداث طرق وأساليب جديدة لكي تسير المحاسبة الإدارية التطورات والتغيرات السريعة في بيئة التصنيع الحديثة. هدفت الدراسة إلى بيان نواحي القصور في الطرق والأساليب الحالية للمحاسبة الإدارية وعدم ملائمتها للبيئة الصناعية الحديثة، إبراز دور المحاسبة الإدارية كنظام للمعلومات في دعم عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. اختبرت الدراسة عدة فرضيات منها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة المحاسبة الإدارية وتقويم الأداء المالي، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعملية الرقابة المالية وقياس أداء الأنشطة التي تقوم بها المنشآت الصناعية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن استخدام تقنيات التحليل المالي في المفاضلة بين الخيارات المطروحة يؤدي إلى ترشيد القرارات الإدارية. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة ربط التكلفة بالأداء كمدخل للقياس والتقييم حتى يسمح بتوفير المعلومات اللازمة للتقييم السليم.

تختلف دراسة الباحثان عن الدراسة بأنها تناولت: المحاسبة الإدارية ودورها في تقويم كفاءة الأداء المالي، بينما تناولت الدراسة الباحثان دور الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في ترشيد القرارات الاستراتيجية.

سارة، (2016):

تمثلت مشكلة الدراسة في ما مدى مساهمة آليات المحاسبة الإدارية الحديثة في تحقيق الميزة التنافسية. هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات المحاسبة الإدارية الحديثة، من حيث المزايا والمحددات، توفير تقنيات وأنظمة حديثة تعمل بها المؤسسات وتساعدها في إعطاء تفسير دقيق وشامل للنتائج. اختبرت الدراسة عدة فرضيات منها: هنالك علاقة تكاملية بين المحاسبة الإدارية والمحاسبات الأخرى، آليات المحاسبة الإدارية الحديثة تعتبر من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: بطاقة الأداة المتوازن تبين أنها أداة تكامل بين المحاور الأربعة، تطبيق المؤسسة لأي أداة من أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة يعتبر قفزة نحو الحداثة والتطور. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: على المؤسسة إنشاء وحدة خاصة بالمحاسبة الإدارية لأنها تحقق العديد من المزايا وتوفر المعلومات الضرورية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة بأنها تناولت: آليات المحاسبة الإدارية الحديثة في تحقيق الميزة التنافسية، بينما تناولت الدراسة الباحث دور الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في ترشيد القرارات الاستراتيجية.

الاطار النظري:

1.بطاقة الأداء المتوازن:

تمثل بطاقة الأداء المتوازن أحد أهم أدوات إدارة التكلفة المصممة لترجمة إستراتيجية المشروع إلى مصطلح يمكن فهمة وتطبيقه من قبل العاملين بالمشروع، بذلك قد استعلمت بطاقة الأداء المتوازن لغة القياس لتعريف مفاهيم الإدارة الإستراتيجية، كالنوعية، ورضا الزبون، والنمو، فقد نشأت لتطبيق ملخص

استراتيجية المشروع المعروفة بالخطة الإستراتيجية، وعلى الرغم من عدم الاستخدام الواسع لهذين الأداتين إلا أنها في نمو وتطور مستمر وضمن مفهوم كابلن ونورتن تمثل الممارسة الأساس التي تهدف إلى تحسين الأداء، وتعرف بأنها أداة لقياس الأداء الإستراتيجي، إذ تتم ترجمة الإستراتيجية إلى أهداف إستراتيجية ومقاييس وقيم مستهدفة، وخطوات إستراتيجية واضحة، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ الإستراتيجية، (كحيط، 219، 250).

2. مفهوم بطاقة الأداء المتوازن:

عرفت بطاقة الأداء المتوازن بأنها مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية توفر للمديرين صورة واضحة وشاملة عن أداء منظماتهم، (عزايزية، جنينية، جدي، 2017،367)، كما عرفت بطاقة الأداء المتوازن بأنها وسيلة لترجمة الرسائل والرؤية والإستراتيجية إلى أهداف ومؤشرات إنجاز عبر المستويات التنظيمية والإدارية والأقسام المختلفة، كما أنها وسيلة لتزويد منفذ القرار بمعلومات عن الإنجاز الفعلي والحقيقي، المؤمن، موسى، مسعود، 2021، 137)، أيضاً عرفت بطاقة الأداء المتوازن بأنها نظام شامل الأداء من منظور إستراتيجي يتم من خلاله ترجمة إستراتيجية تنظيم الأعمال إلى أهداف إستراتيجية ومقاييس وقيم مستهدفة وخطوات تمهيدية واضحة،(حسين، كاظم، 2019، 215)

3.أهمية بطاقة الأداء المتوازن:

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن ذات أهمية بالغة للوحدات والإدارات وذلك للأتي:

- تقوم بتزويد المديرين بمؤشرات السبب ومؤشرات النتيجة عن وحداتهم.
- تحديد المقاييس في بطاقة الأداء المتوازن يمثل الدافع الأساس للأهداف الإستراتيجية للوحدة الاقتصادية ومتطلبات التنافس .
- تمكين الوحدة الاقتصادية من مراقبة النتائج المالية وفي الوقت نفسه مراقبة التقدم لبناء القدرات واكتساب الموجودات غير الملموسة وذلك من خلال مناظير بطاقة الأداء المتوازن.
- تعمل على تحقيق الترابط بين الأهداف ومقاييس الأداء.
- تعطي للإدارة صورة شاملة عن طبيعة العمليات لمختلف الأعمال .

4.خصائص بطاقة الأداء المتوازن:

ظهرت بطاقة الأداء المتوازن لمواجهة القصور في المقاييس المالية ولمواكبة التطورات في الأداء إذ تتميز بمجموعة من الخصائص وهي التي ميزتها عن غيرها من الأساليب ويمكن تلخيصها بالاتي، (إبراهيم، 2013، 39):

- إن بطاقة قياس الأداء المتوازن تتضمن العديد من التوازنات، فمقاييس الأداء تتضمن موازنة بين الأهداف طويلة المدى وقصيرة المدى، والتوازن بين المقاييس المالية وغير المالية، وتوازن المقاييس الخارجية والداخلية وقياس الأداء الحالي والمستقبلي.
- تقدم نظرة شاملة للوحدة وذلك من خلال الربط بين مقاييس الأداء المختلفة مع أهداف المالكين والزبائن وبالتالي فإن هذه المقاييس ستوفر معلومات عن العمليات الداخلية الحاسمة فضلا عن إمكانية الوحدة الاقتصادية على التعلم من اجل الحصول على مزايا تنافسية جديدة من الفرص المتاحة.

- تقوم بطاقة الأداء المتوازن على إشباع عدة احتياجات إدارية، لأنها تجمع في تقرير واحد أجزاء عديدة من الإستراتيجيات التنافسية للوحدة.
- تقوم بطاقة الأداء المتوازن بترجمة رؤية الوحدة الاقتصادية وإستراتيجيتها في مجموعة مترابطة من مقاييس الأداء، (جريرة، 2014، 85).

5. مقومات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن:

لكي يتحقق النجاح لنموذج بطاقة الأداء المتوازن أثناء التطبيق يشترط توفر العوامل الآتية: (حسين، 2005، 75)

أن تكون الأهداف محددة بشكل واضح ودقيق إلى جانب مراعاة الدقة والموضوعية أثناء تعريف المقاييس المرتبطة بالأهداف، اذ يفضل إعدادها وفقاً لإرشادات خبراء في تطوير المقاييس والمبادرات والاستراتيجيات للتأكد من أنها تعكس استراتيجيات وأهداف ومؤشرات الوحدة الخاصة مع توفير إعداد فرق العمل.

إن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يشمل الوحدة ككل، فمن الضروري تشكيل فرق عمل تتمتع بروح الفريق والتماسك كمتطلب أساسي لإنجاح عملية التطبيق.

تشجيع ودعم الإدارة العليا، فعندما يدرك العاملون أن الإدارة العليا تدعم وتشجع جهود تطبيق نظام بطاقة الأداء المتوازن بقوة فان ذلك يساعد في التزام هؤلاء العاملين بتنفيذ النظام والسرعة في عملية التطبيق بالإضافة إلى أنه يخفف من معارضتهم لتطبيقه.

الحوافز المادية والمعنوية، إذ ينبغي التركيز على منح الحوافز المادية والمعنوية لكل من يسهم في تعميم هذا النموذج أو تطبيقه.

6. مزايا تطبيق بطاقة الأداء المتوازن:

مفهوم بطاقة الأداء المتوازن

تطبيق أسلوب بطاقة الأداء المتوازن يحقق عدة مزايا للمنشاة وهي، (جابر، 2001، 15-133):

1. التنسيق بين مختلف أقسام المنشأة وقيامها، بالعمل بصورة متوازية معا لتحقيق النتائج والأهداف من خلال تحسين قدرات الشركة.
2. العمل بتوازي في جميع المستويات وبين جميع الأنشطة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة.
3. تحديد المسؤوليات بصورة واضحة لكل إدارة وإمكانية مساءلتها.
4. القدرة على تحليل وقياس العمليات والأنشطة.
5. ربط أهداف المنشأة بنظام الحوافز.
6. إنجاز أهداف المنشأة بأكثر الأساليب فاعلية كفاءة.

مفهوم محاسبة الإنتاج في الوقت بالضبط:

تمهيد:

توجد لدى الشركات الصناعية ثلاثة أنواع من المخزون، المواد الخام، الإنتاج تحت التشغيل، الإنتاج التام، هذه المحزونات تأمن انسياب العمليات الإنتاجية حتى ولو تأخر الموردون، أو إذا كان أحد الأقسام غير

قادر على العمل لفترة ما، نتيجةً للتوقف أو لأي سبب آخر. ولكن الاحتفاظ بهذه الأنواع من المخزون يكون مكلفاً ويرى بعض المديرين أن الاحتفاظ بها يعكس عدم كفاءة الإدارة، ويرى هؤلاء المديرين أنه بالتخطيط الجيد يمكن الوصول بهذا المخزون إلى مستويات دنيا جداً أو حتى يمكن إلغاءه في بعض الحالات، ونتيجةً لمحاولة تخفيض أو إلغاء المخزون تنخفض تكاليف التخزين، وبالتالي دخل نظام الإنتاج في الوقت المحدد. في ظل تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد تقوم المؤسسة بشراء الكميات المطلوبة من المواد اللازمة لاحتياجات هذا اليوم فقط، وعلاوة على ذلك لا يكون هنالك إنتاج تحت التشغيل في نهاية اليوم. وأن يسلم الإنتاج التام إلى العملاء، بحيث لا يكون هنالك رصيد من الإنتاج التام في المخازن، أي أن المواد الخام يتم استلامها في الوقت المحدد لتدخل الإنتاج فوراً، وأن الأجزاء المصنعة يتم الانتهاء منها في الوقت المحدد لتجمع في شكل منتجات وتشحن للعملاء، (جاريسون، نورين، 2008، 206).

1.مفهوم الإنتاج في الوقت بالضبط:

نظام الإنتاج في الوقت بالضبط هو نظام يعمل باستراتيجية شاملة تجمع العناصر التكتيكية الأساسية والتي تشتمل على الشراء والإنتاج من أجل إزالة الهدر، والاستخدام الأمثل للموارد في كافة أنحاء سلسلة التوريد، (البرديني، 2014، 24)، ويعرف أيضاً نظام الإنتاج في الوقت بالضبط بأنه إنتاج السلع النهائية وتسليمها في الوقت المحدد للبيع، وتجميع الأجزاء في الوقت المحدد لترتيبها في السلع النهائية، وشراء المواد الأولية في الوقت المحدد لتصنيع الأجزاء، (البطاحنة، البشتاوي، 2007، 303)، وأيضاً يقصد بالإنتاج في الوقت بالضبط أن يتم ضبط توقيت استلام المواد على وقت ابتداء استخدامها في عملية الإنتاج، وأن يتم ضبط توقيت الانتهاء من الإنتاج على وقت تسليم أو شحن الإنتاج التام الى العميل، (حسين، 2013، 168).

مما سبق يستنتج الباحث أن نظام الإنتاج في الوقت بالضبط يعني الإنتاج بالكميات المطلوبة، في الوقت المحدد والتحكم في المخزون، مع توفير نظام معلومات فعال، وترتيب دقيق مع الموردين، بحيث تصل الطلبيات في وقتها المحدد دون تأخير.

2. أهمية الإنتاج في الوقت بالضبط:

تتضح أهمية نظام الإنتاج في الوقت بالضبط في الآتي، (ياسين، 2010، 144):

- زيادة المرونة في تغيير تشكيل المنتجات.
- التقارب بين مواقع مراكز الإنتاج.
- انسياب الإنتاج مع حدوث أقل عدد ممكن من التوقفات.
- - زيادة الجودة في جميع مراحل الإنتاج.
- - سهولة مراقبة عمليات الإنتاج.

3.أهداف الإنتاج في الوقت بالضبط:

لنظام الإنتاج في الوقت المحدد مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال تطبيقه، وهذه الأهداف لا تتحقق إلا بتوفير عناصره، إن الاختلاف هذا يظهر من خلال تصنيف العناصر التي تعمل على إزالة الهدر والأخرى التي تتعلق بالعاملين. ولكن يرى البعض أن الاختلاف هذا يظهر من خلال تصنيف العناصر التي تسمى بالرئيسية، والأخرى تسمى بالثانوية .

من خلال الاستعراض السابق لمفهوم نظام الإنتاج في الوقت بالضبط نجد أن معظم الآراء اجتمعت على الهدف من هذا النظام هو:

أولاً/ الاستغناء عن كافة أنواع المخزون أو تخفيضه إلى أدنى حد ممكن.

ثانياً / الحد من الهدر في الوقت والموارد في العمليات الإنتاجية، (البطاحنة، البشتاوي، 2007، 304).

4.عناصر نظام الإنتاج في الوقت بالضبط:

يتطلب التطبيق الناجح لنظام الإنتاج في الوقت بالضبط وجود أو توافر العناصر الآتية:

1. يجب أن تعتمد الشركة على عدد محدد من الموردين بالإضافة إلى إلزام هؤلاء الموردون بعقود توريد طويلة الأجل. فتطبيق نظام الإنتاج في الوقت بالضبط يجعل الشركة على درجة كبيرة من الحساسية لأي تأخير في مواعيد استلام المواد الخام أو الأجزاء نصف مصنعة. يجب قصر وتركيز التعامل مع عدد محدود من الموردين الذين ثبت بالتجربة إمكانية الاعتماد عليهم في الالتزام الحرفي بمواعيد استلام المواد والأجزاء نصف مصنعة، (حسين، 2013، 289).
2. يجب أن يكون الموردون الذين تم اختيارهم على استعداد للتوريد المتكرر على فترات قصيرة وبكميات صغيرة. فقد يستلزم الأمر في ظل نظام الإنتاج في الوقت بالضبط توريد عدة طلبات صغيرة في نفس اليوم. ولا شك أن هذه الطريقة في الشراء تستلزم وجود خط اتصال دائم ومباشر بين الشركة وبين المورد.
3. يجب أن تطبق الشركة برنامج الجودة الشاملة على المواد الخام وعلى الأجزاء نصف مصنعة وبالتالي على المنتجات التامة. فلا توجد مسموحات للعيوب فيكون الإنتاج بمستوى (صفر من العيوب) ويعتبر هذا البرنامج من الأركان الأساسية لنجاح نظام الإنتاج في الوقت بالضبط. فكل محطة إنتاج تقدم الموارد أو الأجزاء التي تطلبها أو (تجذبها) المحطة التي تليها دون أي زيادة أو نقصان. ويترتب على ذلك أن اكتشاف أي عيب في هذه المواد أو الأجزاء سيؤدي إلى توقف خط الإنتاج بأكمله.
4. يجب أن يتصف العمال في بيئة نظام الإنتاج في الوقت بالضبط بتعدد وتنوع المهارات والمواهب ويرجع السبب في ذلك إلى أن ترتيب الآلات والتجهيزات في بيئة نظام الإنتاج في الوقت بالضبط سيختلف عن الترتيب التقليدي الوظيفي. فيستلزم نجاح نظام الإنتاج في الوقت بالضبط بالضرورة وجود نظام مرن للإنتاج. فيتم ترتيب الآلات والتجهيزات في نظام الإنتاج المرن في شكل خلايا أو جزر صغيرة تشكل فيما بينها خطوط إنتاج متكاملة. ويتوقع من العامل الذي يعمل في خلفية معينه أن تتوافر لديه القدرة والمهارة على تشغيل كل الآلات والتجهيزات التي تعمل في هذه الخلفية. هذا بالإضافة إلى ضرورة أن يكون هذا العامل قادراً على القيام بأعمال الصيانة والإصلاح المطلوبة للآلات والأجهزة في هذه الخلفية دون انتظار شخص آخر للقيام بهذه المهمة، فسير العمل في نظام الإنتاج في الوقت بالضبط لا يحتمل أي انتظار وإلا توقف خط الإنتاج بأكمله. ولاحظ الفرق الكبير بين نظم الإنتاج المرنة في بيئة نظام الإنتاج في الوقت بالضبط وبين خط الإنتاج في النظم التقليدية، حيث يقوم العامل بأداء نوع واحد فقط من العمل على نوع واحد من الآلات، وحيث يتولى أعمال الصيانة طاقم آخر من العمال غير مسئولين عن تشغيل الآلات.
5. يجب التركيز على تنشيط أنشطة الإنتاج بحيث يتم اكتشاف الأنشطة غير الضرورية والتخلص منها. فيتصف نظام الإنتاج في الوقت بالضبط باتصال واستمرار عملية التصنيع من أولها إلى آخرها دون أي

انقطاع أو توقف وذلك بهدف تطبيق نظام العمليات الإنتاجية المستمرة، مثل عمليات تصنيع الكيماويات، على كل عمليات التصنيع الخاصة بالمنتجات الأخرى. ويترتب على تحقيق هذا الهدف تخفيض وقت التصنيع، والتخليص من تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، وزيادة الإنتاجية والجودة، (حسين، 2013، 290).

6.خصائص نظام الإنتاج في الوقت بالضبط:

تتلخص خصائص الإنتاج في الوقت بالضبط في الآتي، (هورنجون، (هورنجرن، 2009، 1318):

1. تنظيم الإنتاج في خلايا صناعية تمثل في تجميع كل أنواع الآلات المختلفة المستخدمة لتصنيع منتج معين، وتتحرك المواد من آلة إلى أخرى ويتم أداء عمليات التشغيل المختلفة تباعاً، ومن ثم تكون تكاليف مناولة المواد عند حدها الأدنى.
2. تستخدم وتدرب عمالة ذات مهارات وقدرات متعددة لأداء العديد من العمليات والمهام المتنوعة، بما في ذلك الإصلاحات المحدودة والصيانة الروتينية للآلات.
3. التخلص من كمية العيوب، فالروابط القوية بين محطات أو مراحل العمل على خط الإنتاج وتدنيه المخزون عند كل محطة عمل، ويجعل من ظهور العيوب عند إحدى محطات العمل مشكلة تؤثر بسرعة على محطات العمل الأخرى بخط الإنتاج، وينشئ الإنتاج في الوقت بالضبط مطلباً ملحاً لحل المشكلات فوراً والتخلص الجذري من أسباب العيوب بسرعة كلما أمكن، ويسمح انخفاض مستويات المخزون لرجال الإدارة بتتبع المشاكل بالعودة إلى محطات العمل السابقة في العملية الإنتاجية وحيث تنشأ المشكلات.
4. تخفيض وقت الإعداد والتجهيز، وقت الحصول على الآلات والأدوات والمواد للبدء في الإنتاج، وتخفيض مدة التصنيع وهي الفترة من تاريخ استلام أمر الإنتاج بواسطة قسم التصنيع حتى يصبح منتجاً نهائياً، وتخفيض وقت الإعداد والتجهيز يجعل الإنتاج بدفعات صغيرة اقتصادياً، مما يخفض مستويات المخزون في الواقع، وتخفيض مدة التصنيع وتمكن أي شركة من الاستجابة السريعة للمتغيرات في طلب العميل.
5. اختيار فقط موردين لديهم الخبرة على توريد مواد خام ذات جودة بطريقة مناسبة، ومعظم الشركات التي تنفذ الإنتاج في الوقت بالضبط تنفذ أيضاً الشراء في الوقت بالضبط، فالمصانع التي تتبنى الإنتاج في الوقت بالضبط، تتوقع توريداً في الوقت بالضبط للمواد عالية الجودة مباشرة إلى موقع الإنتاج.

ماهية القرارات الإستراتيجية:

تمهيد:

لكل وحدة اقتصادية أهداف رئيسية تسعى إلى تحقيقها، وإن الوصول إلى هذه الأهداف يحتاج إلى وسائل موصلة مع إستراتيجيات الوحدة الاقتصادية في الوصول إلى هذه الأهداف، ويمثل التخطيط الإستراتيجي تطوير أو صياغة المنهج الأساسي لرؤية المستقبل ووضع الخطوط العريضة للتخطيط التشغيلي، لأن الإستراتيجية هي سلسلة من القرارات طويلة الأجل تعبر عن الأهداف الأساسية للوحدة الاقتصادية ونهجها في في التفاعل مع البيئة أو الاقتصاد الذي تعمل به في تحقيق خدمة المستفيدين كالأفراد والمنظمات

والمجتمع، إذ تتعدى القرارات الإستراتيجية وظيفة التخطيط إلى التنفيذ والتقييم وإعادة التقييم أثناء التنفيذ لمواجهة الانحرافات السالبة والموجبة التي هي نتيجةً لتفاعل القرارات الإستراتيجية مع العوامل المحيطة بها، (عبد الملك، 2007، 4)

1.مفهوم القرارات الإستراتيجية:

تعرف القرارات الإستراتيجية بأنها هي قرارات لها تأثير شامل وطويل الأمد كونها تأخذ بعين الاعتبار التهديدات والفرص الخارجية، والإمكانات الداخلية لتعزيز النجاح بعيد المدى للمنظمة، (طالب، 2020، 261) هي تلك القرارات التي تحدد الاتجاه العام للمنظمة وقدرتها على البقاء في ضوء التغيرات غير المتوقعة وغير المعلومة التي تحدث في أكثر من البيئات المحيطة بها، (عبد الله، وهاب، 2019، 217)، كما عرف القرار الإستراتيجي بأنه المدى الذي بموجبه يتم إنجاز الأهداف من قبل الإدارة في وقت صنع القرار،(السعودي، طالب، د ت، 87)

2.أهداف صنع القرارات الإستراتيجية:

يمكن تمييز القرارات الإستراتيجية بالأهداف التالية، (Available at https://ara.mentorbizlist. com/4195935-strategic-decisions-are-..-essence-and-features-decision-making-methods) :

1. تحقيق أقصى قدر من الربحية للعمل مع مجموعة ثابتة من الأنشطة. المؤشرات في هذه الحالة هي المبيعات ، هوامش الربح ، معدلات نمو هذه المؤشرات ، الدخل من الأوراق المالية ، تغطية السوق، مقدار استحقاقات الموظفين ، تحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة.
2. ضمان استدامة السياسات العالمية في مجال نفقات البحث والتطوير ، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، والقدرة التنافسية، والاستثمار، والموارد البشرية، والمسؤولية الاجتماعية
3. البحث عن الاتجاهات الجديدة للتنمية، وأنواع جديدة من المنتجات والخدمات المقدمة. هذا ينطوي على وضع سياسة جديدة بشأن التغييرات الهيكلية في المنظمة.

3.أهمية القرارات الإستراتيجية،

حيث تبرز أهمية القرارات الإستراتيجية للمنظمة في الآتي(بو بعاية، 2014، 133):

1.تجيب القرارات الإستراتيجية على سؤالين أساسيين هما:

أ. ما هي الأنشطة التي ينبغي على المنظمة ان تشترك فيها؟

ب.كيف تنافس المنظمة في المجالات المختلفة التي تعمل فيها.

2.تحدد القرارات الإستراتيجية أساساً مع المستقبل، وبالتالي فهي تساعد المنظمة على استقرار المستقبل وخاصة في ظل ظروف عدم التأكد.

3.تساعد القرارات الإستراتيجية على تقليل حالة عدم التأكد من خلال البيئة المحيطة بالمنظمة للتعرف على ما بها من فرص وتهديدات.

4.تساعد القرارات الإستراتيجية على الدراسة المتأنية لإمكانيات المنظمة الداخلية للتعرف على ما بها من نقاط قوة وضعف.

5.مبادئ القرارات الإستراتيجية :

يتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة وفقًا للمبادئ التالية، (Available at http://archives.univ-biskra.dz/bitstream):

1.العلمية والإبداعية: في عملية صنع القرار ، يجب أن يسترشد المدير بنتائج البحث العلمي والإنجازات الحديثة في الصناعة. ومع ذلك ، يجب أن يكون هناك مكان للارتجال والإبداع، الذي يحدد النهج الفردي لحل مشكلة المشكلة.

2.العزيمة: ينبغي أن يهدف القرار الاستراتيجي إلى تحقيق الهدف العالمي للمؤسسة.

3.المرونة: يجب أن يكون من الممكن إجراء تصحيحات متعلقة بالتغييرات في البيئة الداخلية والخارجية.

4.وحدة الخطط والبرامج: يجب أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها على المستويات المختلفة متسقة ولها توجه مشترك.

5.خلق الظروف للتنفيذ: يجب أن يصاحب اتخاذ القرار خلق ظروف مواتية لتحقيق الخطط.

ثانياً الجانب التطبيقي :

تحليل البيانات:

تمهيد:

من خلال هذه الدراسة يتم التطرق للمنهج والاجراءات المتبعة في الدراسة، والذي يتضمن: تحديد المنهجية المتبعة، والمجتمع والعينة المستهدفة، والأدوات المستخدمة من حيث البناء وأساليب التحقق من صدقها وثباتها، والأدوات والعمليات الإحصائية التي تستخدم في تحليل البيانات، وذلك على النحو التالي:

أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة، كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين هم موضوع مشكلة الدراسة، وهو يتكون من الموظفين بالقطاع الصناعي (مجموعة شركة دال للمنتجات الغذائية، ومجموعة شركات معاوية البرير للمنتجات الغذائية)، البالغ عددهم (140) وفقاً للآتي:

تحديد حجم العينة:

يحدد حجم العينة وفقاً لمعادلة (Taro Yamane) التالية: (علي، وآخرون، 2019م، ص 47)

$$n = \frac{N}{1 + N e^2}$$

وبما ان حجم المجتمع يساوي (N=140) هو يمثل عدد الموظفين والعاملين العينة المختارة (مجموعة شركة دال للمنتجات الغذائية، ومجموعة شركات معاوية البرير للمنتجات الغذائية)، عليه فان حجم العينة يمكن تحديده كالاتي:

إذا فان حجم العينة يساوى 103 شخص.

تم قياس درجة الإستبانة المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس لكرت الخماسي، في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلى وزن له والذي أعطيت له (5) درجات والذي يمثل في حقل الإجابة (أوافق بشدة) إلى أدنى وزن له والذي أعطي له (1) درجة واحدة وتمثل في حقل الإجابة (لا أوافق بشدة) وهنالك ثلاثة أوزان بينهما والغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقديرهم والجدول (أ) التالي يوضح ذلك.

جدول (أ) المفتاحي الوزن النسبي والنسبي المرجح لمقاس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	الوزن النسبي	الوزن النسبي المرجح	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	4.2--5	درجة موافقة عالية ً
أوافق	4	3.4--4.2	درجة موافقة
محايد	3	2.6--3.4	المحايدة في الرأي
لا أوافق	2	1.8--2.6	درجة لعدم الموافقة
لا أوافق بشدة	1	1—1.8	درجة لعدم الموافقة بشدة

بناءً على قيم الاوزان في الجدول (أ) أعلاه يصبح الوسط الفرضي للدراسة هو مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5 =(15/5)=3 وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

ثبات الاستبانة Reliability:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معاملات ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (1) **معاملات الثبات للاستبانة**

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية	16	0.910
القرارات الإستراتيجية.	8	0.785
الأداة ككل	32	0.940

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2024م.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الثبات بطريقة (ألفا كرونباخ) لأداة الدراسة نجد أن معاملات ألفا كرونباخ للمحاور (0.785 0.910,)، بينما بلغت قيمة ألفا كرونباخ للأداة ككل (940.0)، نلاحظ أن جميع معاملات الثبات جاءت مرتفعة. مما سبق من نتائج الثبات فإنه يمكن التوصل إلى أن الأداة تمتاز بالثبات، يمكن الاعتماد على الاستبانه كاداة مناسبة ويمكن الوثوق بالنتائج ومما يجعل الباحث مطمئن لإجابات أفراد العينة على الاستبانة وبالتالي فإن النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال الاستبانة ستكون موثوقة ويعتمد عليها في الوصول إلى القرارات السليمة.

جدول (2) التكرارات والنسب المئوية لعبارات بطاقة الأداء المتوازن

العبـــــــــــــارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تحقيق الاتساق والتناغم بين مستويات التكلفـة والأقسام الإدارية	ك	33	52	13	2	1
	%	% 32.7	% 51.4	% 12.9	% 2	% 1
الربط بين ضبط التكاليف ومؤشرات الأداء والأهداف الإستراتيجية	ك	34	53	13	0	1
	%	% 33.7	% 52.5	% 12.9	% 0.0	% 1
تقديم معلومات تكاليفية تربط بين الأهداف قصيرة وطويلـة الآجل للإدارة العليـا	ك	41	39	12	8	1
	%	% 40.6	% 38.6	% 11.9	% 7.9	% 1
الاهتمام بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بصـورة مرنة	ك	44	41	11	4	1
	%	% 43.6	% 40.6	% 10.9	% 4.0	% 1
عمل جميع الوحدات والمستويات الإدارية بتـوازن	ك	46	42	12	0	1
	%	% 45.5	% 41.6	% 11.9	% 0.0	% 1
الاهتمـام بعمليـات الإنتـاج المتوازن	ك	34	42	19	4	2
	%	% 33.7	% 41.6	% 18.8	% 4.0	% 2
تمكين الوحدة الاقتصادية من مراقبة النتائج المالية	ك	36	51	10	3	1
	%	% 35.5	% 50.4	% 9.9	% 3.0	% 1
الاعتماد على المؤشرات الماليـة وغير الماليـة فـي قياس التكلفة	ك	43	42	14	2	0
	%	% 42.6	% 41.6	% 13.9	% 2.0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2024م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

أ. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تحقيق الاتساق والتناغم بين مستويات التكلفـة والأقسام الإدارية بلغت (84.1 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (3.0 %).

ب. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الربط بين ضبط التكاليف ومؤشرات الأداء والأهداف الإستراتيجية بلغت (86.2 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (1.0 %).

ج. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تقديم معلومات تكاليفية تربط بين الأهداف قصيرة وطويلـة الآجل للإدارة العليـا بلغت (79.2 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (8.9 %).

د. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الاهتمام بتحديد نقاط القوة ونقاط

الضعف بصورة مرنة بلغت (84.2 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (5.0 %).

هـ. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون عمل جميع الوحدات والمستويات الإدارية بتوازن بلغت (87.1 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.6 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (1.0 %).

و. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الاهتمام بعمليات الإنتاج المتوازن بلغت (75.3 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.8 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (6.0 %).

ز. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تمكين الوحدة الاقتصادية من مراقبة النتائج المالية بلغت (86.1 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (4.0 %).

ح. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الاعتماد على المؤشرات المالية وغير المالية في قياس التكلفة بلغت (84.2 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (2.0 %)

جدول (3) التكرارات والنسب المئوية لعبارات نظام الإنتاج في الوقت بالضبط

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تجهيز المنتجات حسب الطلب	ك	52	31	13	4	1
	%	% 51.5	% 30.7	% 12.9	% 4.0	% 1.0
التحكم على العمليات الإنتاجية	ك	42	49	8	2	0
	%	% 41.6	% 48.5	% 7.9	% 2.0	% 0
تخفيض المخزون إلى أدنى مستوياته	ك	44	44	11	2	0
	%	% 43.6	% 43.6	% 10.9	% 2.0	% 0
تخفيض وقت إعداد الآلات	ك	28	38	17	14	4
	%	% 27.7	% 37.6	% 16.8	% 13.9	% 4.0
شراء مستلزمات الإنتاج عند الحاجة	ك	33	40	17	7	4
	%	% 32.7	% 39.6	% 16.8	% 6.9	% 4.0
الاعتماد على نقطة إعادة الطلب	ك	35	30	18	13	5
	%	% 34.6	% 29.7	% 17.8	% 12.9	% 5.0
تطبيق العمليات الفورية للإنتاج	ك	31	37	23	8	2
	%	% 30.7	% 36.6	% 22.8	% 7.9	% 2.0
القضاء على أوقات الانتظار	ك	41	47	10	2	1
	%	% 40.6	% 46.5	% 9.9	% 2.0	% 1.0

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2024م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

أ. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تجهيز المنتجات حسب الطلب بلغت (82.2 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (5.0 %).

ب. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن التحكم على العمليات الإنتاجية بلغت (90.1 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (2.0 %).

ج. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تخفيض المخزون إلى أدنى مستوياته بلغت (87.2 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (2.0 %).

د. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تخفيض وقت إعداد الآلات بلغت (65.3 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.8 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (17.9 %).

هـ. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن شراء مستلزمات الإنتاج عند الحاجة بلغت (72.3 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.8 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (10.9 %).

و. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الاعتماد على نقطة إعادة الطلب بلغت (64.3.4 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.8 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (17.9 %).

ز. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق العمليات الفورية للإنتاج بلغت (67.3 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.8 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (9.9 %).

ح. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القضاء على أوقات الانتظار بلغت (87.1 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (3.0 %).

جدول التكرارات والنسب المئوية لعبارات القرارات الإستراتيجية.

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تقليل مخاطر الاستقرار الداخلية	ك	46	37	15	2	1
	%	% 45.5	% 36.6	% 14.9	% 2.0	% 1.0
تقليل مخاطر الاستقرار الخارجية	ك	34	40	21	4	2
	%	% 33.7	% 39.6	% 20.8	% 4.0	% 2.0
استقرار العاملين بالمؤسسة	ك	47	34	14	4	2
	%	% 46.6	% 33.7	% 13.9	% 4.0	% 2.0
تقليل مخاطر بيئة العمل	ك	50	37	12	1	1
	%	% 49.5	% 36.6	% 11.9	% 1.0	% 1.0
الاعتماد على سياسة التمويل الذاتي	ك	40	35	17	6	3
	%	% 39.6	% 34.7	% 16.8	% 5.9	% 3.0
خلق ظروف مواتية لتحقيق الخطط المستقبلية	ك	38	43	15	4	1
	%	% 37.6	% 42.6	% 14.9	% 4.0	% 1.0
تنفيذ قرارات شاملة ومتعددة الابعاد وبعيدة المدى	ك	47	35	14	3	2
	%	% 46.5	% 34.7	% 13.9	% 3.0	% 2.0
الاستمرار والإقدام في تحقيق الأهداف والغايات5	ك	63	32	4	1	1
	%	% 62.4	% 31.7	% 4.0	% 1.0	% 1.0

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2024م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

أ. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تقليل مخاطر الاستقرار الداخلية بلغت (82.1 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (3.0 %).

ب. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تقليل مخاطر الاستقرار الخارجية بلغت (73.3 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.8 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (6.0 %).

ج. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تقليل مخاطر الاستقرار الخارجية بلغت (80.3 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (6.0 %).

د. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن المحافظة على تقليل مخاطر بيئة العمل بلغت (86.1 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (2.0 %).

هـ. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الاعتماد على سياسة التمويل الذاتي بلغت (74.3 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.8 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (9.0 %).

و. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن خلق ظروف مواتية لتحقيق الخطط المستقبلية بلغت (80.2 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (5.0 %).

ز. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تنفيذ قرارات شاملة ومتعددة الابعاد وبعيدة المدى بلغت (81.2 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.9 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (5.0 %).

ح. أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الاستمرار والإقدام في تحقيق الأهداف والغايات بلغت (80.6 %)، أما الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.2 %)، بينما غير الموافقين على ذلك بلغت نسبتهم (2.2 %).

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد بطاقة الأداء المتوازن.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
تحقيق الاتساق والتناغم بين مستويات التكلفة والأقسام الإدارية	4.13	0.78	موافق	7
الربط بين ضبط التكاليف ومؤشرات الأداء والأهداف الإستراتيجية	4.18	0.73	موافق	5
تقديم معلومات تكاليفية تربط بين الأهداف قصيرة وطويلة الآجل للإدارة العليا	4.10	0.96	موافق	8
الاهتمام بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بصورة مرنة	4.22	0.87	موافق بشدة	4
عمل جميع الوحدات والمستويات الإدارية بتوازن	4.78	5.11	موافق بشدة	1
الاهتمام بعمليات الإنتاج المتوازن	4.50	5.16	موافق بشدة	2
تمكين الوحدة الاقتصادية من مراقبة النتائج المالية	4.17	0.80	موافق بشدة	6
الاعتماد على المؤشرات المالية وغير المالية في قياس التكلفة	4.25	0.77	موافق بشدة	3
المحور ككل	4.29		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2024م.

بينت نتائج الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول/الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية، البعد الثاني (بطاقة الأداء المتوازن)، فمن خلال المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور والذي بلغ (4.29) يقع بداخل الفئة الخامسة لمعيار ليكرت الخماسي والتي تعني أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات بعد بطاقة الأداء المتوازن ما يعني أن درجة موافقة أفراد العينة الأساليب الحديثة للمحاسبة للمحاسبة الإدارية، من خلال بطاقة الأداء المتوازن كبيرة جداً.وبناء على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب العبارات تنازلياً إبتداءً من المتوسط الأكبر وانتهاء بالعبارة ذات المتوسط الأصغر، فنجد أن العبارة (عمل جميع الوحدات والمستويات الإدارية بتوازن)، في بداية الترتيب بمتوسط بلغ (4.78) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم العبارة (الاهتمام بعمليات الإنتاج المتوازن) بمتوسط بلغ (4.50)، درجة موافقة كبيرة جداً، وفي المرتبة الثالثة حلت العبارة، (الاعتماد على المؤشرات المالية وغير المالية في قياس التكلفة) بمتوسط بلغ (4.25) ودرجة موافقة كبيرة جداً، وفي المرتبة الرابعة العبارة (تقديم معلومات تكاليفية تربط بين الأهداف قصيرة وطويلة الآجل للإدارة العليا) بمتوسط بلغ (4.22) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم العبارة (الربط بين ضبط التكاليف ومؤشرات الأداء والأهداف الإستراتيجية)، بمتوسط بلغ (4.18) ودرجة موافقة كبيرة، وفي المرتبة السادسة حلت العبارة (تمكين الوحدة الاقتصادية من مراقبة النتائج المالية) بمتوسط بلغ (4.17) ودرجة موافقة كبيرة، وفي المرتبة السابعة حلت العبارة(تحقيق الاتساق والتناغم بين مستويات التكلفة والأقسام الإدارية) بمتوسط بلغ (4.13) ودرجة موافقة كبيرة، وأخيراً وفي المرتبة الثامنة حلت العبارة (تقديم معلومات تكاليفية تربط بين الأهداف قصيرة وطويلة الآجل للإدارة العليا) بمتوسط بلغ (4.10) ودرجة موافقة كبيرة.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد نظام الإنتاج في الوقت بالضبط.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
القضاء على أوقات الانتظار	4.50	5.75	موافق بشدة	1
تجهيز المنتجات حسب الطلب	4.29	0.73	موافق بشدة	2
التحكم على العمليات الإنتاجية	4.29	0.74	موافق بشدة	3
تخفيض المخزون إلى أدنى مستوياته	4.28	0.91	موافق بشدة	4
تخفيض وقت إعداد الآلات	4.24	0.79	موافق بشدة	5
شراء مستلزمات الإنتاج عند الحاجة	3.90	1.06	موافق	6
الاعتماد على نقطة إعادة الطلب	3.86	1.01	موافق	7
تطبيق العمليات الفورية للإنتاج	3.76	1.20	موافق	8
المحور ككل	4.14		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2024م.

بينت نتائج الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول/ الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية، البعد الثالث (نظام الإنتاج في الوقت بالضبط)،

فمن خلال المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور والذي بلغ (4.14) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي والتي تعني أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات بعد نظام الإنتاج في الوقت بالضبط ما يعني أن درجة موافقة أفراد عينة الأساليب الحديثة للمحاسبة للمحاسبة الإدارية، من خلال نظام الإنتاج في الوقت بالضبط كبيرة.

وبناء على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب العبارات تنازلياً إبتداءً من المتوسط الأكبر وانتهاء بالعبارة ذات المتوسط الأصغر فنجد أن العبارة (القضاء على أوقات الانتظار) في بداية الترتيب بمتوسط بلغ (4.50) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم العبارة (تجهيز المنتجات حسب الطلب) بمتوسط بلغ (4.29) ودرجة موافقة كبيرة جداً، وفي المرتبة الثالثة حلت العبارة (التحكم على العمليات الإنتاجية) بمتوسط بلغ (4.29) ودرجة موافقة كبيرة جداً، وفي المرتبة الرابعة حلت العبارة(تخفيض المخزون إلى أدنى مستوياته) بمتوسط بلغ (4.28) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم العبارة (تخفيض وقت إعداد الآلات) بمتوسط بلغ (4.24) ودرجة موافقة كبيرة جداً، تليها العبارة (شراء مستلزمات الإنتاج عند الحاجة) بمتوسط بلغ (3.90) ودرجة موافقة كبيرة، ومن ثم العبارة (الاعتماد على نقطة إعادة الطلب) بمتوسط بلغ (3.86) ودرجة موافقة كبيرة، وأخيراً العبارة (تطبيق العمليات الفورية للإنتاج) بمتوسط بلغ (3.76) ودرجة موافقة كبيرة.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث القرارات الاستراتيجية.

العبـــــارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
تقليل مخاطر الاستقرار الداخلية	4.530	0.715	موافق بشدة	1
تقليل مخاطر الاستقرار الخارجية	4.327	0.801	موافق بشدة	2
استقرار العاملين بالمؤسسة	4.238	0.850	موافق بسدة	3
تقليل مخاطر بيئة العمل	4.208	0.931	موافق بشدة	4
الاعتماد على سياسة التمويل الذاتي	4.188	0.956	موافق	5
خلق ظروف مواتية لتحقيق الخطط المستقبلية	4.119	0.875	موافق	6
تنفيذ قرارات شاملة ومتعددة الابعاد وبعيدة المدى	4.020	1.039	موافق	7
الاستمرار والإقدام في تحقيق الأهداف والغايات	3.990	0.943	موافق	8
المحور ككل	4.20		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2024م.

بينت نتائج الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث القرارات الإستراتيجية فنجد أن المتوسط الكلي لعبارات هذا المحور بلغ (4.20) يقع

بداخل الفئة الخامسة لمعيار ليكرت الخماسي والتي تعني أن أفراد العينة موافقين بشدة على مدى توفر القرارات الإستراتيجية في شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وبناء على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب العبارات تنازلياً إبتداءً من المتوسط الأكبر وانتهاء بالعبارة ذات المتوسط الأصغر فنجد أن العبارة (تقليل مخاطر الاستقرار الداخلية) في بداية الترتيب بمتوسط بلغ (4.530) ودجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم العبارة (تقليل مخاطر الاستقرار الخارجية) ومتوسط بلغ (4.327) ودرجة موافقة كبيرة جداً، وفي المرتبة الثالثة حلت العبارة(استقرار العاملين بالمؤسسة) متوسط بلغ (4.238) ودرجة موافقة كبيرة جداً، وفي المرتبة الرابعة حلت العبارة (تقليل مخاطر بيئة العمل) ومتوسط بلغ (4.208) ودرجة موافقة كبيرة جداً، وفي المرتبة الخامسة حلت العبارة (الاعتماد على سياسة التمويل الذاتي) بمتوسط بلغ (4.188) ودرجة موافقة كبيرة، وفي المرتبة السادسة حلت العبارة (خلق ظروف مواتية لتحقيق الخطط المستقبلية) بمتوسط بلغ (4.119) ودرجة موافقة كبيرة، ومن ثم العبارة (تنفيذ قرارات شاملة ومتعددة الابعاد وبعيدة المدى) بمتوسط بلغ (4.030) ودرجة موافقة كبيرة، وفي المرتبة الثامنة والأخيرة حلت العبارة (تقليل مخاطر الإستقرار الخارجية) بمتوسط بلغ (3.990) ودرجة موافقة كبيرة.

اختبار الفرضيات:

للإجابة عن فرضيات الدراسة تم استخدام اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كل على حدة كما يلي:

جدول (8) تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين بطاقة الأداء المتوازن وترشيد القرارات الاستراتيجية.

النموذج	B	قيمة (t)	مستوى الدلالة	R	R-square	F
الحد الثابت	26.475	13.159	0.000	0.345	0.119	13.389
بطاقة الأداء المتوازن	0.208	3.659	0.000			

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2024م.

الجدول أعلاه يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين المتغير المستقل (بطاقة الأداء المتوازن) والمتغير التابع (ترشيد القرارات الإستراتيجية) فنجد قيمة (F) بلغت (13.389) وهي قيمة معنوية مايعني أن نموذج العلاقة الناتجة معنوي ودال إحصائياً أي يمكن الاعتماد عليه في عملية ترشيد القرارات الإستراتيجية. ونجد أن معامل الارتباط بلغ (0.345) إرتباط طردي متوسط ومؤثر ، وان معامل التحديد بلغ (0.119) ما يعني أن نسبة مساهمة المتغير المستقل (بطاقة الأداء المتوازن) في إحداث تأثير على المتغير التابع بلغ (ترشيد القرارات الإستراتيجية) (12 %)، وأن قيمة (ت) المحسوبه للمتغير المستقل بلغت (3.659) وهي دالة احصائياً وأن بطاقة الأداء المتوازن بلغ (0.208) وموجب ودال احصائياً ما يعني قبول الفرض أي (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بطاقة الأداء المتوازن ودعم ترشيد القرارات الإستراتيجية عند مستوى دلالة (0.05).

جدول (9) تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين نظام الانتاج في الوقت بالضبط وترشيد القرارات الاستراتيجية.

النموذج	B	قيمة (t)	مستوى الدلالة	R	R-square	F
الحد الثابت	26.514	12.718	.000	.332	0.110	12.289
نظام الانتاج في الوقت بالضبط	.215	3.506	.001			

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية، 2024م.

الجدول أعلاه يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين المتغير المستقل (نظام الانتاج في الوقت بالضبط) والمتغير التابع (ترشيد القرارات الإستراتيجية) فنجد قيمة (F) بلغت (12.289) وهي قيمة معنوية ما يعني أن نموذج العلاقة الناتجة معنوي ودال احصائياً أي يمكن الاعتماد عليه في عملية ترشيد القرارات الإستراتيجية. ونجد أن معامل الارتباط بلغ (0.332) ارتباط طردى و مؤثر، وأن معامل التحديد بلغ (0.110) ما يعني أن نسبة مساهمة المتغير المستقل (نظام الانتاج في الوقت بالضبط) في احداث تأثير على المتغير التابع (ترشيد القرارات الإستراتيجية) بلغ (11 %)، وان قيمة (ت) المحسوبة للمتغير المستقل بلغت (3.506) وهي دالة احصائياً وأن نظام الانتاج في الوقت بالضبط بلغ (0.215) وموجب ودال احصائياً ما يعني قبول الفرض أي (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الانتاج في الوقت بالضبط ودعم ترشيد القرارات الإستراتيجية عند مستوى دلالة 0.05)).

مناقشة النتائج:

كما هو معلوم للجميع شهد العالم تحولات كبيرة ومتسارعة في بئية الاعمال الحديثة بسبب تداعيات العولمة الاقتصادية وتطور تكنولوجيا الانتاج والمعلومات, لذلك سعي الباحثان الى بيان اثر بطاقة الأداء المتوازن والانتاج في الوقت بالضبط على ترشيد القرارات الإستراتيجية ويعتبر الجزء الخاص بالتحليل الاجصائى قاعدة أساسية تستند عليها الدراسات العلمية بشكل عام، والدراسات التجارية والادارية بشكل خاص، فمن خلاله نحصل على النتيجة النهائية للدراسة التي بُنيت عليها فرضيات الدراسة. ولإختبار فرضيات الدراسة اعتمد الباحث على الإنحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression وهو دراسة للتوزيع المشترك للمتغير المستقل يقاس دون خطأ ويسمى متغير مستقل Inedepend Variable ويرمز لها بالرمز x (**الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة الإدارية**: x) متغيرين (بطاقة الأداء المتوازن ' نظام الانتاج في الوقت بالضبط) والآخر يأخذ قيماً تعتمد على قيم المتغير المستقل ويسمى التابع dependent Variable ويرمز له بالرمز y (**نرشيد القرارات الاستراتيجية**:y) ومن خلال مخرجات جداول الانحدار والارتباط الخطي البسيط يتم القياس بالنظر إلى عدد من العوامل منها لتسهيل الفهم للقارئ منها:

1. حساب معامل الإرتباط (R) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين.
2. حساب معامل التحديد (R^2) لقياس مسئولية المتغير المستقل في ودرجة إعتماد التغير الذي يحدث للمتغير التابع.
3. معنوية العلاقة (الارتباط) و(الانحدار) .

4. مستوى المعنوية وهو معروف (0.05) .
5. مستوى الدلالة القيمة الاحتمالية وهو إحتمال الوقوع في الخطأ
6. الاحصاءات الوصفية(النسب المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية)

ومن خلال نتائج الاحصاءات أعلاه توصل الباحثان الى قبول فرضيتى الدراسة كما توصل الباحث من خلال استطلاع آراء بعض المبحوثين إلى أن أهمية نظام الإنتاج في الوقت المحدد تنبع من الآتي:

i. متابعة الأخطاء وتصحيحها بأقل التكاليف (جيلي، دال، هندسة صناعية، 2020م).
ii. إزالة الأنشطة التي ترهق المؤسسة بتكاليف غير مباشرة وضرورية (محمد المجتبى، مدير إداري، الشركة العربية، 2020م)
iii. مساعدة المؤسسة على إتخاذ الإجراءات الوقائية للإنتاج بتكلفة منخفضة (فتحي محمود، مدير إنتاج، شركة فيتا، 2020م)

النتائج:

بعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. توجد علاقة بين بطاقة الأداء المتوازن وترشيد القرارات الإستراتيجية.
2. هنالك علاقة بين نظام الإنتاج في الوقت بالضبط وترشيد القرارات الإستراتيجية.
3. تقوم بطاقة الاداء المتوازن بربط كل الوحدات والمستويات الإدارية من خلال الخطط والسياسات وربطها بالأهداف.
4. يقوم نظام الإنتاج في الوقت بالضبط بالقضاء على أوقات الانتظار من خلال توفير نظام معلومات فعال
5. تساهم القرارات الاستراتيجية في تقليل مخاطر الاستقرار الداخلية من خلال تطبيق الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم توصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

1. الاهتمام بأساليب بطاقة الأداء المتوازن لأن ذلك dحقق الاتساق والتناغم بين مستويات التكلفة والأقسام الإدارية المختلفة.
2. الاهتمام بأساليب بطاقة الاداء المتوازن لأن ذلك يمكن الوحدة الاقتصادية من مراقبة النتائج المالية.
3. الاعتماد على نقطة إعادة الطلب لأن ذلك يساهم في الاستغناء عن كافة أنواع المخزون
4. الاستمرار والإقدام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وذلك تحدد الاتجاه العام للمنظمة وقدرتها على البقاء في ضوء التغيرات غير المتوقعة وغير المعلومة
5. أهمية تقليل مخاطر بيئة العمل للعمل على تعزيز النجاح بعيد المدى للمؤسسة.

الهوامش:

(1) عيد، خلود وليد عيد، 2014م، نظام تخطيط الموارد (ERP)، نظام الإنتاج في الوقت المحدد(-JIT)،في تحقيق الأسبقيات التنافسية، كلية الدراسات العليا جامعة الشرق الأوسط رسالة ماجستير غير منشورة، عمان.

(2) الحاج، إنعام أحمد محمد الحاج، 2014م، المحاسبة الإدارية ودورها في تقويم كفاءة الأداء المالي، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم.

(3) درويش، سارة درويش، 2016م، آليات المحاسبة الإدارية الحديثة في تحقيق الميزة التنافسية، كلية الدراسات العليا جامعة العربي بن مهيدي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

(4) أمل عبد الحسين كحيط، نهله ثابت مدلول، 2019م، دور بطاقة الأداء المتوازن في تخطيط موارد المشروع، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد 13، العدد 27، البصرة.

(5) عزايزية، جنينة، سارة غزايزية، عمر جنينه، شوقي جدي، 2017م، المعوقات المؤثرة على استخدام بطاقة الأداء المتوازن، مجلة الباحث، العدد 17، الجزائر.

(6) المومن، موسى، مسعود، عبد الكريم المومن، عبد القادر موسى، عبد الحميد مسعود، 2021م، أهمية بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلة 4، العدد 1، الجزائر.

(7) حسين، كاظم، وسام نعمة حسين، علاء عبود كاظم، 2019م، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المصرفي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، تكريت.

(8) إبراهيم، سحر طلال براهيم، 2013م، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 35، بغداد.

(9) جريرة، طلال سليمان جريرة، 2014م، مدى تقييم الأداء، باستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في شركات الصناعات الغذائية المساهمة العامة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، جامعة جرش، المجلد 41 العد 2 ، عمان.

(10) جابر، النميري، مجبور جابر، 2001م، التحديات التي تواجه استخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن في الدول المتقدمة والنامية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، القاهرة.

(11) جاريسون، نورين، راي إتش جاريسون، إريك نورين، 2008م، المحاسبة الإدارية، دار المريخ للنشر، الرياض.

(12) البرديني، خلود وليد عيد البرديني، 2014م، نظام تخطيط الموارد، نظام الإنتاج في الوقت المحدد في تحقيق الأسبقيات التنافسية، كلية الدراسات العليا جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان.

(13) المطارنة، البشتاوي، غسان فلاح المطارنة، سليمان حسين البشتاوي، 2007م، أثر تطبيق تكاليف الإنتاج في الوقت المحدد على الأداء التشغيلي في الشركات الصناعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، عمان.

(14) حسين، أحمد حسين علي حسين، 2013م، المحاسبة الإدارية المتقدمة للفكر الاستراتيجي، الدار الجامعية، الإسكندرية.

(15) هورنجرن، جورجفرستر، تشارلز هورنجرن، سريكاتداتار، جورجفرستر، تعريب أحمد حامد حجاج، 2009م، محاسبة التكاليف مدخل إداري الكتاب الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض.

(16) عبد الملك، سمير منير عبد الملك، 2007م، القرارات المالية الاستراتيجية في استئجار الموجودات طويلة الأجل، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 67، بغداد.

(17) طالب، مصطفي سعيد طالب، 2020م، إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) وأثرها في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، مجلد 26، العدد 117، المستنصرية.

(18) عبد الله، وهاب، عبد الله محمود عبد الله، كمال مجيد وهاب، 2019م، أثر الأنماط المعرفية في تعزيز كفاءة القرار الاستراتيجي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 48، تكريت.

(19) السعودي، طالب، فاطمة عبد علي السعودي، علاء فرحات طالب، المعرفة التسويقية في تعزيز فاعلية القرارات الإستراتيجية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 35، المجلد 9، د ت، كربلاء.

(20) بوبعاية، حسان بوبعاية، 2014م، فعالية نظم المعلومات الإستراتيجية في ترشيد القرارات ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كلية الدراسات العليا، جامعة محمد بوضياف المسيلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، المسيلية.

(21) ياسين، سالمي ياسين، 2010م، الطرق الحديثة لحساب التكاليف واتخاذ القرار في المؤسسة، كلية الدراسات العليا جامعة الجزائر3، رسالة ماجستير غير منشورة،الجزائر.

(22) حسين، علاء أحمد حسن، 2005م، أهمية ومدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، مجلد 1 العدد 2، عمان.

(23) (Available at http://archives.univ-biskra.dz/bitstream,

(24) Available at https://ara.mentorbizlist.com/4195935-strategic-decisions-are-..-essence-and-features-decision-making-methods,

آلية الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين السودانيين (دراسة ميدانية وصفية تطبيقية في الفترة من يناير 2023 إلى يناير2024م)

أ. منصور على عبد الله إبراهيم
محاضر - كلية الدعوة و الاعلام - جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية

د. المهدي سليمان المهدي
كلية علوم الاتصال - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

مستخلص:

جاءت هذه الدراسة بعنوان: آلية الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين السودانيين (دراسة ميدانية)مشكلة الدراسة: تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أثر الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة في السودان من وجهة نظر الصحفيين السودانيين؟ مجتمع الدراسة: تكون مجتمَع الدِرَاسَة من الصحفيين السودانيين العاملين بالصحف الإلكترونية السودانية وبلغت أعدادهم (200)صحفي، (وذلك حسب إفادة رابطة الصحافة الإلكترونية)، وقام (الباحث) باستخدام المعادلات الإحصائية مدخل رابطة التربية الأمريكية لتحديد الحد الأدنى المناسب لحجم العينة والتي تحدد المعادلات بالعدد (158) وذلك بدرجة ثقة 95 % وخطأ في تقدير النسبة (05.0)، وقام (الباحث) بتوزيع عدد أكبر من الاستبانات وحصل في النهاية على حجم العينة المطلوبة (158) وهي الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي. منهج الدراسة وأدواتها: استخدم (الباحث) المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتحليلي، و تم استخدام الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن التساؤلات في هذه الدراسة. أهم نتائج: يري الصحفيون أن إسهامات الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان كانت بدرجة كبيرة، وذلك بمتوسط عام (3.88 من 5). في حين جاءت موافقتهم على أهم أساليب الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة، وذلك بمتوسط عام (4.06 من 5). كما وافق أفراد الدراسة على وجود عدد من المعوقات التي تحد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة، وذلك بمتوسط عام (3.71 من 5). كما توصلت النتائج إلى عدم وُجُود فُرُوقات ذاتَ دلالة إحصائية عندَ المستوى (0.05) فأقل فِي استجابات الأفراد بمجتمَعَ الدِرَاسَة حَوْل محْاوَرها باختلاف (الْعُمْر- المؤهل العلمي - عدد الدورات الحاصل عليها في مجال الصحافة - عدد سنوات الخبرة في مجال الصحافة).التوصيات: قيام الصحافة الإلكترونية بتسليط الضوء على الفعاليات والاحتفالات الوطنية التي تنمي الشعور الوطني. نشر المقالات التي توجه الرأي العام نحو الاعتزاز بمقدرات الوطن وثرواته ومكتسباته. تبني منهج الدفاع من خلال تكذيب الأخبار المعادية من بعض الدول والجماعات التي تحاول النيل من أمن الوطن. التصدي بقوة والرد الصارم على الأفكار والشائعات التي تحاول النيل من مكانة الوطن.

الكلمات المفتاحية: آلية، المواطنة، مفهوم المواطنة، تعزيز مفهوم المواطنة، أبعاد المواطنة

The mechanism of electronic journalism in promoting the concept of citizenship from the point of view of Sudanese journalists (An applied descriptive field study in the period from January 2023 to January 2024AD)

A.Mansour Ali Abdullah
Dr:Almahdi Suleiman Almahdi

Abstract:

This Study was entitled :The mechanism of electronic journalism in promoting the concept of citizenship from the point of view of Sudanese journalists (a field study)The problem of the study: The problem of the study is the following main question: What is the mechanism of electronic journalism in promoting the concept of citizenship in Sudan from the point of view of Sudanese journalists?Study population: The study population consisted of Sudanese journalists working in Sudanese electronic newspapers, and their numbers reached (200) journalists, (according to the report of the Electronic Press Association), and the (researcher) used statistical equations at the entrance of the American Education Association to determine the appropriate minimum sample size, which determines the equations with the number (158) with a confidence score of 95 % and an error in estimating the percentage (05.0), and the researcher distributed a larger number of questionnaires and finally obtained the required sample size (158), which are valid questionnaires for statistical analysis. Study Methodology and Tools: The researcher used the descriptive approach in both survey and analytical types, and the questionnaire was used as a tool to collect data, achieve the objectives of the study and answer the questions in this study.Key findings: Journalists believe that the contributions of electronic journalism in promoting the concept of citizenship in Sudan have been great, with an overall average of 3.88 out of 5. While their approval came on the most important methods of electronic journalism in promoting the concept of citizenship, with an overall average of (4.06 out of 5). The study members also agreed that there are a number of obstacles that limit the role of electronic journalism in promoting the concept of citizenship, with an overall average of (3.71 out of 5). The results also found that there were no statistically significant differences at the

level (0.05) or less in the responses of individuals in the study population about its axes according to (age - academic qualification - number of courses obtained in the field of journalism - number of years of experience in the field of journalism). Recommendations: The electronic press sheds light on national events and celebrations that develop national feeling. Publishing articles that direct public opinion towards pride in the capabilities of the country, its wealth and its gains. Adopting the defense approach by denying hostile news from some countries and groups that try to undermine the security of the homeland.Strongly confront and respond strictly to ideas and rumors that try to undermine the status of the homeland.

Key words: Mechanism, Citizenship, the concept of citizenship, reinforcement the concept of citizenship, Dimensions of citizenship

مقدمة:

حظيت المواطنة باهتمام كبير باعتبارها قيمة من القيم التي يجب أن تتحلى بها فئات المجتمع وخاصة الشباب؛ نظرًا لأن فئة الشباب هم الفئة الأكثر عرضة للغزو الثقافي الفكري؛ مما نتج عنه قلة وعي هؤلاء الشباب بحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه الوطن. ويعد الولاء من الواجبات المهمة الملقاة على عاتق المواطنين، فهو واجب أساسي في الموازين الاجتماعية والوطنية من أجل التمتع بالحقوق التي تفرضها المواطنة في الدولة.

فمن الواجبات الوطنية عدم التآمر ضد الوطن والذود عن حياضه ونصرته وخدمته في كافة الأزمنة، سواء في أوقات الحرب أو السلم، وكذلك من واجبات المواطنة تعاون المواطنين فيما بينهم بغرض تحقيق الأهداف التي تقود للنهضة والرفعة، ويكون ذلك عبر تطبيق الأنظمة والقوانين، وإظهار الحب والنصرة للوطن؛ لأن أصل الولاء والطاعة انعكاس للتنشئة الاجتماعية للأفراد والجماعات عبر الروابط التي تجمعهم بوطنهم، وتتفوق على الروابط الأخرى كالقبلية والحزبية والطائفية؛ لأن الولاء للوطن أمر تطوعي وإرادي ينم عن فكرة جامعة في الإخلاص للوطن قولًا وفعلًا.(العاي، 2009م، ص 13). والقيمة للانتماء بالوطن تتجلى من خلال التفاعل والعمل المخلص للأفراد في مختلف المجالات في الواقع، وليس مجازًا، وبدون هذا الإنتماء، يصبح من الصعب مواجهة التحديات الحالية بصورة جماعية؛ لأن الأفراد يشكلون أمة واحدة عندما تتوحد مواقفهم (ناصر، 2003م، ص 230).

يعد الإنتماء بمثابة حلقات مترابطة، إذا تم قطع واحدة منها، فسوف تتأثر السلسلة، (البدراني، 2014م، ص 91).

فالمؤسسات الصحفية والإعلامية ذات قدرة عالية على الإسهام في تحقيق وغرس قيم المواطنة وخاصة الصحافة الإلكترونية، حيث تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تكوين الأفراد وشخصياتهم واتجاهاتهم في أوساط المجتمع من أجل تنمية روح القيم الوطنية والإجتماعية وغرسها، والتي تعنى بإعداد الأفراد بغرض

إدخالهم للحياة الإجتماعية حتى يصبحوا فاعلين؛ وبذلك تكون بداية مؤثرة في كافة مراحل حياة الأفراد. (جرار، 2012م، ص 91). ومن خلال ما تم عرضه عن المواطنة بحث في هذه الدراسة تأثير الصحافة الإلكترونية وإمكانياتها في تعزيز مفهوم المواطنة وزيادة الإنتماء واحترام القانون وسيادة الدولة والتحلي بقيم الصدق والأمانة في التعامل مع ممتلكات الدولة لتحقيق سياداتها و المحافظة عليها.

مشكلة الدراسة:

تعد المواطنة واحدة من أكثر القيم الإجتماعية والأخلاقية التي يحتاج إليها السودان في الوقت الراهن، ويتحدد دور الصحافة الإلكترونية في تنميتها من خلال تعزيز دور المواطنة وتكوين علاقات ودية بينها وبين الوطن. لكل ذلك تعزز إحساس (الباحث) بوجود مشكلة تستحق الدراسة لا سيما وأن موضوع المواطنة وتعزيزها يحتل مكانة بارزة في اهتمامات المجتمع بكافة فئاته وشرائحه المهنية(الحبيب، 2010م، ص25). وفي ظل التغيرات الإجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمعات وما يترتب عنها من ممارسات مسيئة تمثل تهديدًا لثوابتها الوطنية الراسخة وعبثًا بمقومات الأمن الوطني؛ فإن ذلك يتطلب أن تتحرك الجهود الوطنية لإبراز موضوع المواطنة وترسيخ قيم الولاء والانتماء للوطن؛ لذلك رأى (الباحث) أن يقوم بهذه الدراسة لتعزيز مفهوم المواطنة لدى المواطنين من وجهة نظر الصحفيين السودانيين باعتبارهم نخبًا من السلطة الرابعة، قادرة على التأثير من خلال وسائط تكنولوجية وإعلامية. وهو ما يتبلور في التساؤل الرئيس التالي : ما أثر الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين السودانيين ؟

تساؤلات الدراسة:

يتفرع عن التساؤل الرئيس للدراسة عدة تساؤلات فرعية، وهي :

1. ما درجة إسهام الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من جانب أفراد عينة الدراسة؟
2. ما أساليب الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من خلال أفراد عينة الدراسة؟
3. ما المعوقات التي تحد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة وفقًا لخصائصهم الشخصية؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة لتحقيق الآتي:

1. التعرف على درجة إسهام الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
2. التعرف على أساليب دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من وجهة نظر الصحفيين .
3. التعرف على المعوقات التي تحد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من جانب أفراد عينة الدراسة.
4. الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة وفقًا لخصائصهم الشخصية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة الآتي:

أولًا: الأهمية النظرية:

1. التعرف على تأثير الصحافة الإلكترونية نحو تعزيز المواطنة ومدى انعكاس ذلك على المواطنين من خلال عملية الاتصال الصحفي والتأثير فيهم.
2. تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعًا غاية في الأهمية يتعلق بالنسق القيمي للسودانيين.
3. أن تعزيز مفهوم المواطنة يلعب دورًا محوريًا في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه سلوكه وممارساته نحو تحقيق المواطنة الصالحة.
4. تكتسب الدراسة أهمية من خلال ما تطرحه من تصور علمي لتفعيل مفهوم المواطنة من قبل الصحافة الإلكترونية.

ثانيًا: الأهمية العملية:

1. مساعدة متخذي القرار في الدولة على الاستفادة من هذه القيم في تفجير الطاقات و بناء الدولة.
2. دعم سلوك التفاعل الإيجابي في المجتمعات مما يحدث التفكير نحو إيجاد الأنشطة التي تعمل على إعداد الفرد الصالح وتنمية الديمقراطية بطريقة إبداعية.
3. التعرف على دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز المواطنة ايجاد إطاراً لملامح دور الصحافة والصحفيين في نشر الوعي القيمي للمواطنة وتعزيزها.

سبب إختيار هذه الفترة:

شهدت هذه الفترة الكثير من الحراك و التحولات و التغييرات الجوهرية فى الأنظمة و الحكومات و بالتالي تأثيرها في المجتمع السوداني و شهدت أحداث داخلية و خارجية كثيرة أهمها الحرب الدائرة الآن في السودان و كان للإعلام ممثلا فى الصحافة الإلكترونية الأثر الفاعل فيها.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية : تحددت الدراسة على تناول أثر الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين السودانيين.
2. الحدود البشرية : تحددت الدراسة على الصحفيين السودانيين العاملين بالصحافة الإلكترونية.
3. الحدود المكانية : السودان .
4. الحدود الزمنية: يناير 2023- يناير2024م.

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

ألية لغة: من الة و نعني الوسيلة و الاليات هي الوسائل

التعزيز:

التعزيز لغة: «تعزز الرجل تقوَّى، والتعزيز التعضيد والتقويَّة»(الفيومي، 2000م، ص243).

اصطلاحًا: هو تعزيز السلوكيات الإيجابية المناسبة المتكررة الحدوث وذلك باستثارتها بالمثيرات المحفزة، وإبعادها عن المؤثرات السلبية المحبطة، مثل تعزيز الدافع وتحسين مفهوم الذات. (المحادين، 2008م، ص18).

تعريف التعزيز الإجرائي:

هو مجموعة من البرامج والفعاليات والأنشطة التي تقوم بها الصحافة الإلكترونية لتقوية المفهوم الصحيح للمواطنة لدى أفراد المجتمع السوداني.

المواطنة:

المواطنة في اللغة : المواطنة مأخوذة في العربية من الوطن المنزل تقيم به وهو «موطن الإنسان ومحله»، وطن البلد: اتخذه وطنًا، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان، وُلد فيه أم لم يولد. (ابن منظور، 1994م، ص338).

المواطنة في الاصطلاح: «هي واجبات متبادلة بين الأشخاص والدولة، بحيث يتحصل الشخص على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية كنتيجة للانتماء إلى مجتمع ما، وفي الوقت نفسه عليه واجبات يتعين عليه الوفاء بها» (الهواري ومصلوح، 1984م، ص110). ويعرفها (الباحث) إجرائيًا: شعور الفرد بالإنتماء والولاء إلى السودان انتماءً روحيًا، ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا؛ بحيث يصل إلى التكيف والتوافق الصحيح من وجهة نظر الفرد نفسه.

الصحافة الإلكترونية لغة:

صَحافة: (اسم) مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة أو مجلة والنسبة إليها: صِحافيّ والصحافة الإلكترونية تعني اسم مهنة من يجمع الاخبار وينشرها عبر الانترنت.

الصحافة اصطلاحاً: يشمل مصطلح الصحافة جميع الطرق التي تصل بواسطتها الأنباء والتعليقات عليها الي الجمهور وكل ما يجري في العالم مما يهم الجمهور وكل عمل وفكر ورأي تثيره أحداث العالم يكون المادة الأساسية للصحفي. (الفار،2010، ص 206).

الصحافة الإلكترونية اصطلاحاً:

(الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الانترنت وقواعد البيانات وتقدم خدماتها نظير اشتراك او مجاناً، حيث تكون على شكل صفحات يطالعها المستخدم عبر شاشة الحاسب الالي أو الموبايل). (مها:2004، ص127)

الصحافة الإلكترونية اجرائياً:

هي الصحف الإلكترونية الصادرة في الوطن العربي والتي تنشر على الانترنت وتستخدم كافة القوالب التحريرية للصحافة المطبوعة.

الصحفيون السودانيون:

يعرفهم (الباحث) إجرائيا بأنهم: مجموعة الصحفيون المنتمون إلى المؤسسات الصحفية ويزاولون المهنة بشكل رسمي في جمهورية السودان.

الخلفية النظرية للدراسة:

يتناول (الباحث) في هذا الفصل متغيرات الدراسة ، أهم النظريات والتعريفات الحديثة التي تم تناولها في المراجع العلمية ، والاستفادة منها ومحاولة الخروج باستخلاص أهداف الدراسة التي يسعى (الباحث) إلى تحقيقها عن طريق تناول مجموعة من المحاور المرتبطة بمتغير المواطنة ودور الصحافة

الإلكترونية والصحفيين مع ذلك المتغير، كما يمكن تناول وضع السودان من خلال تناول هذا المتغير.

أولًا: الإطار النظري للدراسة:

سوف يتم في هذا الجزء تناول مفهوم المواطنة ومدى التزام المجتمع السوداني بها وتوضيح وجهة نظر الصحفي السوداني في تأثير الصحافة الإلكترونية نحو تعزيز المواطنة، ومن خلال تجميع عدة مفاهيم استطاع (الباحث) أن يصل إليها من خلال الدراسات السابقة والكتب والمراجع التي اهتمت بالمواطنة في السودان.

المواطنة: الصحافة الإلكترونية:

1-1- نشأة الصحافة الإلكترونية:

هنالك اختلاف في تاريخ نشأة الصحافة الإلكترونية فمنهم من يرى أن بداية دخول التكنولوجيا في العملية الصحفية ونقل الأخبار هو نوع من أنواع الصحف الإلكترونية والتي يعود تاريخها للعام 1976م عندما اكتشفت خدمة (تلي تكست) وتم التعامل بها بين مؤسسة (BBC)الإخبارية تحت اسم (CEEFAX) ومؤسسة اندبند برود كاستينج)اوثوريتي)INDEPENDENTBROADCASTINGAUTHORITY عبر نظامها المعروف (أوركل) فيما تشير أدبيات الصحافة الإلكترونية إلى أن صحيفة (هليز نبورج داجيبلاد) السويدية أول صحيفة إلكترونية1990م .(الفرم :2009م ،ص29) ويري (الباحث) أن صحيفة (هليز نبورج داجيبلاد) كأول صحيفة إلكترونية هو الراجح و الصحيح لأنها تمثل شكل الصحافة الإلكترونية الحالية أما ما دونها فهي خدمات إعلامية إلكترونية.

ثم توالت إصدارات الصحف الإلكترونية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث صدرت صحيفة (شيكاغو أونلاين) في العام 1992م كأول صحيفة إلكترونية أمريكية تلتها في نوفمبر 1993م صحيفة (الواشنطن بوست)بنسختها الإلكترونية وفي أكتوبر 1994م صدرت أول صحيفة منتظمة على الإنترنت، بالو التو ويكلى (PALO ALTO WEEKLY)في كاليفورنيا وكانت تصدر مرتين في الأسبوع وفي العام 1994م صدرت صحيفة (ديلي تلغراف) الإلكترونية البريطانية DAILY TELEGRAPH كأول صحيفة أوروبية تنشر على الإنترنت. (العالم:2010م، ص 79).

في مايو 1998م نشرت مجلة(EDITOR AND PUBLISHER)قائمة تحتوي على عدد (2859) صحيفة يومية وأسبوعية لها مواقع على الويب منها 1749صحيفة موجودة بأمريكا. (اللبان:2005م، ص28).

2-1الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي:

يعتبر العام 2005م عام ظهور الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي حيث صدرت أكثر من (250) صحيفة على شبكة الإنترنت وتعد صحيفة الشرق الأوسط السعودية أول صحيفة عربية إلكترونية تصدر في العام 1995م تلتها صحيفة النهار اللبنانية في العام 1996م ومن ثم صحيفة الحياة اللندنية في نفس العام ثم صحيفة سودانيل السودانية في العام 1998م،اليوم أصبح بإمكان المتصفح للأنترنت العثور يوميًا على المزيد من الصحف الإلكترونية العربية الوليدة التي لم تتعد أعمارها الأيام أو الشهور..(كنعان ،2014م، ص15)

3-1- مفهوم الصحافة الإلكترونية:

أثرت التطورات التكنولوجية المتلاحقة تأثيراً مباشراً على مفهوم الصحافة بصفة عامة إضافة إلى وظائفها وسماتها فاكتشاف الالة الكاتبة (1904) والراديو (1913م) والتلفزيون (1930م) والأقمار الصناعية للاتصالات (1960م). وكل

التطورات المذكورة آنفا وغيرها قد أثرت على جمهور الصحافة الورقية تأثيرا كبيرًا مما أدي إلى تقليص الاهتمام بالصحافة المطبوعة والتعريف بنوع جديد من الصحافة المرئية والمسموعة والمقروءة والتي عرفت بالصحافة الإلكترونية. (نجوى:1998م، ص28).

ويري (الباحث) أن مفهوم الصحافة الإلكترونية مفهوم جديد دخل إلى الوسط الإعلامي أبان الثورة التكنولوجية التي أدت لتطور وسائل الإتصال وظهور الإنترنت ولا يخفي الأهمية الكبرى للإعلام الإلكتروني في هذا العصر والذي تعتبر الصحافة الإلكترونية الوليد الشرعي له. وبما أن هذا المفهوم جديد فقد وجد حظه من البحث و الدراسة من قبل (الباحث)ين وأساتذة الإعلام لتبيان معني دقيق للصحافة الإلكترونية يختلف عن مفهوم الصحافة الورقية التقليدية.

إن مصطلح الصحافة الإلكترونية يشير إلى استعمال قواعد المعلومات ولكنه كذلك يشير إلى استعمال الإنترنت للحصول على البيانات و المعلومات عن الموضوعات وقد ظهرت الصحافة الإلكترونية بمصطلحها الإنجليزي ELECTRONIC NEWS PAPERSS كإشارة إلى الصحف الورقية التي تنشر على الإنترنت ويرتبط مفهوم الصحافة الإلكترونية بمفهوم أخر أكثر وأعم شيوعًا وهو مفهوم النشر الإلكتروني-ELEC TRONIC PUBLISHING. والصحافة الإلكترونية كتعبير أو مصطلح يأتي ترجمة لأكثر من عبارة في الكلمات الأجنبية التالية: (تربان :2008م، ص94).

1.ELECTRONIC EDITION
2.ELECTRONIC NEWSPAPERS
3.ELECTRONIC JOURNALISM
4.ON-LINE JOURNALISM
5.PAPER LESS NEWSPAPERS
6.INTERACTIVE NEWSPAPERS
7.VIRTUAL NEWSPAPERS

بينما إنعكس ذلك في الإشارة إليها في الأدبيات العربية الإعلامية بأكثر من تعبير منها:

الصحافة الإلكترونية - الصحافة الرقمية -الصحافة الفورية -الصحف الورقية - النسخ الإلكترونية -الصحافة التفاعلية -الصحافة على الخط-الصحافة خارج الخط . (تربان :2008م، ص94).

يعتمد عمل الصحيفة الإلكترونية على نشر المادة الصحفية على شبكة الإنترنت العالمية مستخدمة تقنية الوسائط المتعددة. وقد أطلق على الصحافة الإلكترونية الصحافة التفاعلية (INTERACTIVE JOURNALISM) لأنها صحافة تتفاعل مع القارئ وتستلم أراءه وردوده ومقترحاته، أحيانا على الكثير من الأخبار والآراء الإعلامية والصحفية المنشورة. ومن مفاهيم الصحافة الإلكترونية أنها(نوع من الإتصال بين البشر يتم عبر الفضاء الإلكتروني–الإنترنت وشبكات المعلومات و الإتصالات الأخرى – تستخدم فيه فنونًا ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة ، مضافا إليها المستويات المختلفة من التفاعل مع المتلقي لاستقصاء الأنباء الآنية و غير الآنية و معالجتها و تحليلها و نشرها على الجماهير عبر الفضاء الإلكتروني بسرعة . (القعاري:2017،ص199)

1-4- تعريف الصحافة الإلكترونية:

بعد هذه المفاهيم المتعددة للصحافة الإلكترونية بات من الصعوبة إيجاد تعريف جامع للصحافة الإلكترونية حيث تنوعت تعريفات الباحثين وأساتذة الإعلام وذلك بسبب اختلاف السمات والوظائف والجنس الإعلامي بين أنماط الصحافة الإلكترونية وبحسب درجة وأبعاد توظيفها للتكنولوجيا والوسائط المتعددة. وقد رصد (الباحث) أكثر من خمسون تعريفًا للصحافة الإلكترونية منها الاتي:

تعرف بانها (نوع من الإتصال بين البشر يتم في الفضاء الإلكتروني، الإنترنت وشبكات المعلومات والإتصالات الأخرى، تستخدم فيه فنون وأليات الصحافة التقليدية مضافا إليها مهارات وأليات تقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط أو وسيلة). (أبو عيشة :2014م، ص99).

1-5- أهمية الصحافة الإلكترونية:

الصحافة الإلكترونية جاءت أهميتها من كونها تجاوزت قيود الجغرافيا والسياسة حيث أنها توزع في كافة أنحاء العالم في الوقت نفسه فما على المتلقي سواء الإتصال بالإنترنت وكذلك تخطت الحدود الزمانية والمكانية التي كانت تعيق توزيع ونشر الأخبار وتلقيها بالنسبة للرسائل التقليدية.

1-6- عوامل ظهور الصحافة الإلكترونية:

ساهمت عوامل عديدة في ظهور الصحافة الإلكترونية وتطورها بشكلها الحالي من حيث التحديات الاقتصادية والمتطلبات الإعلامية المستجدة والطبيعة التنافسية للعملية الإعلامية ومن هذه العوامل:

1. سهولة الحصول عليها ومجانيتها وإنخفاض معدل قراءة الصحف الورقية
2. ارتفاع نفقات إنتاج الصحف الورقية وتراجع إقبال المعلنين وانحسارهم
3. التزاوج والتقارب بين وسائل الإعلام (ثورة المعلومات)
4. تطور تكنولوجيا النشر والتحول الرقمي وظهور ونشأة الإنترنت

1-7- أنواع الصحافة الإلكترونية:

إن الصحافة الإلكترونية على الشبكة تنقسم إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولي الصحف الإلكترونية التابعة لمؤسسات صحفية

وهي قد تكون نسخًا إلكترونية بحتة للصحيفة الورقية أو صحف إلكترونية فاعلة مرتبطة بالصحيفة الأم ومدى استجابتها لمعايير الصحافة الإلكترونية مثل صحيفة الرياض وعكاظ بالسعودية والأهرام والأخبار بمصر والسوداني والأيام بالسودان وغيرها من الدول العربية.

الفئة الثانية: الصحف الإلكترونية المستقلة:

وهي صحف إلكترونية تمارس فنون العملية الصحفية في شبكة الإنترنت وليس لها ارتباط بصحف مطبوعة كصحيفة إيلاف الإلكترونية وسودانيل وسبق وعاجل.

الفئة الثالثة: المواقع الإخبارية والبوابات الإعلامية .

هي مواقع إعلامية شاملة متخصصة في نشر الأخبار والمعلومات في شبكة الإنترنت مع ملاحظة أن البوابة أكبر من الموقع من حيث الحجم المعلوماتي والخدمات الإلكترونية التي تقدمها للجمهور مثل موقع البي بي سي الإخباري و مواقع وكالات الأنباء العربية و الأجنبية. (الفرم :2009م ص 38)

يري (الباحث) أن الاختلاف بين أنواع الصحف الإلكترونية وفئات النشر واضح فالأخير يقصد بها كيفية ظهور المادة على مواقع الصحف الإلكترونية مثل صيغة(pdf)أو الصيغة التفاعلية التي تسمح للمتلقي بالمساهمة في تحرير الصحيفة و المشاركة بالرأي.

8-1- مزايا وخصائص الصحافة الإلكترونية:

لقد تطورت الصحافة الإلكترونية بشكل سريع وشكلت مصدرًا للأخبار والمعلومات فقد غطت المساهمات الفردية للأنترنت غالبية الأحداث الجارية في العالم لحظة حدوثها فإن إعلان الانتخابات الأمريكية سنة 1996م على الشبكة قد لفت إنتباه الناس إلى قوة هيمنة الوسيط الجديد.(الفيصل:2006م ص 114). والصحافة الإلكترونية تكسب ميزات متعددة كالتوظيف المحدود، ومضاعفة النشرات وخدمة متخصصة وحجم أكثر مرونة وأمانة القراء فالنشر داخل الخط دون أن يكون بديلًا عن الورقي هو مكمل مختار كما يري البعض.

علاوة على ذلك وبفضل الإنترنت أصبحت الصحف الإلكترونية تنافس محطات التلفزيونات والفضائيات والإذاعات المسموعة لأنها تستطيع استثمار وتوظيف وسائل اتصال جديدة (الوسائط المتعددة) حتى وان لم يكن هنالك مردود مالي واضح.(فرانسوا لسلي – نقولا ماكاريز:1996ـ2001م ص34)

تمتاز بالعديد من السمات والخصائص التي تميز الصحافة الإلكترونية عن غيرها من الصحف التقليدية ومن هذه الخصائص السمات التالية:

1.الحالية والآنية IMMEDIACY:

وهي الدرجة التي تستطيع معها مواقع الصحف الإلكترونية في شبكة الإنترنت مواكبة الأحداث والمستجدات وتزويد القراء باخر الأخبار والمعلومات بمعني أن الممارسة في بيئة الصحافة الإلكترونية ألغت المفاهيم التقليدية في الصحافة المطبوعة وغيرت من ثقافة العمل الصحفي مثل مفهوم (وقت الطبع) إذ أن الصحيفة الإلكترونية غير مقيدة بوقت طبع معين ،فغدت الفورية و السرعة في وقت الصحافة الإلكترونية أهم ما يميزها.(الفرم2009ص51)

2. الاتصال التفاعلي INTERACTIVITY:

وهو من أبرز سمات الصحافة الإلكترونية و يشمل الإتصال التفاعلي المباشر و غير المباشر و تعد التفاعلية معيارًا رئيسيًا في تقييم مواقع الصحافة الإلكترونية ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من التفاعلية هي:

1.التفاعل بين المستخدم والصحيفة (استخدام البريد الإلكتروني)

2.التفاعل بين المستخدمين (القراء) مثل منتدى الصحيفة أو غرف الدردشة.

3.التفاعل بين المستخدم وكُتّاب الصحيفة (التعليق على المقالات)

4.التفاعل بين المستخدم والمادة (التحكم في المعلومات ومعالجتها(الفرم:2009م ص52)

وأضيف إلى خصائص الصحافة الإلكترونية ما يأتي:

3.العمق المعرفي:

تتوفر مساحات ومواد غير محدودة للمستخدم للإبحار في فضاءات الشبكة من خلال مواقع الصحف الإلكترونية.

4.التحديثUPDATE:

تتميز الصحافة الإلكترونية بقدرتها على تحديث المحتوي الإعلامي بشكل مستمر بما تملكه من إمكانيات في متابعة الأحداث والمستجدات.

5.تعدد خيارات التصفح:

مكنت خيارات التصفح من الحصول على التنوع والتعدد في مضامين ومحتويات الصحافة الإلكترونية وبات المستخدم يستطيع الحصول على مواد تلبي الحاجات الاتصالية وتحقق إشباعهالإعلامي. (عبد الكريم:2003م ص13)

ومن خصائصها أيضًاالتالي:

خاصية التنوع: DIVERSITY:

تغلبت هذه الخاصية على خاصية المساحة المحدودة في الإعلام التقليدي حيث سمح بإنشاء صحف إلكترونية متعددة الأبعاد وذات أحجام غير محددة نظريًا يمكن من خلالها إرضاء مستويات متعددة من الاهتمام وذلك عبر العديد من العمليات التالية: فصل المحتوي ،إمكانية التعديل ،إمكانية التحديث (شقرة 2013،ص 57)

خاصية المرونةELASTICITY:

حيث يمكن لمستخدم وسائل الإعلام الجديد الوصول إلى كثير من مصادر المعلومات بكل سهولة و يسر .و إتاحة هذه المصادر للمستخدم يزيد من قدرته على الحصول على المعلومات المختلفة و المفاضلة بينها و إختيار ما يناسبه.(شقرة 2013،ص 57)

خاصية اتساع المحتوي الجغرافي (لا حدود جغرافية):

وفيه ضعفت السيادة الوطنية بحيث انه توجد إشكاليات في التحكم وفي التدقيق الإعلامي وصار بالإمكان التدخل في مواضيع وسياسات الدول بالتعليق أو الكتابة من خارج الدولة (التغريدات).

خاصية التكلفة COST:

الإعلام التقليدي ذو تكاليف مالية عالية أما الإعلام الإلكتروني مقارنة بطباعة الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات الفضائية فانه لا يحتاج لأكثر من توفر الإنترنت وجهاز متصل به. وأن هنالك مجموعة مترابطة ومتكاملة من الخصائص أو السمات السائدة في بيئة عمل الصحافة الإلكترونية تتمثل في الاتي:

1.تعدد الوسائط
2.التفاعل والمشاركة
3.التمكين
4.الشخصية
5.الحدود المفتوحة
6.الخدمات المضافة القائمة على السرعة
7.التخزين الإلكتروني
8.الربط الإلكتروني

9.إمكانية البحث والاسترجاع:

و هنالك خصائص أخرى للصحافة الإلكترونية غير المذكورة أعلاه (توفر بيئة عمل الصحافة الإلكترونية فرصًا كبيرة للوصول عبر الإنترنت إلى مختلف أنحاء العالم عكس عدد كبير من وسائل الإعلام التقليدية التي تكون مقيدة -في اغلب الأحيان – بحدود جغرافية محددة، كذلك تتسم الصحافة الإلكترونية بالتكلفة الأقل، فتكلفة إنشاء موقع اقل من تكلفة إنشاء صحيفة.(سليمان:2009ص 20)ويري (الباحث) أن هنالك بعض السمات لم يتم التطرق إليها منها التمويل الإعلاني حيث اصبح يدر ربحًا للصحف الإلكترونية كما أن هنالك دقة في الإحصاءات و إمكانية قياس الراي العام و عدد المتابعين بصدق و شفافية و إمكانية قياس رجع الصدى وتوفر الصحيفة الإلكترونية أرشيفًا رقميًا سهل البحث فيه إضافة لعملها في تعزيز الديمقراطية و حرية التعبير .

9-1- إيجابيات الصحافة الإلكترونية:

1.السرعة:

سُرْعة انتشارِ المعلومات، ووصولها إلى أكبرِ شَريحة مُمكِنة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا في أقلِّ وقْت، وبأقل تَكْلِفَة.

2.التفاعلية السريعة:

سُرْعَة استجابة القارئ لِمَا يُعرَض من أخبار، وسُهولة التواصُل وعَرْض الرأي بيْن الصحفي والقارئ، كما أنَّ توفُّرَ النقد والتعليق على الخَبر الإلكتروني يَزيد مِن مستوى المشارَكة الإيجابيَّة للقارئ.

3.المرونة في التعامل مع الخبر:

تتيح الصحيفةُ الإلكترونية مرونةً كبيرةً في التعامُل مع الخَبَر مِن حيثُ سُرعةُ تحديثه أو تعديله.

4.سهولة الحصول على تقييم دولي معترَف به:

الصحيفةُ الإلكترونية تستطيع الحصولَ على تقييم دولي مُعترَف به، وذلك عن طريق ترتيبِ «موقع اليكسا» للصُّحُف والمواقِع الإلكترونية؛ لتتعرَّفَ على ترتيبها بالنِّسبة للصُّحُف الأخرى سواء عربيَّة أو إقليميَّة أو دوليَّة، وكذلك عدد الزوَّار، وعدد الزِّيارات لصفحاتها، ومدَّة المكْث على صفحاتها، وما إلى ذلك. (سليمان:2009ص 21)

5.استيعاب أكبر للموهوبين والمتهمين:

لا تقتصر الصحافة الإلكترونية على الكتَّاب المشهورين، أو المعتمدين لديها فقط، كما هو الحالُ في الصُّحُف الورقيَّة، وإنَّما يتَّسع المجال لدَيْها لتفردَ مساحات خاصَّة للهُواة والأقلام الشابَّة، وكافَّة شرائحِ المجتمع بصورة أكْبر من نظيرتِها الورقيَّة.

6.تخطي القيود والتوافر:

فالصحافة الإلكترونية تتخطَّى حواجزَ الوقت والجهد والمال لمتابعيها، واستحضارُ الصحيفة الإلكترونية في أيِّ وقت، ومتى شاء القارئ، ومِن أيِّ دولة في وقتٍ قصير.

7.إيجاد مجتمعات متجانسة الاهتمام:

تَمكَّنتِ الصحافةُ الإلكترونية مِن خَلْق مجتمعات متجانِسة محليَّة عربيَّة، ودوليَّة صحفيَّة، حولَ قضيةٍ ما، مثل قضايا حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

1-10- تحديات الصحافة الإلكترونية:

إن التحديات التي تواجه الصحافة الإلكترونية كثيرة ولكن أبرزها تتمثل في التالي: (صفية:2008م ،ص129)

عدم الاعتياد على قراءة صحيفة على شاشة الكمبيوتر.

صعوبة امتلاك جهاز حاسوب شخصي ويري (الباحث) إن هذه الصعوبات قد انتهت أو تلاشت بعد ظهور أجهزة التلفون المحمول المزودة بخدمة الإنترنت مما سهل الوصول للصحافة الإلكترونية والاعتياد على قراءتها من خلال هذه الوسائط.

ومنهم من يري أن الصعوبات والتحديات في الصحافة الإلكترونية هي: (سليمان:2009م، ص 27)

1. الصعوبات المالية(التمويل)
2. عدم توفر الإعلان لعدم ثقة المعلنين في الصحافة الإلكترونية
3. غياب الأنظمة واللوائح والقوانين المنظمة
4. ندرة الصحافي الإلكتروني المتمرس
5. غياب التخطيط وعدم وضوح الرؤية المستقبلية

1-11- وظائف الصحافة الإلكترونية:

إن للوسائل الإعلامية بمختلف أنواعها وظائف إعلامية لا تكاد تخرج عنها وهي الوظائف المعروفة (الأخبار، التسلية والترفيه، الإعلان والتسويق، التعليم، التعبير عن الآراء، وأخيرا الرقابة على أجهزة الدولة) وهذه الوظائف التي تؤديها الوسيلة الإعلامية ترتبط بأهداف الوسيلة، إن التطور الهائل لوظائف الإعلام مرتبط بتطور الوسائل و بالتالي فمن الواجب أن تحدث الصحافة الإلكترونية تقاربًا فكريًا اجتماعيًا من خلال ما تقدمه من ثقافة و معلومات و أخبار على جميع المستويات الإجتماعية و يمكن ان نحدد وظائف الصحافة الإلكترونية فيما يلي : .(الصباح ،1408، ص74).

أولا/ الوظيفة الإخبارية للصحافة الإلكترونية:

ينتج عن عملية الاستطلاع ومراقبة البيئة تحقيق الوظيفة الإخبارية التي تختص بمد الأفراد بالأخبار ومن شروط الوظيفة الإخبارية: التكامل، الموضوعية، الوضوح،

ثانيًا/الصحافة الإلكترونية ووظيفة الاستطلاع ومراقبة البيئة

وهي من أهم وظائف وسائل الإعلام بما تملكه من شبكات واسعة في جميع أنحاء العالم من مراسلين وينقسم الاستطلاع الي نوعين:

1.استطلاع تحذيري

وظيفة الإبلاغ عن المخاطر المتوقعة

2.استطلاع أدائي خدمي

نقل المعلومات التي يستفيد منها الأفراد في حياتهم اليومية.

ثالثًا/ وظيفة الخدمات العامة

من بين الوظائف التي تقدمها الصحافة مهمة الخدمات العامة ؛ أي تزويد القارئ بأخبار صحفية

وموضوعات تخدمه في حياته ويستفيد منها مباشرة، ومن هذه الخدمات العامة إعلان مواعيد شركات الطيران، وأخبار الأحوال الجوية ، وإعلانات الوظائف ، وكل هذه الخدمات توفر على المواطن الكثير من الوقت و الجهد

رابعًا وظيفة توثيق الأحداث ومصدر للتاريخ:

عبر تغطيتها للأحداث اليومية لحظة بلحظة تعتبر الصحافة الإلكترونية مؤرخ دقيق لكل ما يجري في المجتمع من أحداث يمكن الرجوع إليها عبر البحث في الأرشيف الإلكتروني للصحيفة .

خامسًا/ وظيفة الشرح والتفسير والتحليل.(الصباح ،1408، ص74):

من وظائف الصحافة الإلكترونية وظيفة التفسير و الشرح و التحليل لكل الأحداث ،فالكثير من الأحداث لا يمكن فهمها من دون معرفة خلفية هذه الأحداث وتطورها التاريخي فتعمل الصحافة الإلكترونية على تفسيرها عبر مختلف الفنون الصحفية من تقارير و مقالات و تحقيقات و أعمدة رأي و غيرها واستطلاعات أو حتى عبر التفاعل مع القراء خاصية التفاعل الفوري و التعليق على الأحداث.

سادسًا/ وظيفة تكوين الراي العام:

تعمل الصحافة الإلكترونية على طرح القضايا التي تهم المجتمع و بالتالي تساهم في تشكيل الراي العام حولها عبر الطرق عليها وتنوير المجتمع بها.

13-1-الصحف الإلكترونية في السودان:

الصحافة الإلكترونية في السودان بدأت مبكرًا منذ العام 1998م بشكل رسمي و تطورت كبقية الدول العربية لتضاف إليها مواقع الصحف الورقية على الإنترنت حيث لا نجد صحيفة سودانية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو رياضية إلا ولها نظير أو نسخة إلكترونية على الإنترنت ولكن تظل صحيفة سودانيل هي رائدة الصحافة الإلكترونية في السودان.

المواطنة:

2-1 -مفهوم المواطنة:

على الرغم من تعدد الأبحاث والدراسات التاريخية والسياسية والإجتماعية حول مفهوم المواطنة، فإنه ما زال -وسيبقى- مفهومًا إشكاليًا تختلف حوله التحليلات الفلسفية وتتعارض في شأنه النظريات الإجتماعية؛ وبالتالي لا تزال تتباين في تحديد معالمه ومضمونه الأنظمة السياسية عبر العالم، بل عبر أحزاب الدول الواحدة، ثم إن أغلب البحوث تستغرق في التعريفات الإجرائية أو الاصطلاحية رغم أنه مفهوم حي يتحرك في إطار صيرورة تاريخية غير منقطعة(الخشب، 2012م، ص78). ومن أبرز وأهم التعريفات التي قدمت لمفهوم المواطنة التعريف الإنجليزي الذي قدمته دائرة المعارف البريطانية-Encyclopedia Britan nica حيث عرفت المواطنة في هذه الموسوعة بأنها «العلاقة بين الفرد والدولة على النحو المحدد في قانون الدولة، بالإضافة للواجبات والحقوق التي تنظم تلك العلاقة»(عبد الحافظ، 2017م، ص10). وتعرفة موسوعة العلوم الإجتماعية لميشيل مان(Michael Mann,1984) أن المواطنة هي الالتزامات المتبادلة بين الناس والدولة ،يكتسب الشخص حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية لأنه ينتمي إلى مجتمع معين، ويجب عليه أيضًا أداء واجباته (مشيل مان، 1984م، ص 110).

وترى الموسوعة العربية العالمية أن المواطنة تشير اصطلاحا إلى الإنتماء إلى أمة أو دولة (الموسوعة العربية العالمية، 1996م، ص311). ومن خلال عرض (الباحث) لمجموعة التعريفات السابقة للمواطنة يتضح أن المواطنة التزام قيمي وأخلاقي يظهر في سلوكيات الأفراد والجماعات والمؤسسات، ويمكن أن يكون للصحفيين دور في تعزيز مفهومه لدى الأفراد والمجتمع باعتباره سلطة لها رأي نافذ ناحية الأفراد والمؤسسات.

2-2التطور التاريخي لمفهوم المواطنة:

تم صياغة المفهوم وممارسته بشكل مختلف باستخدام تسميات مختلفة للمناهج وطبيعة النظام السياسي عبر المحطات التاريخية على مر الأزمان حتى استقر على ما هو عليه.

وقد أخذت فكرة المواطنة تتبلور وتتجلى تدريجيًا في نطاق حدود الحقائق الإجتماعية والمعرفية التي سادت في العصور القديمة، حيث اعتبرت المدن أنها مجتمعات لها نظم مشتركة أكثر من أنها وحدات جغرافية ذات روابط اجتماعية تكتنفها صداقات وعلاقات أسرية، وهذا الأمر يدل على بداية تشكيل الأبعاد التنظيمية والحركية والسياسية لمفاهيم المواطنة. (الحبيب، 2010م، ص34). ويستخلص (الباحث) أن مبدأ المواطنة سعي الإنسانية إلى الإنصاف والعدالة والمساواة ، قبل وقت طويل من تأسيس كلمة «المواطنة» أو معانيها ذات الصلة في الأدب ، وكل ذلك من أجل الاعتراف بكيانه ، وحقه في الإستمتاع بالخير ومشاركته الدائمة في صنع القرار. وتعد المواطنة اليونانية حق موروث لأبناء (أثينا) من الرجال ولم تكن الإقامة كافية ليعتد بها لنيل الحق في المواطنة، و استثني منها الغرباء الموجودين فيها، وكان مفهوم المواطنة في عصر الرومان أكثر تطورًا من الإغريقية؛ فقد تجاوزت حدود الدولة المدنية لتصل حدود الإمبراطورية خارج الأراضي الإيطالية حيث كانت تقوم على الواجبات والحقوق (حسين، 1999م، ص89).

لقد وضعت الدولة الإسلامية فلسفة المواطنة موضع التطبيق منذ اللحظات الأولى لإقامة الدولة في السنة الأولى للهجرة ، حيث إنه في أول دستور لهذه الدولة تأسس الأمن على التعددية الدينية عندما جمعت الأمة أهل الاديان المتعددة على قدم المساواة لأول مرة في التاريخ(مالكي، 2012م).

بينما في الحضارة الأوربية المسيحية وجدنا أنه مع انتشار المسيحية ، لا يزال مفهوم المواطنة موجودًا في أوربا تحت سلطة الدين، لم يتجاوزوا حدود المدينة في الواقع ، ولم يصلوا إلى حدود الدولة القومية غير المتشكلة ، وظلت بشكل عام غير واضح وأبعادها حيث كان الإنسان جزءًا من مجتمع اقتصادي مهيمن إلى أن قام التدريسي توما الأكويني بمعالجة الأمر؛ حيث مهد الطريق للشؤون السياسية والإجتماعية للمواطنين بدون إذعان أعمى للحاكمين، واتجه نحو الانفصال التدريجي من الانضباط اللاهوتي والسعي الى أفكار علمانية ذات أسس إغريقية(أبو السمان، 2018م).

يستخلص (الباحث) مما تم عرضه من التطور التاريخي لمفهوم المواطنة، أن كل مرحلة من المراحل المسيحية والأوربية أخذت معايير معينة لظهور المواطنة لدى شعبها أو الاقتداء بسلوك المواطنة وتعزيزه بين أفرادها. ففي الحضارة الأوربية مثلًا كانت المسيحية تأخذ حيزًا كبيرًا وكانت فكرة المواطنة تشكل تذبذبًا وتأرجحًا بشكل رسمي، وفي الإسلام نجد أن المواطنة ظهرت مع بداية ظهور الإسلام، وكان لابد للإنسان أن يكون حريصًا على مصالح المجتمع ووطنه؛ لأنه جزء من الدولة فلابد أن يشعر بالحماية ويوفر لها الشعور بالانتماء والولاء.

2-3-عناصر المواطنة:

تتطلب المواطنة حديثاً مشاركة فعالة من جميع أفراد المجتمع ، لذا تستجيب المواطنة لعبء الظلم والتحديات العالمية ، وتمكن المواطنين من تحمل المسؤولية الإجتماعية بدلاً من التخلي عنها ، وهذا الشعور بالمسؤولية هو مسؤولية الجميع (العامر، 2003م، ص232).

من أجل مواكبة التحديات المختلفة ، تتطلب المواطنة بعض العوامل منها:

1. تتعلق المواطنة بتحمل المسؤولية والالتزام بالواجبات: وبالتالي تتطلب المواطنة أداء المسؤوليات، مثل دفع الضرائب ، واحترام حقوق الآخرين ، والسعي من أجل تحقيق مصالح البلاد والوفاء بها. **وذلك عبر:** حماية الممتلكات والأموال العامة ، والدفاع عن الأمن الوطني والسيادة في حالات الحرب والسلام وغيرها.
2. الشعور بالهوية: لا يمكن لأي بلد في العالم اليوم أن يعيش في عالم منعزل ؛ وبالتالي يجب أن تشمل المواطنة إحساسًا بالهوية القومية والوطنية.
3. المواطنة هي التمتع بالحقوق: لذلك يجب على السلطات العامة الالتزام بالقواعد الدستورية وسيادة القانون ، وضمان المساواة في الوصول إلى المناصب العامة على أساس الكفاءة والمؤهلات، ويجب عدم التمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس
4. قبول القيم الإجتماعية الأساسية: الشعب هو مصدر السلطة ، والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ليست في أيدي شخص واحد أو مؤسسة. (عطية، 1989، ص249).
5. ومما سبق يستخلص (الباحث) مجموعة من العناصر إستدلالًا مما سبق ذكره بأن المواطنة تجبر الفرد على الالتزام بالمسؤوليات ناحية وطنه ومجتمعه، حيث إن الأفراد ينتمون إلى الشعب؛ فلابد من شعورهم بالمسؤولية ناحية مجتمعهم وشعبهم.

2-4-مكونات المواطنة وركائزها:

يميز الباحثون بين مجموعة من الجوانب والسمات في المفهوم العام للمواطنة ومنهم من يعتقد بأن المفهوم يشتمل على ثلاثة مكونات معرفية ووجدانية وسلوكية، حيث يتمثل الجانب المعرفي في نسق من المعلومات التي تتعلق بالوطن والحقوق والواجبات، ويتمثل الجانب الوجداني فيما نسميه بالوطنية التي تتجسد بقيم حب الوطن والإنتماء إليه ، ويتمثل الجانب الثالث في الممارسة والسلوك الفعلي للمواطنين حيث إنه يأخذ صورة المشاركة السياسية والعمل المدني والتعبير عن الرأي والمشاركة في أي فعالية تطوعية أو سياسية(الصبيح، 2005م). وإستطاع الباحثون التمييز بين جوانب سياسية وإجتماعية وحقوقية وسيكولوجية وتاريخية في صلب المفهوم، وإذا كان هذا يشير إلى شيء ما، فإنه يشير الى أن البنية الحضارية المعقدة للمفهوم، وعلى شمولية الجانب الحضاري لمختلف جوانب الحياة الإنسانية، ويحدد الباحثون مجموعة من القيم والمبادئ المؤسسة للمفهوم، ومن أهمها: (Longstaff,1989, 96- 105).

1. **الحرية أساس المفهوم:** يلاحظ أن مفهوم المواطنة جاء تعبيرًا عن نضال الشعوب من أجل الحرية ضد الظلم والاستبداد والسلطات المطلقة للملوك والأباطرة، ومن ضمن هذه الحريات الإنسانية السياسية والإجتماعية والاقتصادية، كذلك من أجل الحرية كانت المواطنة ترتقي إلى مستويات أفضل ، ويبدو هذا واضحًا في الدساتير والعهود والمواثيق الدولية المعاصرة.

2. **المساواة:** لا ينفصل مبدأ المساواة عن الحرية؛ ذلك أن مطلب المساواة يمثل جوهر الحرية، إذ لا يمكن أن نتحدث عن حرية في ظل التمييز بين الناس والمساواة التي تشكل مطلب المواطنة، وهي المساواة أمام القانون والأنظمة.
3. **الحقوق:** حقوق المواطنة تشكل الأساس والمرتكز الحيوي في مفهوم المواطنة. وهذا ما أوضحته مختلف التعريفات التي أعطيت للمفهوم، وتتنوع هذه الحقوق بتنوع الدول والدساتير التي تحدد الحقوق الأساسية للمواطنة.
4. **العدالة:** لا يعد وجود الحقوق كافيًا بل يحتاج إلى المعايير والضوابط القانونية والأخلاقية للمحافظة عليها وصياغتها. ومن هذا المنطلق تضمنت المدونات الدستورية بنودًا خاصة تكرس العدالة وتعاقب مرتكبي الشرور والآثام وتحمي المواطنين من غوائل الظلم والقهر والعدوان.
5. **الواجبات:** الحقوق تقابلها واجبات موازية لها وكلاهما يمثل منظومة تفاعل تقوم على أساس المواطنة وأركانها، فالحقوق والمهام في المواطنة كفتا ميزان لا تستقيم المواطنة إلا بالتوازن الدقيق بينهما، فالالتزام بالواجبات ضرورة أخلاقية تفتضيها الحياة الإجتماعية القائمة على مفهوم المواطنة.
6. **مبدأ المشاركة:** ونقصد مشاركة المواطنين أنفسهم- في إضفاء الحياة على المواطنة نفسها، فالحقوق تحتاج إلى من يدافع عنها ويطالب بها، والعدالة رهان فعل إنساني، والواجبات لا تكتمل غايتها إلا بفعالية إنسانية تحققها وكذلك العدالة والحرية، فالمشاركة الجماهيرية للمواطنين في حماية عهد المواطنة تشكل روح المفهوم وطاقته الوجدانية(Longstaff,1989, 96).

مما سبق يتضح أن المواطنة لها مكونات تتحدد أساسًا في الهرم الثلاثي المعرفي والوجداني والسلوكي، أي أن كل فرد ينتمي للدولة السودانية لابد أن يعرف أنه مسؤول ناحية وطنه وعليه واجبات لابد أن يلتزم بها، كما أن الشعور الوجدانية توفرها الدولة لكل فرد بما تمنحه ناحية مواطنيها حتى يشعر الفرد بالمواطنة ناحية دولته؛ فيكون الناتج السلوكي إيجابيًا إذا تحقق للفرد الشعور بالمسؤولية والالتزام والتفكير ناحية وطنه.

5-1:أبعاد المواطنة:

تشير البحوث إلى الكثير من الجوانب لمفهوم المواطنة وهي كالتالي:

1. **الجانب المعرفي:** المعرفة هي العنصر الأساسي في الجودة المدنية للنظام الاجتماعي ، ولكن هذا لا يعني أن الأميين ليسوا مواطنين مسؤولين ومخلصين لوطنهم ، ولكن المعرفة هي ما يمكن للمواطنين استخدامه لتطوير المهارات والقدرات التي يحتاجونها.
2. **الجانب المهارتي:** تشير إلى المهارات الفكرية ، مثل التفكير النقدي والتحليل ومهارات حل المشكلات ، لأن المواطنين الذين يحبون هذه المهارات يمكنهم تمييز الأشياء وأن يكونوا أكثر عقلانية ومنطقية عند التحدث والقيام بالأشياء.
3. **الجانب الاجتماعي:** ويقصد بها الكفاءة الإجتماعية بالتعايش مع الاشخاص والعمل معهم.
4. **الجانب الانتمائي:** وهذا يعني تعزيز الروابط بين المواطنين وثقافتهم ومجتمعهم وبلدهم.

5. **الجانب الديني:** مثل العدل والمساواة والتسامح والحرية والتشاور والديمقراطية.
6. **الجانب المكاني:** وهو الاطار المادي والإنساني الذي يعيش فيه المواطن، أي البيئة المحلية التي يتعلم فيها ويتعامل مع أفرادها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المعارف والمواعظ في غرفة الصف بل لابد من المشاركة التي تحصل في البيئة المحلية والتطوع في العمل البيئي (Oyedemi, 2012).

ويستخلص (الباحث) من هذا التصنيف لسلوك المواطنة التنظيمية -كما سبق- يركز على بعدين في السلوك وهما: بُعد المنظمة وبعد الفرد، هذا التقسيم يتناسب مع عمل الإشراف التربوي الذي يأخذ البعد الفردي للمشرف التربوي ويعمل وفقًا لآلياته وتوجيهاته.

مما سبق يخلص (الباحث) إلى أن أبعاد المواطنة تتمحور في عناصر مختلفة ومتعددة، إلا أنه يمكن تجميعها حول أبعاد ذات صلة بالأفراد، وأبعاد ذات صلة بالمنظمات.

أما ما يتعلق بالأفراد فمن الممكن أن نربطه بالصحفيين كأفراد موجودين في السودان ومن السهل التأثير في باقي الأفراد الآخرين، بينما ما يتعلق بالمنظمات فتتمثل في مؤسسات الصحافة الإلكترونية بما تحمل من وسائط ووسائل تواصل إجتماعي ووسائل إلكترونية ممكن أن تؤثر في الأفراد لتعزيز مفهوم المواطنة لديهم وماهية المواطنة وكيفية تأثير المصطلح في سلوك الآخرين ناحية المجتمع.

ألية الصحافة الإلكترونية في تعزيز المواطنة:

تعد العلاقة بين الصحافة الإلكترونية ومنظومة المواطنة متداخلة ضع في اعتبارك أن وسائل الإعلام في أي مجتمع هي وسيلة لنقل التفكير والمعرفة والقيم وطرق الفهم ؛ وبالتالي ، فهي تساعد على إنشاء أي مجموعة معينة أو جزء كبير من الثقافة الإجتماعية وأسلوب حياة المجموعة (حسن، 1991م، ص 98).ومع ذلك ، فإن هذا النوع من القدرة الإعلامية لا يعني أن وسائل الإعلام لديها القدرة على السماح للجمهور بقبول وجهة نظر معينة ، لكنها تنجح في جعل الجمهور ينظر في قضايا معينة أكثر أهمية من غيرها، وهذا يعني أن أولويات اهتمام وسائل الإعلام هي نفس أولويات الجمهور نفسه . (الهنداوي، 2008م).

1.خصائص المواطن السوداني:

وفقاً للمكونات المعرفية السودانية والتي تنقسم إلى المكونين الأساسيين للشعب السوداني وهما العنصر العربي والعنصر الزنجي وأحياناً يطلق عليه العنصر الأفريقي. وهو يضم كل من هو غير عربي أو مختلط فالغالبية العظمى من السودانيين إنما هي خلطة من العروبة والزنجية والأصل الأساسي فيها الزنجية ولكنها اختلطت بالهجرات العربية الأولى و انتهت بما يسمى السوداني الحالي وهو الهجين المختلط بين الطرفين والمعروف علمياً أن الهجين يأخذ أفضل الصفات من كل طرف .(Ali, Z. M. الشخصية السودانية في الإعلام العربي.)

كغيره من الشعوب يمتاز الفرد السوداني بالصفات الجميلة المتفردة كالكرم و الشجاعة و الاقدام و وبه ايضا صفات سلبية كالكسل و الثرثرة و الحسد و ادعاء المعرفة و عدم الانتاج

2.دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز المواطنة.

للصحافة الإلكترونية بمختلف أنواعها دورًا بارزًا ومهمًا في عملية غرس وتعزيز المفاهيم الوطنية ودعم القيم ذات الارتباط بالوحدة الوطنية، حيث توجد العديد من المؤسسات الاعلامية تقوم بأدوار أساسية ومهمة فيما يتعلق بغرس القيم التي ترتبط بالوحدة الوطنية وتعزيز قيم المواطنة عبر عمليات التنشئة الإجتماعية،.(الشنقيطي، 1997م).

الإجراءات المَنْهَجية للدراسة:

في هذا الفصل، يقدم (الباحث) شرحًا للمنهجية التي استخدمها للإجابة عن أسئلة الدراسة، وكذلك يحدد المجتمع ووصف عينة الدراسة، ويصف خصائص الأفراد في عينة الدراسة، ثم يعرض كيفية البناء لأداة الدراسة (الاستبانة) ولضمان صحتها وموثوقيتها في طرق تحليل البيانات والمعلومات إحصائيًا.

1.منهج الدراسة:

قام (الباحث) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث يعد هذا المنهج أحد أكثر الطرق ملاءمة لاستكشاف آراء المبحوثين؛ وصولًا إلى بيانات ومعطيات عامة تشرح مشكلة البحث وطرق مجابهتها. وقام (العساف) بتعريفه على أنه: «المَنْهَج الذي لا يقتصر فقط على جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء علاقتها المختلفة، بل يقوم كذلك على تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات تنطوي على الواقع وتحسينه» (العساف، 1427، ص75).

2 -مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الصحافة الإلكترونية ، حيث حدد (الباحث) عددًا من الشروط الموضوعية لتحديد الصحف الخاضعة للدراسة، بناءً على الدراسة الاستكشافية وتمشيا مع طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، وكانت هذه الشروط على النحو التالي:

– ينبغي أن يكون لدى الصحف المعنية و العاملين بها نسبة عالية من القراء كدليل على مستوى انتشارها بين الجمهور، وبالتالي أهميتها كوسيلة لمناقشة مسألة تأثيرها في تعزيز المواطنة.

3 -أداة الدِرَاسَة:

هي وسيلة يتم عبرها جمع البيانات، والأداة المستخدمة في هذه الدراسة هي (الاستبانة)؛ لأنها الأنسب لنوع المجتمع ومنهجية الدراسة، وكذلك نوع البيانات التي سيتم جمعها ومعرفتها أيضًا. وقد اعتمد (الباحث) في إعداد الاستبانة على الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع دراسته، فضلًا عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، وملاحظات محكمي الاستبانة الذين تم تقديم الاستبانة لهم، ومن خلال آرائهم تم تعديل بعض النقاط وإضافة أخرى، وكذلك إعادة صياغة بعض الجمل والعبارات.

وقسمت الأداة إلى قسمين:

- القسم الأول: يشتمل البيانات الأولية.
- القسم الثاني: ويحتوي على (34) عبارة تم توزيعها على ثلاثة محاور لها علاقة بأسئلة الدِرَاسَة وهي:

المحور الأول: درجة إسهام الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان، ويشتمل على (12) عبارات. ويقابل كل عبارة في المحور الأول البدائل التالية: (تسهم بدرجة كبيرة جدًا - تسهم بدرجة كبيرة- تسهم بدرجة متوسطة - تسهم بدرجة قليلة- تسهم بدرجة قليلة جدًا).

المحور الثاني: أساليب تعزيز دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان، ويشتمل على (10) عبارات.

المحور الثالث: المعوقات التي تحد من تأثير الصحافة الإلكترونية نحو تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان. ويشتمل على (12) عبارة.ويقابل كل عبارة في المحورين الثاني والثالث الخيارات التالية: (موافق بشدة - موافق - محايد- غير موافق – غير موافق بشدة).

صِدْق أداة الدِرَاسَة (validity):

يقصد بها «أن يتم قياس كل عبارة من عبارات الأداة وفق ما أعدت لقياسه، ويتم ذلك عن طريق محكمي الأداة، وأنواع الصدق الأخرى(،2016م، ص32) وتم التأكد من صدق فقرات الاستبانة من خلال طريقتين مختلفتين هما:

أولًا: الصّدْق الظّاهِرِيّ للأداة (صدق المحكمين):

من أجل أن يتأكد (الباحث) من صدق أداة الدِرَاسَة تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وعددهم (10) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المختلفة، وذلك من أجل أن يستفيد (الباحث) من آرائهم والأخذ بها حول مدى شمول عناصر الموضوع، ومدى حاجاتها للإضافة أو إجراء التعديلات -إن وجدت- وأيضًا وضوح وسلامة صياغة الأسئلة من حيث اللغة وعلاقتها بما تتناوله الدِرَاسَة؛ للحصول على الاستبانة في الصورة النهائية.

ثانيًا: الصّدْق البِنَائِيّ:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام (الباحث) بالتحقق من الصلاحية الهيكلية لأداة الدراسة، أي ما يعرف بالصدق البنائي للأداة، من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون لمعرفة الصلاحية الداخلية والصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من الاستبانة من خلال الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الجملة، محذوفًا من العنصر الذي تنتمي إليه. واستخدم (الباحث) معامل ألفاكرونباخ «Cronbach'a Alpha» لقياس ثبات أداة الدراسة، حيث تم تحديد معامل المتغيرات بشكل فردي؛ ومن ثم تم حساب معامل المحاور الرئيسة للاستبانة، وكذلك حِسَاب مُعَامل الارتباط المصحح، وتم حِسَاب ذَلِك لكل مِحْور مِنْ مَحَاوِر أداة الدِرَاسَة، كما هو موضح في الاتي:

جدول رقم (1)

يوضح التحليل السكومتري لعبارات محور درجة إسهام الصحافة الاكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان ن =30

رَقْم العبارة	مُعَامل ألفا إِذَا حُذِف العُنْصُر	مُعَامل الارتباط المصحح	مُعَامل الارتباط بالدّرَجَة الكُلْيّة للمحور	رَقْم العبارة	مُعَامل ألفا إِذَا حُذِف العُنْصُر	مُعَامل الارتباط المصحح	مُعَامل الارتباط بالدّرَجَة الكُلْيّة للمحور
1	0.89	0.55	**0.64	7	0.88	0.69	**0.76
2	0.88	0.72	**0.77	8	0.88	0.66	**0.73
3	0.89	0.58	**0.65	9	0.88	0.81	**0.85
4	0.89	0.51	**0.59	10	0.89	0.49	**0.56
5	0.88	0.70	**0.77	11	0.89	0.50	**0.60
6	0.90	0.37	**0.46	12	0.88	0.76	**0.81

دَالٌ عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل:

يتبيّن مِنْ الجَدْوَل أعلاه أَنّ كافة المُفرَدَات المُكوّنَة لمحور (درجة إسهام الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان) تُسْاهِم في رفع معدل الثّبَات لهَذَا المحور؛ حيث إن قيم الثبات للمفردات لم ترتفع عن (0.90) في حالة إذا تم حذفها، بما يدل على ثبات الاتساق الداخلي لهذا المحور، وأنّ عِبَارَات المِحْوَر تتمتع بِدَرَجَة عالية "مِنْ الثّبَات

ثبات الأداة: (Reliablility)

القصد من ثبات أداة الدراسة: معرفة وإدراك لأي مدى يعطي المقياس قراءات مفصلة ومتقاربة في كل مرة يتم استخدامه فيها، ومعرفة ماهية الاتساق والانسجام والاستمرارية لهذا المقياس في حال تكرار استخدامه في أزمان مغايرة ومختلفة وعلى أشخاص مختلفين. (القحطاني وآخرون، 1425هـ ص236)، ولمعرفة مدى ثبات. الأداة باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ يتضح ذلك في الجَدْوَل (4):

جَدْوَل (2)

مُعَامل الثَبَات لأداة الدِرَاسَة باستخدام ألفا كرونباخ

مَحَاوِر الاستبانة		عَدَد العِبَارَات	قِيَمة مُعَامل ألفا كرونباخ
المَحَوِر الأول	درجة إسهام الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان	12	0.90
المَحَوِر الثاني	أساليب الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان	10	0.85
المَحَوِر الثالث	المعوقات التي تحد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان	12	0.86

مِنْ خِلَال الجدول اتضح أَنّ قِيَم ألفا كرونباخ لمَحَاوِر الدِرَاسَة مُرْتَفِعة حيث بلغ مُعَامل ثَبَات محور درجة إسهام الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان (0.90)، و بلغ مُعَامل ثَبَات محور أساليب تعزيز دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان(0.85)، في حين بلغ مُعَامل ثَبَات محور المعوقات التي تحد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان(0.86). وتعد هَذِه القِيَم مُرْتَفِعة ومطمئنة جدًا لمدى ثَبَات أداة الدِرَاسَة، وهي قيمة ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني.

كيفية تصحيح استبانة قياس (أداة الاستبانة):

يتم مراجعة البيانات بعد جمعها، ومن ثم يتم إدخال البيانات بالكمبيوتر بغرض إجراء التحليل الإحصائي لها، ويتم هذا الإجراء بإعطاء البيانات (أكواد) أو أرقام؛ بحيث تتحول الاستجابات اللفظية إلى رقمية (ترميز).

في هذه الدراسة عمد (الباحث) إلى حساب الوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك بتحديد أطوال خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) التي تم استخدامه في محاور الدراسة،

ويتجلى ذلك عبر الجدول التالي:

جدول رقم (3)

طريقة تصحيح الاستبانة

طريقة تصحيح الاستبانة		وزنه	قيمة المتوسط الحسابي
المحور الأول	المحور الثاني والثالث		
تسهم بدرجة قليلة جدًا	غير موافق بشدة	1	من 1.00 إلى أقل من 1.80
تسهم بدرجة قليلة جدًا	غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60
تسهم بدرجة متوسطة	محايد	3	من 2.60 إلى أقل من 3.40
تسهم بدرجة كبيرة	موافق	4	من 3.40 إلى أقل من 4.20
تسهم بدرجة كبيرة جدًا	موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5.00

اسلوب تحليل البيانات:

لكون الدراسة تستخدم المنهج الوصفي التحليلي فإن (الباحث) اعتمد الأساليب الإحصائية الأتية:

اختبار(ت)للمجموعة المترابطة (paired group t.test) وذلك مع أسئلة الدراسة عبر برنامج (pss) التحليل الإحصائي

عرض وتحليل بيانات الدِرَاسَة ومناقشة نتائجها:

في هذا الفصل يتم استعراض نتائج الدراسة التي تم الحصول عليها بعد أن تمت المعالجات الإحصائية للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التي تم ذكرها آنفًا، ومن ثم تمت الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

الخاتمة : جاءت هذه الدراسة في وقت يمر به السودان و المواطن السوداني يتطلب ان يستفيد من خصائصه لنشر التعايش السلمي و ونبذ خطاب الكراهية ورفع روح الوطنية وتعتبر الدراسة نقطة في بحر العلم تفتح الطريق للباحثين و العلماء لدراسة تأثير الاعلام الالكتروني علي المجتمعات و المساهمة في حمايتها وادناه نتائج الدراسة و توصياتها و مقترحاتها.

أولا: أهم نتائج الدراسة:

أ- ملخص النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة:

- توصلت النتائج إلى أن الفئة الغالبة من بين فئات أفراد الدراسة من الصحفيين تتراوح أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة، وذلك بنسبة (44.3 %)، في حين وجد أن (10.8 %) من الصحفيين أعمارهم أقل من 30 سنة، وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة.
- كما توصلت النتائج إلى أن الفئة الغالبة من بين فئات أفراد الدراسة من الصحفيين مؤهلهم العلمي جامعي، وذلك بنسبة (71.5 %)، في حين وجد أن (5.1 %) من الصحفيين مؤهلهم العلمي ثانوية عامة، وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة.
- كما أن الفئة الغالبة من بين فئات أفراد الدراسة من الصحفيين قد حصلوا على أربع دورات وأكثر، وذلك بنسبة (31.6 %)، في حين وجد أن (12.7 %) من الصحفيين حصلوا على دورة واحدة فقط، وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة.

- كما توصلت النتائج إلى أن الفئة الغالبة من بين فئات أفراد الدراسة من الصحفيين عدد سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، وذلك بنسبة (25.3 %)، في حين وجد أن (14.6 %) من الصحفيين عدد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة

ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

ملخص نتائج السؤال الأول: ما هي درجة إسهام الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟:

- توصلت النتائج أن استجابات الصحفيين على محور «درجة إسهام الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان» تعبر بصفة عامة عن درجة إسهام كبيرة، وذلك بمتوسط عام (3.88 من 5). كما أن هناك إجماعًا على وجود إسهامات كبيرة من جانب الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة، وتراوحت متوسطات العبارات المتعلقة بذلك ما بين (3.69 إلى 4.08).
- وتتمثل أهم تلك الإسهامات فيما يلي: (تساهم في تسليط الضوء على الفعاليات والإحتفالات الوطنية التي تنمي الشعور الوطني- توجيه الرأي العام نحو الاعتزاز بمقدرات الوطن وثرواته ومكتسباته- تساعد في نقل الأخبار الصحيحة من مصادرها الموثقة للمواطنين لتصحيح مفاهيمهم- تساهم في تكذيب الأخبار المعادية من بعض الدول والجماعات التي تحاول النيل من أمن الوطن- تساهم في الرد الصارم على الأفكار والشائعات التي تحاول النيل من مكانة الوطن- تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي بين شرائح المجتمع وطوائفه المتنوعة- تسهم في التعريف بالمؤسسات والشخصيات الفاعلة في مؤسسات الدولة- تسهم في تعميق قيم الدين الإسلامي أمام موجات العولمة والتغريب والتشويه التي يتعرض لها الشباب السعودي).

ملخص نتائج السؤال الثاني: ما أساليب الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟:

- توصلت النتائج إلى أن استجابات الصحفيين على محور «أساليب الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان» تعبر بصفة عامة عن موافقتهم على جميع عبارات المحور، وذلك بمتوسط عام (4.06 من 5). كما أن هناك إجماعًا على أهمية توفير أساليب تعزيز دور الصحفيين السودانيين في تعزيز مفهوم المواطنة، وتراوحت متوسطات العبارات المتعلقة بذلك ما بين (3.86 إلى 4.27).
- كما أن أهم أساليب الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان، وتتمثل أهم تلك الأساليب فيما يلي: (منح رخص للصحفيين لزيارة جميع مؤسسات الدولة لعرض الإنجازات الحضارية فيها- إمداد الصحفيين بأرقام وإحصاءات دقيقة عن مكانة السودان اقتصاديًا بين دول العالم- السماح للصحفيين بلقاءات مع قيادات أمنية رفيعة المستوى للرد على الشائعات- تعميق الثقة بين الصحفيين والمواطنين لتقبل ما ينشرونه عن إنجازات الوطن الحضارية- إفساح المجال للمؤسسات الصحفية بعمل استطلاعات جماهيرية لمناقشة بعض القيم الوطنية).

ملخص نتائج السؤال الثالث: ما المعوقات التي تحد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟:

- توصلت النتائج إلى أن استجابات الصحفيين على محور» المعوقات التي تحد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة السودان» تعبر بصفة عامة عن موافقتهم على جميع عبارات المحور، وذلك بمتوسط عام (3.71 من 5). كما أن هناك إجماعًا على وجود العديد من أهمية توفير المعوقات التي تحد من دور الصحفيين السعوديين في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان، وتراوحت متوسطات العبارات المتعلقة بذلك ما بين (3.56 إلى 3.86).
- ومن أهم المعوقات التي تحد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان، تتمثل أهم تلك المعوقات فيما يلي:(وجود أعداد كبيرة من مواقع التواصل الاجتماعي المشبوهة والمتطرفة للتغرير بالشباب عدم قدرة الصحفيين على زيارة بعض مؤسسات الدولة للحديث عنها- القيود المفروضة على اللقاءات الدبلوماسية الرسمية التي تعزز مكانة الوطن- ضعف الاعتمادات المخصص للصحف لعقد مسابقات بين الشباب في القيم الوطنية- حالة الانعزال بين القيادات الأمنية رفيعة المستوى ورجال الصحافة- نقص البيانات والإحصاءات المتوفرة لدى الصحفيين عن أداء الجهاز التنفيذي والقيود المفروضة على بعض الصحف والصحفيين في تناول موضوعات أمنية معينة).

ملخص نتائج السؤال الرابع: هل هناك فروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء أفراد عَيِّنَة الدِرَاسَة وفقًا لخصائصهم الشخصية؟:

- توصلت النتائج بشكل عام إلى عدم وُجُود فُرُوقات ذاتَ دلالة إحصائية عندَ المستوى (0.05) فأقل فِي استجابات الأفراد بمجتمَعَ الدِرَاسَة حَوْل محْاوَرها (درجة إسهام الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان- أساليب الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان- المعوقات التي تحد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان) باختلاف الْعُمْر- المؤهل العلمي- عدد الدورات الحاصل عليها في مجال الصحافة - عدد سنوات الخبرة في مجال الصحافة.

نستخلص مما سبق أن إسهامات الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان من وجهة نظر العينة كانت بدرجة كبيرة، وتتمثل أهم تلك الإسهامات فيما يلي: (تساهم في تسليط الضوء على الفعاليات والاحتفالات الوطنية التي تنمي الشعور الوطني- توجيه الرأي العام نحو الاعتزاز بمقدرات الوطن وثرواته ومكتسباته- تساعد في نقل الأخبار الصحيحة من مصادرها الموثقة للمواطنين لتصحيح مفاهيمهم- تساهم في تكذيب الأخبار المعادية من بعض الدول والجماعات التي تحاول النيل من أمن الوطن- تساهم في الرد الصارم على الأفكار والشائعات التي تحاول النيل من مكانة الوطن- تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي بين شرائح المجتمع وطوائفه المتنوعة- تسهم في التعريف بالمؤسسات والشخصيات الفاعلة في مؤسسات الدولة - تسهم في تعميق قيم الدين الإسلامي أمام موجات العولمة والتغريب والتشويه التي يتعرض لها الشباب السوداني).

التوصيات:

من خلال النتائج لهذه الدراسة، قام (الباحث) بتقديم عدد من التوصيات التي تزيد من دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز مفهوم المواطنة بالسودان، وذلك على النحو التالي:

1. قيام الصحافة الإلكترونية بتسليط الضوء على الفعاليات والإحتفالات الوطنية التي تنمي الشعور الوطني.
2. نشر المقالات التي توجه الرأي العام نحو الاعتزاز بمقدرات الوطن وثرواته ومكتسباته.
3. تبني منهج الدفاع من خلال تكذيب الأخبار المضللة من بعض الدول والجماعات التي تحاول النيل من أمن الوطن.
4. التصدي بقوة والرد الصارم على الأفكار والشائعات الهدامة
5. العمل على تعميق قيم الدين الإسلامي أمام موجات العولمة والتغريب والتشويه التي يتعرض لها الشباب السوداني.
6. العمل على تقنين وشرعنة الصحافة الإلكترونية لزيادة اثرها علي المجتمع.
7. السماح للصحافة الإلكترونية بلقاءات مع قيادات أمنية رفيعة المستوى للرد على الشائعات.
8. بذل القيادات جهدًا ملموسًا في تعميق الثقة بين الصحافة الإلكترونية والمواطنين لتقبل ما ينشرونه عن إنجازات الوطن الحضارية.
9. فتح المجالات للمؤسسات الصحفية بعمل لقاءات جماهير لمناقشة بعض القيم الوطنية.
10. السماح للصحافة الإلكترونية بزيارة بعض مؤسسات الدولة للحديث عنها ونقل الصورة الواقعية.
11. زيادة الاعتمادات المخصصة للصحافة الإلكترونية لعقد مسابقات بين الشباب في القيم الوطنية.
12. تفعيل قنوات الاتصالات بين القيادات الأمنية رفيعة المستوى والصحافة الإلكترونية.
13. تحديث قواعد البيانات والإحصاءات المتوفرة لدى الصحفيين عن مكانة السودان الاقتصادية.

المقترحات:

من نتائج الدراسة وتوصياتها، يرى (الباحث) إجراء دراسات مقارنة ومماثلة للدراسة الحالية مثل:

- العلاقة بين الصورة الذهنية عن الصحفيين ومستوى ثقة الجمهور في المواد الصحفية المتعلقة بقيم المواطنة.
- أثر التسهيلات التي تمنحها القيادات السياسية للصحفيين على تعزيز دورهم في تعزيز مفهوم المواطنة لدى الجمهور.

الهوامش:

(1) إبراهيم، سعد الدين(1995). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الأردن: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، شفيق الغبرا، بيروت: مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.

(2) إمام، هبة عبدالعزيز (2016). فاعلية استخدام الإعلام البديل في تنمية المواطنة البيئية لدى مجموعة من الشباب، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، مصر.

(3) البشر، محمد سعود(1424ه). نظريات التأثير الإعلامي، غيناء للنشر، الرياض.

(4) بشير، ميسون لافي(2007). أثر الإعلام في الأراضي المحتلة على تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعة الفلسطينية: نموذج مقترح لبناءً المواطنة الصالحة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان.

(5) (بلال، محمد إسماعيل(2015). السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق، مصر، دار الجامعة الجديدة.

(6) البلتاجي، ريهام رفعت(2019). المواطنة البيئية لدى طلاب الجامعة في ضوء المستوى الاجتماعي والاقتصادي دراسة مقارنة بين عينة من طلاب كليتين إحداهما نظرية والأخرى عملية ، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر.

(7) التميمي، محمد فالح تايه(2015). دور المؤسسات الإعلامية العراقية في تعزيز الشعور بالمواطنة لدى الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

(8) الحبيب، فهد إبراهيم(2006). الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، بحث مقدم للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة ، المملكة العربية السعودية.

(9) الحداد، محمد سليمان(2003). مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنف في العنف تحدي خطير للدواة والمجتمع، موسم عبدالعزيز الصرعاوي الثامن والعشرين لرابطة الاجتماعيين ، الكويت، منشورات رابطة الاجتماعيين، ص147.

(10) حسين، أحمد(1999). الدور التربوي للصحافة المدرسية من واقع رؤية القائمين بالاتصال دراسة تقويمية، مجلة كلية الآداب، الجزء الثاني.

(11) حسين، سمير(2014). دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة.

(12) الخشت، محمد عثمان(2102). تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي، بيروت: دار الفكر.

(13) الداغر، مجدي(2015). معالجة الصحافة العربية لقضايا التسامح والتواصل مع الأخر: دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية في الفترة من 2011م- 2012م، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعي، العدد 2/ 2014م، ص 164- 123، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، عمان.

(14) الدليمي، عبدالرازق(2011). الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية. دار وائل ، عمان، الأردن.

(15) الدهشان، جمال(2016). المواطنة الرقمية مدخلا للتربية العربية في العصر الرقمي، مجلة مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية والسياسية،5، 104-72.

(16) الرفاعي، عبدالملك طه(2007). التربية العلمية وتحقيق المواطنة البيئية، المؤتمر العملي الحادي عشر(التربية وحقوق الإنسان)، كلية التربية جامعة طنطا، مايو، المجلد الأول.

(17) الزغبي، على(2007). واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله، مجلة العلوم الاجتماعية، 13- 62: (1)35، ص ص45- 46.

(18) الزهراني، محمد(2007). سلوك المواطنة التنظيمية لدى معلمي مدارس التعليم العام الحكومية للبنين بمدينة جدة من وجهة نظر مديري تلك المدارس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

(19) سليمان، محمد سليمان (2017). سلوك المواطنة التنظيمية وتأثيرها على فاعلية إدارة الأزمات دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس، مصر.

(20) أبو السمان، ياسر محمد(2018). دور برامج الرأي التليفزيونية في دعم المواطنة لدى الشباب الجامعي المصري، دارسة تحليلية ميدانية، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس، مصر.

(21) الشجيري، امنار غافل(2016). دور القنوات الفضائية العراقية في تعزيز القيم الوطنية لمدينة كركوك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

(22) الشريفي، عباس مهدي(2011). سلوك المواطنة التنظيمية لدي معلمي المدارس الثانوية في الأردن في ضوء متغيرات الجنس والخبرة والمؤهل العلمي، المجلة العربية ، الكويت المجلد(25).

(23) الشنقيطي، سيد محمد(1997). الإعلام الإسلامي: الأهداف والوظائف، دار عالم الكتب، السعودية، الرياض، الطبعة الثانية.

(24) الشويخان، أحمد مهدي وآخرون(1996). الموسوعة العربية العالمية، مجلد 24، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

(25) العامر، عثمان صالح(2003). المواطنة في الفكر الغربي المعاصر- دراسة نقدية من منظور إسلامي، مجلة جامعة دمشق- المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص232.

(26) عبد الحافظ، سعيد(2007). المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة.

(27) عبيس ، منذر(2017). تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

(28) عطية، نعيم(1989). الفلسفة الدستورية للحريات الفردية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص249.

(29) عودة، مراد(2013). بحث في مفاهيم الوطن والمواطنة ضمن: المواطنة ، فلسطين، مركز الفينيق الثقافي، مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين، بيت لحم.

(30) الغامدي، عبدالرحمن(2016). دور البرامج الحوارية في إكساب الشباب الجامعي لقيم المواطنة: دراسة تطبيقية على القناة السعودية الأولى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، الأردن.

(31) غيث، محمد عاطف(1995). قاموس علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

(32) القرعان، محمد(2010). الصحافة اليومية الأردنية ومسؤولياتها في نشر القيم الوطنية في المجتمع: صحيفة الرأي والغد نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

(33) لافي بشير، ميسون كساب(2007). أثر الإعلام في الأراضي المحتلة على تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية: أنموذج مقترح لبناءً المواطنة الصالحة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان.

(34) مالكي، محمد(2012). من أجل تصورات جديدة للمواطنة ضمن المواطنة في المغرب العربي مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد9 نوفمبر، 1- 11.

(35) المحادين، حسين طه.(2008م). تعديل السلوك: نظريًا وإرشاديًا، ط1، عمان: دار الشروق.

(36) محمد، خالد محمد(2015). تطوير الرسالة الإعلامية بالصحف المسائية لتنمية المواطنة البيئية لدى القراء في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر.

(37) المدهون، يحيى(2012). دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

(38) ابن منظور(1993). لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ج15.

(39) ابن منظور، أبي الفضل جمال(1994). لسان العرب، المجلد السادس، القاهرة: دار.

(40) الموسوعة العربية العالمية(1996). الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

(41) هويدات، فهمي(1995). المواطنة في الإسلام، مقال منشور في جريدة الشرق الأوسط، عدد 5902، الأربعاء 25- 1- 1995.

(42) ابن مسعود، صفية خليفة (2008)، واقع الصحافة الالكترونية في ليبيا (منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام، ليبيا) الطبعة الاولي..

(43) أمين ،رضا عبد الواجد (2007م)، الصحافة الالكترونية (دار الفجر للنشر والتوزيع الأردن-عمان) الطبعة الاولي

(44) بن مسعود ،صفية خليفة (2008م)، واقع الصحافة الالكترونية في ليبيا (منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام، طرابلس –ليبيا) الطبعة الاولي.

(45) تربان، ماجد سالم (2008)، الانترنت والصحافة الالكترونية رؤية مستقبلية (الدار المصرية اللبنانية –القاهرة، مصر) ط 1

(46) دراسة المدهون (2012) بعنوان» دور الصحافة الالكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة،»

(47) زيد منير سليمان(2009م.)، الصحافة الالكترونية (دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن –عمان) الطبعة الاولي

(48) شقرة, علي خليل(2014م).الإعلام الجديد, شبكات التواصل الاجتماعي, عمان, دار اسامة للنشرة والتوزيع.

(49) شقرة، على خليل(2014)، الاعلام الجديد (نبلاء ناشرون وموزعون، الأردن –عمان) الطبعة الأولى،..

(50) الشمايلة، ماهر عودة اللحام، محمود عزت كافي، مصطفي يوسف (2015)، الصحافة الالكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن –عمان) الطبعة الأولى.

(51) صلاح ،مها (2004م)، استخدامات الجمهور المصري للصحف الالكترونية على شبكة الانترنت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاعلام).

(52) عارف ،رفعت الضيع(2011م).الخبر ، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

(53) العالم، النعمي السائح (2010)، الممارسة المهنية للصحفيين في الصحافة الالكترونية، (بحوث واوراق عمل ملتقي الصحافة الالكترونية –مستقبل وسائل الاعلام في العصر الرقمي-القاهرة..)

(54) عبد السلام ،فهمي، نجوى (1998)، تجربة الصحافة الالكترونية المصرية والعربية الواقع والمستقبل، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، جامعة القاهرة كلية الاعلام العدد الرابع أكتوبر ديسمبر

(55) عبد الكريم، محمد(2013)، التجربة الالكترونية للجرائد المصرية، المطبوعة، بحث مقدم لمؤتمر الصحافة وأفاق التكنولوجيا –القاهرة اكاديمية اخبار اليوم .

(56) عبدة، إبراهيم (1951م). دراسات في الصحافة الأوروبية، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول.

(57) عزت، محمد فريد محمود (1993م) . مدخل إلى الصحافة، القاهرة، بلا دار نشر والتوزيع.

(58) الفار ،محمد جمال (2010) المعجم الإعلامي 2010م

(59) الفار ،محمد جمال (2014م)معجم المصطلحات الإعلامية

(60) فرانسوا لسلي – نقولا ماكاريز، (2001م)وسائل الاتصال المتعدد ملتميديا ترجمة فؤاد شاهين (مطبعة عويدات-بيروت) الطبعة الاولى

(61) الفرم ،خالد بن فيصل (2009م.)، الصحافة الالكترونية العربية والامريكية (دار المفردات للنشر والتوزيع –السعودية الرياض) الطبعة الاولي .

(62) الفيصل ،عبد الأمير مويت (2006م)، الصحافة الالكترونية في الوطن العربي (دار الشروق للنشر والتوزيع –عمان، الأردن) الطبعة الاولي ،

(63) القعاري، محمد على(2017)، الكتابة للصحف والمواقع الالكترونية (مكتبة الرشد، الرياض السعودية) الطبعة الاولي.

(64) كرم شلبي «الخبر الصحفي و ضوابطه الاسلامية»،ط1(جدة: دار الشروق للنشر ، 1988) ص 21

(65) كرم شلبي «الخبر الصحفي و ضوابطه الاسلامية»،ط1(جدة: دار الشروق للنشر ، 1988) ص 21

(66) كرم شلبي، الخبر الصحفي و ضوابطه، مرجع سابق، ص 47

(67) كنعان،على عبد الفتاح 2014م الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية

(68) اللبان، شريف درويش (2005)، الصحافة الالكترونية (الدار المصرية اللبنانية –القاهرة) الطبعة الاولى محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط1، (القاهرة، عالم الكتب، 2000م) ص 157-161